



السنة السابعة
العدد ١٠٤. مارس ٢٠٠٩



- التحديات تتفاقم أمام المشروع الإقليمى لإيران
- الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة
- الانتخابات الرئاسية وصراع الأقطاب
- إيران وخيارات أوباما
- بعد ثلاثين عاما هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟
- الأزمة المالية والاستيراد العشوائى

١٠٤



صورة الغلاف :

القمة المصغرة تحد جديد أمام طموحات طهران لبلورة محور أمنى إقليمى.

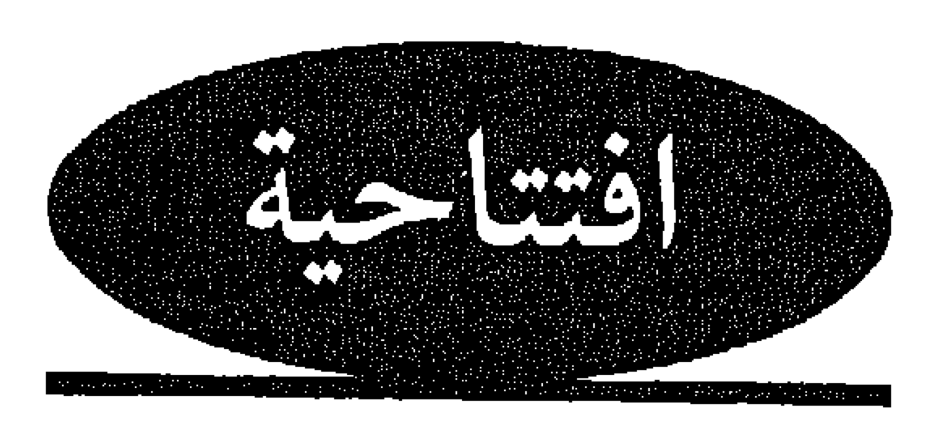
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات



التحديات تتفاقم أمام

التشابه وليس فقط التزامن يبدو غريباً، وربما مثيراً، بين ما أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما من مضمون استراتيجي لمشروعه السياسي الخاص بالعراق والعلاقات الأمريكية- العراقية، وما جاء على لسان الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد خلال استقباله الرئيس العراقي جلال طالباني في طهران من دعوة إلى تعاون أمني رباعي بين إيران والعراق وتركيا وسوريا.

الرئيس الأمريكي، الذي أعلن موقفه الاستراتيجي الخاص بالعراق وبالذات جدية الانسحاب الكامل من العراق في نهاية ٢٠١١ على أن يبدأ الانسحاب فعلياً في أغسطس ٢٠١٠، تحدث عن مسار «دبلوماسي» يرافق عملية الانسحاب «الحذر» التي تحدث عنها وأهم ما قاله بهذا الخصوص هو الدعوة إلى «انخراط إقليمي شامل»، وقال ما نصه: «يجب أن نعمل مع أصدقائنا وشركائنا لتأسيس إطار جديد يكرس أمنه وأمن المنطقة. لقد حان الوقت لأن يكون العراق شريكاً كاملاً في حوار إقليمي لتأسيس علاقات طبيعية معه».

هذا التصريح يكشف عن جدية أمريكية لإعادة دمج العراق أمنياً مع من أسماهم الرئيس أوباما بـ «الأصدقاء والشركاء» بالنسبة لواشنطن، وهم بالطبع مجموعة دول الاعتدال العربي أو ما يسمى بـ «مجموعة ٦ + ٢» أي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والتي أصبحت تعرف بـ «مجموعة ٦+٣» بعد أن دعت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري لحضور أحد اجتماعات وزراء خارجيتها الذي عقد في الكويت.

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أخذ الاقتراح الذي سبق أن طرحه وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أمام ندوة «حوار المنامة» حول أمن الخليج في نوفمبر الماضي (٢٠٠٨) بالاعتبار. فقد اقترح جيتس ضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي. وقتها لم تأخذ الدول الست هذه الدولة بالجدية اللازمة، لكن دعوة الرئيس الأمريكي أوباما إلى دمج العراق أمنياً مع شركاء وأصدقاء واشنطن يعطي دلالات بوجود تصورات لنظام أمني جديد إقليمي يربط الخليج بالمشرق العربي.

هنا بالتحديد توجد بعض الأسئلة المهمة التي تفرض نفسها: أولها، موقع إسرائيل ضمن هذا الإطار الأمني الإقليمي الذي يربط الخليج بالمشرق العربي، فدون أخذ الدور الإسرائيلي في الاعتبار يمكن للبعض أن يتصور أن هذا النظام الأمني الجديد قد يستهدف إسرائيل. وثانيها، من العدو المستهدف من هذا النظام الأمني؟، هل هو إيران بالتحديد، أم هو «الهلال الشيعي» كله الذي سبق أن تحدث عنه البعض؟، وكيف يمكن أن يكون الهلال الشيعي مستهدفاً في حين أن العراق طرف في ذلك النظام الأمني الجديد المقترح؟. وثالثها، يتعلق بدور القوى الدولية الشريكة، هل هي الولايات المتحدة، أم هي الولايات المتحدة بمشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؟، وكيف سيكون الحال بالنسبة لكل من روسيا والصين والهند وهي أطراف فاعلة خاصة في إقليم الخليج بما فيه إيران وفي المشرق العربي أيضاً.

أهمية هذه الأسئلة تتضاعف عندما نعيد قراءة ما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في افتتاح الدورة العادية للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة، وما جاء على لسان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد رداً على ما ورد على لسان وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ في ذلك الاجتماع. فقد شهد ذلك الاجتماع جدلاً ساخناً إثر ما طرحه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من تساؤلات حول مسائل جوهرية طالب الوزراء بالبت فيها وبلورة موقفاً ومنهجاً إزاء كل منها، وكان من بين تلك المسائل الحوار العربي مع إيران.

ففي الوقت الذي دعا فيه صلوخ العرب إلى الحوار مع إيران والانفتاح عليها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة وجارة لابد أن تكون للعرب معها علاقات تعاون، كان رد عبد الله بن زايد حاداً وتساءل: كيف يمكن أن نفتح حواراً مع دولة تحتل أرضاً عربية (يقصد جزر الإمارات الثلاث). أما سعود الفيصل فقد دعا صراحة إلى «بلورة رؤية مشتركة إزاء القضايا ذات المساس بالأمن العربي والتعامل مع التحدي الإيراني». وأوضح أن هذا التحدي يشمل: الملف النووي الإيراني، وأمن الخليج، والتدخل في العراق ولبنان وفلسطين.

سعود الفيصل لم يكتف بالدعوة إلى مواجهة التحدي الإيراني بل دعا أيضاً إلى أن يتجاوز العرب «خلافاتهم وانقساماتهم» مشيراً إلى أنه قد طرأ تحسن ملموس في العلاقات العربية بما في ذلك الاتصالات الإيجابية بين الرياض ودمشق.

دعوة التقارب هذه وبالذات بين الرياض ودمشق واحتمالات امتدادها إلى القاهرة أيضاً إثر انعقاد القمة العربية المصغرة في الرياض استعداداً للقمة العربية الدورية التي ستعقد في الدوحة وشارك فيها الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري بشار الأسد وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد من شأنها، في حالة نجاحها، أن تفاقم من ظاهرة صراع المحاور الإقليمية من ناحية، وأن تضاعف من التحديات التي يمكن أن تواجه المشروع الإيراني الإقليمي، بل إنها يمكن أن تحبط الدعوة التي جاءت على لسان الرئيس الإيراني أحمدى

المشروع الإقليمى لإيران

نجاد فى لقائه مع الرئيس العراقى جلال طالبانى فى طهران مؤخراً وقت أن كان يتحدث فيه الرئيس الأمريكى باراك أوباما عن «المسار الدبلوماسى» للأزمة العراقية.

فقد دعا أحمدى نجاد إلى تنمية التعاون بين دول المنطقة فى مختلف القطاعات بما فى ذلك الاقتصاد، لكنه ركز على التعاون الأمنى بين أطراف إقليمية أربعة هى: إيران والعراق وتركيا وسوريا، وقال: «إن التعاون الرباعى بين هذه الدول مهم للغاية ويعتبر أساساً للأمن الدائم وتعزيزاً للأخوة». فإلى أى مدى يمكن أن تنجح إيران فى تحقيق هذا التعاون؟، وأى من المحورين يمكن أن يفرض نفسه على الآخر؟

التدقيق فى «مجموعة دول ٦ + ٣» التى تمثل محور الدعوة الأمريكية للتعاون الأمنى الإقليمى ومجموعة الدول الأربعة الواردة على لسان الرئيس الإيرانى يكشف أن العراق طرف مشترك فى المجموعتين ما يعنى أن الصراع على العراق سيكون وارداً فى المستقبل.

وإذا أخذنا فى الاعتبار إمكانية نجاح الرياض فى إعادة دمج دمشق عربياً وتجديد فرص إعادة إحياء ما يسمى بـ «دول الرافعة العربية» أى مصر والسعودية وسوريا، فإن سوريا ستكون هى الأخرى طرفاً يجرى الصراع حوله، وتبقى تركيا كما هى عادتها طرفاً موازناً ومشتركاً فى كافة التفاعلات الإقليمية، بما يعنى أن المحور الإيرانى يمكن أن يواجه رؤى وسياسات جديدة وامتلاك زمام المبادرة وطرح المبادرات خصوصاً فى ظل تطورات أخرى عديدة أبرزها التردد الأمريكى فى الاندفاع نحو الحوار المأمول مع إيران، وإمكانية بروز خلافات عراقية – إيرانية فى الأجل المتوسط إن لم يكن القريب على أرضية إعادة إحياء الخلافات الحدودية إذا ما حاولت إيران عرقلة الاستفتاء الشعبى على الاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية فى شهر يوليو المقبل، ناهيك عن إمكانية حدوث مقايضة أمريكية– روسية على إيران، ووجود فرص وإغراءات كثيرة عربية وأمريكية أمام سوريا كى تراجع تحالفها مع إيران.

فالرئيس الأمريكى باراك أوباما لا يبدو متعجلاً لوضع أجندة حوار غير مشروط مع إيران لا يكون مجرد حوار تكتيكى بل يكون استراتيجيا ويمتد إلى مراجعة الرؤى الاستراتيجية الأمريكية كما تأمل طهران. البعض يرى أن التلكؤ الأمريكى سببه أن واشنطن تفضل انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية على أمل فوز الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى ولكن إذا فاز أحمدى نجاد عندها يمكن مراجعة التوجه برمته، والبعض الآخر يرى أن الوقت ليس مع إيران، وأنها تخسر أوراق قوتها الإقليمية الواحدة تلو الأخرى يوماً بعد يوم. فالرهان على إمكانية جذب سوريا إلى محور المعتدلين عبر علاقات طيبة مع الرياض والقاهرة وإعادة تفعيل المفاوضات السورية – الإسرائيلية وربما بمباركة أمريكية وأوروبية لا يقل أهمية عن الرهان على إمكانية حدوث تطورات سلبية فى العلاقات بين إيران والعراق على خلفية ما جاء على لسان وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى الذى أكد وجود خلافات كثيرة بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود البرية والبحرية وقال أن الجارتين لم تسويا التوترات القديمة رغم تحسن العلاقات بينهما، وعلى خلفية اجتماع دول «مجموعة ٦ + ٣ » الذى سيعقد قريباً فى بغداد، فضلاً عن أن الرسالة السرية التى بعث بها الرئيس الأمريكى باراك أوباما إلى نظيره الروسى ديمترى ميدفيديف وأكدتها مصادر دبلوماسية وصحفية عديدة تضيف هى الأخرى تحدياً جديداً أمام إيران حيث تتضمن مقايضة الدرع الصاروخى الأمريكى بوقف المشروع النووى الإيرانى ومشروع الأسلحة الصاروخية الإيرانية.

فحسب ما تم تناقله من معلومات بهذا الخصوص فإن أوباما عرض إمكانية تخلى واشنطن عن نشر درع الدفاع الصاروخى فى شرق أوروبا مقابل قيام روسيا بإقناع الإيرانيين بالتخلى عن مشروعاتهم الصاروخية والنووية. وعلى الرغم من أن روسيا لم تؤكد المضمون الكامل لهذه الرسالة ولم ترد عليها بعد فإن مجرد وجود مثل هذا الاحتمال يشكل تحدياً مهماً لإيران على الأقل من منظور الإساءة للعلاقات الإيرانية – الروسية إذا ما حاولت روسيا الضغط على إيران بهذا الخصوص وإذا ما رفضت إيران مما قد يضطر روسيا إلى تجميد برامج التعاون العسكرى مع إيران.

تحديات كثيرة إقليمية ودولية تواجه إيران قد تفاقم من حدة الصراع الإقليمى وبالتحديد حدة الاستقطاب الإقليمى قبيل أشهر معدودة من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الإيرانية التى قد تكون أحد المداخل الإيرانية المهمة لتهدئة تلك الحدة فى حالة فوز محمد خاتمى على منافسه الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد.

د. محمد السعيد إدريس



إيران: نحو فك الأزمة النووية (٢/ ٢)

Iran: Breaking the nuclear deadlock, Chatham house report, December 2008

إعداد: د/ فوزى درويش

الخيارات السياسية:

من المسلم به على وجه العموم، أن هناك الكثير مما يجب عمله لتقليل مخاطر حصول إيران على أسلحة نووية، ولتفادى الانتشار النووى، ولتقليل فرص استخدام الأسلحة النووية.

وترى بريطانيا أن البرنامج النووى الإيرانى يشكل تهديداً ليس لإسرائيل وحدها، ولكن كذلك للاستقرار فى الشرق الأوسط بأكمله. وفى الوقت الراهن، فإنه ليس لدى إيران النية لشن حرب، ولا المقدرة للقيام بذلك بنجاح عبر حدودها ضد أعداء سوف يكون عليها أن تواجههم.

إن نوايا إيران فى تطوير قواتها هى هدف دفاعى فى المقام الأول. والتهديد الإقليمى الذى يتحدث عنه الساسة الأوروبيون يقع فى وقت لا يتسنى تحديده فى المستقبل. إنه يتحدث عن مخاطر أن يصبح هناك سباق للأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط، وهو أثر من آثار ضعف نظام عدم الانتشار النووى الذى سوف يلى مرحلة قيام إيران ببناء سلاح نووى مؤثر إن هى حتى اختارت ذلك.

إن من المحتمل أن تكون إيران قريبة من السيطرة على كافة التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج أسلحة نووية، وليست هناك استراتيجية واضحة، بما فى ذلك مهاجمة المنشآت النووية المعروفة فى إيران، أو التوصل إلى اتفاق شامل يمكن أن يوفر ضماناً بأن إيران سوف لا تبنى لنفسها السلاح المرغوب.

القوة وتغيير النظام الحاكم:

إذا ما سلمنا بعداء إيـران نحو الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن تغيير النظام قد قتل بحثاً – خاصة فى دوائر الحزب الجمهورى على وجه الخصوص – من سنة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، حينما كانت هناك قوات أمريكية كبيرة حاضرة فى شرق إيران وغربها، فضلاً عن وجود قواعد أمريكية فى آسيا الوسطى والمحيط الهندى، وكذلك وجود الأسطول البحرى الأمريكى فى الخليج (الفارسى). إن تغيير النظام سوف يكون أقرب الشبه بتوفير ضمانات بألا تقوم إيران مطلقاً ببناء أسلحة نووية، ولكن ليست هناك من دولة ترى ذلك حلاً. إن الأمر يستلزم غزو الأراضى والاحتلال المؤقت، وهو الأمر الذى لن تفعله الولايات المتحدة. وعلى ذلك، فإن حلم الإحلال محل الجمهورية الإسلامية بحكومة ديموقراطية سيظل مجرد حلم. وغالبية الدول، بما فى ذلك دول الاتحاد الأوروبى، تذهب بعيداً إلى حد استبعاد ذلك، قائلين أن مثل هذا القرار هو قرار متروك للإيرانيين لا يأتيهم من الخارج.

الخيار العسكرى:

لدى إسرائيل من الأسباب القوية التى تجعلها تخطط لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. وهناك من الأسباب أيضاً ما يدعو إلى الشك عما إذا كان الإسرائيليون تتوافر لديهم

القدرة على الإضرار النهائى بالبرنامج النووى الإيرانى بما لديهم من قدرات عسكرية. وطبقاً لأقوال الجنرال المتقاعد جون أبى زيد، بأن أى مواجهة إسرائيلية - إيرانية سوف تكون سيئة الأثر بالنسبة للمنطقة، وسيئة بالنسبة للولايات المتحدة على وجه الخصوص، وسوف تقود المنطقة فى نهاية المطاف، وفى أغلب الاحتمالات إلى حالة من عدم الاستقرار. فمن المحتمل أن إيران سوف تعاود بناء المنشآت التى جرى تدميرها باستخدام المعرفة، والشعب، والتجهيزات التى لم يطلها الدمار، ولسوف يقوم الإيرانيون باستخلاص النتيجة بأنهم لم يكونوا ليهاجموا لو أنهم امتلكوا قوة ردع نووية معلن عنها، ومن ثم يمضون فى بناء قوة أخرى على الفور.

ولقد أصر كل من الرئيس السابق بوش، والرئيس أوباما على أن الخيار العسكرى لا يزال مطروحاً على الطاولة واضعين فى تقديراتهما أن إيران سوف لا تقدم على التفاوض جدياً ما لم تعلم أن هناك خطاً أحمر حقيقياً. وفى غياب دليل قاطع بوجود برنامج عسكرى إيرانى، وبوجود مخاطر حقيقية تنتج عن الرد الانتقامى الإيرانى ضد القوات الأمريكية الموجودة فى العراق، فليس إذاً من صالح الولايات المتحدة تصعيد الموقف فى الآونة الراهنة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المؤشرات تقول أن ذلك هو التيار الرئيسى للنظرة العسكرية الأمريكية سواء للضربة الإسرائيلية أو الأمريكية على حد سواء، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ليس من المحتمل لها أن تنصت إلى اللوبى الذى يدعو إلى العمل العسكرى المبكر.

ويصير السؤال، أى سلوك هو ذلك الذى يشكل تهديداً غير مقبول يحمل على العمل العسكرى؟ إن هذه النقطة غالباً ما لم يتم مناقشتها بشكل واضح ربما تكون متمثلة فى استطاعة إيران أن تطور قدرات محددة يجرى تقييمها على أنها تهديد للولايات المتحدة أو مصالح إسرائيل الاستراتيجية وأمنها بشكل لا يمكن قبوله. والتبرير القانونى للعمل العسكرى يمكن العثور عليه فقط فى ضوء الدفاع عن النفس ضد تهديد هجومى، أو فى قرارات مجلس الأمن التى تسمح بالتحديد باستخدام القوة.

ولسوف يكون هناك خلاف بين كل من إسرائيل، والولايات المتحدة، وحلفائها، فضلاً عن المجتمع الدولى حول الوضع الذى يتطلب رداً باستخدام القوة. وباختصار، فإن مجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل لا يمكن القول بأنها تمثل تهديداً يرتب الحق فى الدفاع عن النفس، إذ لابد من أن يكون هناك قصد محدد للهجوم، كما يجب أن يكون التهديد بالهجوم "ماثلاً" Imminent إذا ما قدر استخدام القوة بشكل مشروع للدفاع عن النفس. فمجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل يطرح صعوبات معينة لدى تطبيق هذا المعيار. وكما قرر "مجلس الأمن القومى الأمريكى فى عام ٢٠٠٢: "ينبغى علينا أن نكيف فكرة التهديد الماثل مع القدرات والأهداف مع خصومنا اليوم". ولتفسير القانون، فلكل ظروف وحالة بذاتها ينبغى مراعاتها.

ولكى يتسنى تقييم معيار توافر "مثول الخطر"، ينبغى إيجاد علاقة له مع معيار "الضرورة"، بمعنى هل التهديد بالهجوم هو من القرب الزمنى حتى يطرح ضرورة استخدام القوة الآن؟ أو العمل على تفادى استخدام القوة؟ إن هذه المشكلة قد تمت مناقشتها فى عام ٢٠٠٥ من جانب "شاتام هاوس" تحت عنوان Chatham House Principles on the USE of Force in Self - Defence، كما يلى:

* أن القوة لا يمكن استخدامها إلا حينما يترتب على مزيد من التأخر أن يصبح فى غير مقدور الدولة المهددة فعلياً أن تدافع عن نفسها ضد الهجوم أو أن تتجنبه.

* لدى تقييم مدى "مثول" الهجوم، يمكن الرجوع إلى مدى خطورة الهجوم، وقدرات الطرف المهاجم، وطبيعة التهديد، على سبيل المثال إذا ما كان الهجوم سوف يتم دون تحذير مسبق.

ولسوف تكون كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بحاجة لأن يظهرا بأن لأفعالهما المبررة بناءً على حقائق معلومة لديهما.

هل يمكن ردع إيران؟

إن أولئك الذين يعتقدون أن إيران مدفوعة بعوامل أيديولوجية لدرجة تستثنى المعقولية يعتبرون أن الدفاع الوحيد ضد إيران المسلحة تسليحاً نووياً أو تمتلك القدرة الكاملة لبنائها، سيكون ذلك بمثابة هجوم استباقى يجرى تكراره كل سنوات قليلة، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً. وطبقاً لهذه النظرة، فإن عواقب عدم تقدير النوايا، وعدم التقدير السليم للقدرات النووية لإيران، سوف يكون شديد الكارثية، وعلى ذلك فإنه ينبغى على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل مراعاة ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تحدد سياستها الخارجية والدفاعية على أساس رغبتها فى نشر مزايا الإسلام، وأن تتولى زعامة منطقتها، والعالم، لتحسين أحوال البشر. فهى مصممة على الحفاظ على أمنها القومى من أجل الحفاظ على بقاء الجمهورية الإسلامية ومراعاة مصالحها. وليس هناك مجال فى هذه الأهداف الاستراتيجية للانتحار القومى. ففى حين تقوم إيران بتنمية هذه الأهداف، فإن عليها أن تكون منتبهة أيضاً لقوتها العسكرية فى مواجهة القدرات العسكرية الأمريكية. ومن المحتمل جداً أن إيران قد تبادر بالعدوان أو إحداث الشغب فى أوساط الحكومات المجاورة، ومن ثم تتلقى ردود الأفعال الانتقامية ضدها.

إن الردع ربما يوفر ضمان الاحتواء، ولكن المخاوف الجدية حول كيفية تصرف إيران بالنسبة لمواضيع أخرى فى المنطقة، بما فى ذلك برنامجها النووى يجرى تناولها من خلال الدبلوماسية. وكما قال أوباما، "إننا لم نستنفد بعد خياراتنا غير العسكرية فى مواجهة هذا الخطر، وبطرق شتى يجب علينا أن نجربها".

الملاذ الأخير:

ورغم أن استخدام القوة هو الخيار الأخير، وينبغى أن يكون كذلك، ويجب اتخاذ قراره بشكل قانونى، فإن المجتمع الدولى، وإيران على وجه الخصوص، يكون عليهما أن يكونا على علم بأنه فى ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، كما كان عليه الحال فى ظل الإدارة الماضية، أن هناك حدوداً للتسامح بالنسبة للتهديدات الأمنية التى تنشأ فى إيران. وليس هناك من شك فى قدرة القوات الأمريكية على مباشرة عمل عسكرى ضد إيران، أو فى عزم الرئيس أوباما للأمر بها كملاذ أخير.

وبالنسبة للوقت الراهن، فمن المحتمل أن تستمر الولايات المتحدة فى تفضيل الحل الدبلوماسى، فى حين تحتفظ بحق مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، على الأقل فى حالة حدوث هجوم إيرانى، أو فى حالة حيازة أسلحة نووية. ومن المحتمل أن تكون لها القدرة على كبح جماح إسرائيل من خلال عقد جولات من المفاوضات، شريطة أن تكون نتيجتها إيجابية، وأن يكون من المحتمل إنجازها بحلول عام ٢٠٠٩ أو حتى منتصف ٢٠١٠.

العقوبات:

خيار العقوبات متعددة الأطراف محدودة الأثر. وليس بمقدور مجلس الأمن غير تقديم وتكرار نفس الوضع الذى اتخذه سلفاً منذ عامين، متبنياً مراحل متعددة للعقوبات على أساس تقديرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدى استجابة إيران لشروطها، وتبقى التدابير التى اتخذت وتم تنفيذها على نحو ضعيف وتظل كل من روسيا والصين تتصرفان على نحو كونهما "كوابح" قوية ضد أى زيادة فعلية للعقوبات. أما الاتحاد الأوروبى فإنه يريد القيادة من مجلس الأمن لكنه غير متحد فى نفس الوقت.

وفى حين تبدو العقوبات وقد تركت أثراً ضئيلاً على سياسة إيران النووية، فمن الواضح أنها قد أثرت على اقتصادها وتجارتها الدولية. ولا شك أن إيران تواجه مأزقاً بالنسبة لعلاقاتها الخارجية. ولربما يكون هناك بعض العبث أو المراوغة فى الحكومة الإيرانية مع وجود رد إيجابى لمجموعة "الست" لأسباب تكتيكية، ولكن لا يبدو أن هناك أسباباً تدعو إلى الظن أن هناك كتلة للرأى فى إيران تدعو إلى التحرك نحو ما طلبه الغرب والعرب من إيران، وهو الاعتدال فى تعاملها مع المنطقة، ومع الغرب، وفى ردود فعلها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

لقد أوضح أوباما أنه يود لو أن يرى عقوبات أكثر شدة متعددة الأطراف وضد طهران المتمردة. أما الاتحاد الأوروبى، فهو يبدى عزمه بشكل متزايد على تفعيل التدابير المالية ضد إيران، كما أن عدداً من الاستثمارات الكبرى فى قطاع الطاقة قد تم تأجيلها، مما جعل الأمر صعباً بالنسبة لإيران لتطوير هذا القطاع.

وعلى أية حال، فإن دول الاتحاد الأوروبى لا تزال فى مقدورها عمل المزيد. فإذا لم ينجح مجلس الأمن فى القيام بإصدار عقوبات إضافية، فإن الاتحاد الأوروبى من المحتمل أن يتخذ ذلك من جانب واحد.

ورغم مواجع إيران الاقتصادية، فليست هناك فرصة لأن تردع هذه العقوبات إيران وحدها، وأن تثنيها عن مواصلة برنامجها للتخصيب النووى. ولربما قامت إيران بحساب أن الاستثمارات الأوروبية والتجارة مع أوروبا ليست أساسية للبقاء. وفضلاً عن ذلك، فإن أسعار البترول قد تبقى على المستوى من ٦٠ دولاراً إلى ٩٠ دولاراً للبرميل. وقد يكون من الخطأ، على هذا النحو، افتراض أن مواصلة الضغط باستخدام الوسائل المحدودة المتاحة حالياً لمجموعة الست جماعياً، والولايات المتحدة وحدها سوف تدفع إلى الأمام بمركز براجماتى فى إيران تتوافر لديه الرغبة فى وقف عملية التخصيب لقاء عدد من المزايا لا تزيد عما عرضته مجموعة الست فى يونيو ٢٠٠٨.

الدبلوماسية:

ما هى إذاً الخيارات أمام المجتمع الدولى بما فى ذلك إيران، للانتهاء من حالة التنافر هذه، وزيادة فرص الأمن للجميع، من خلال استئناف الدبلوماسية المكثفة؟

تركز الجهود الدبلوماسية حالياً على التفاوض على اتفاق مع إيران، يتضمن تدابير مشددة وإشراف مفاجىء، مما يقلل احتمال اختيار إيران لصنع القنابل، أو الحصول على المواد اللازمة لعمل ذلك. وفى مثل هذا الاتفاق، تحصل إيران على مزايا مهمة تمكنها من تقوية اقتصادها. وإضافة على ذلك، فإن نظام معاهدة عدم الانتشار النووى يجب دعمه، كما أن التوترات السياسية فى الشرق الأوسط والتى تشمل إيران ينبغى من ثم تخفيف حدتها.

خلفية معاهدة عدم الانتشار النووى:

لإيران الحق فى إجراء البحوث، وتطوير واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على وجه التحديد، شريطة ألا يكون ذلك خرقاً للالتزامات التى تنص عليها معاهدة عدم الانتشار النووى. وأثناء السنوات الخمس منذ الاتصالات التى بدأت بين فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا

(الاتحـاد الأوروبـى + ٣) وإيـران، تم طرح الكثير من المقترحات كأساس لمواءمة هذا الحق، مع الحاجة لإيجاد الثقة فى النوايا والقدرات الإيرانية. ويقع فى صلب أى اتفاق من هذا القبيل عما إذا كانت إيران وتحت أى الشروط يتوافر لها الوصول إلى الهدف المزدوج لتوليد الطاقة أو صنع السلاح، وبالتحديد تخصيب اليورانيوم. وقد طرحت المقترحات التالى بيانها، وفى الأساس داخل نطاق المفاوضات الدولية، لمعالجة هذه النقطة، على الرغم من أن أية واحدة منها لم تحصل على مساندة عامة، إنما تم رفضها من جانب أو آخر أم من كليهما:

١ - وقف التخصيب (الاتحاد الأوروبى ٣ - ٢٠٠٣).

٢ - التعليق إلى ما لا نهاية (الاتحـاد الأوروبـى ٣ - ٢٠٠٥).

٣ - استمرار أنشطة دورة الوقود فى ظل الضمانات والبروتوكول الإضافى (إيران ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥).

٤ - الإشراف الدولى على التخصيب فى المناطق الساحلية كمشروع مشترك (إيران ٢٠٠٤ - حتى الآن) وتفاصيل ذلك فى عمل منشور من جانب الأكاديميين الأمريكيين.

٥ - التخصيب بعيداً عن الشاطئ off - shore كمشروع مشترك (روسيا ٢٠٠٦).

٦ - التعليق بالنسبة للتخصيب على أساس صناعى (إيران ٢٠٠٦).

٧ - التعليق لكافة أنشطة التخصيب حتى يتسنى توافر الثقة (مجموعة الست ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨).

وكافة هذه الشروط لا تزال على الطاولة فيما عدا الخيار رقم ٦ أعلاه، والذى تهاوى منذ أن حققت إيران إنتاجاً على نطاق صناعى فى عام ٢٠٠٨.

إنه من الطبيعى القول بأنه لن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق بالنسبة للخيارات من ١ - ٣، ذلك لأن إيران سوف لا تقبل التوقف أو التعليق إلى ما لا نهاية بأى ثمن (الخياران ١، ٢).

وفى ضوء ما قالته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمخابرات الأمريكية حول إيران وأنشطتها الماضية، أنه من غير الواقعى وبشكل كبير أن نفكر بأن مجموعة الست سوف توافق على استمرار البرنامج النووى الإيرانى فى ظل الخيار رقم ٣، لأن ذلك سوف لا يتضمن سوى التأكيدات المعتادة، وأن هذه التأكيدات المطلوبة من بلاد ليست بمثل إيران، ليس لها سجل من القدرة على التخفى أو التعاون غير الكافى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بناء كتل للجولة القادمة من التفاوض:

فإذا نحينا جانباً بعض المسائل من أمثال: كيف يتسنى بدء التفاوض، وعما إذا كانت إيران سوف تنضم إلى ركب التفاوض بشكل جدى، وماذا تكون عليه الصفقة الكلية، فإن الكتل الدبلوماسية المأمولة لحل يتم فى عام ٢٠٠٩ للمشكلة المطروحة من جانب الطموحات النووية الإيرانية ستكون:

أ - مقترح إيران حول "كونسورتيوم" دولى (الخيار ٤ أعلاه) وأشكال مختلفة من الضمانات غير العادية ضد الانتشار النووى كما اقترحه تومسون وفوردن. Thomson and Forden.

ب - التخصيب بعيداً عن الشاطئ "off - shore" - على سبيل المثال، الاقتراح الروسى لعام ٢٠٠٦ أو "الاقتراح السعودى المقدم حديثاً بالقيام بإخصاب إقليمى فى مركز يقام لهذا الغرض خارج إيران.

ج - تعليق التخصيب لمدى زمنى محدد (مهلة Moratarium)، يتم إنجاز ذلك من خلال موافقة إيران حول المقترحات الحالية لمجموعة الست (التجميد من أجل التجميد) (Freeze - for freeze)، أى مزيد من التداول على النسق الكائن حالياً، مما يؤدى إلى اتفاق شامل على الخطوط التى تم طرحها مرة أخرى من جانب "الست" فى يونيو ٢٠٠٨.

د - مدخل جديد، مثل عدم وجود كونسورتيوم دولى لكن تدابير متشددة، بما فى ذلك الإشراف على المنشآت الخاصة بالتخصيب للضمان بألا يتم تحويل المواد النووية، وجعل الأمر أكثر صعوبة أمام أية حكومة إيرانية قادمة لاستئناف عملية التسلح.

الولايات المتحدة والبداية الجديدة فى ٢٠٠٩:

يقدم تحول السلطة للإدارة الديموقراطية فى الولايات المتحدة فرصة واضحة لنوع جديد من التفكير فى موضوع من الخطورة البالغة أن يترك دون معالجة. ولسوف تكون هناك دون أدنى شك بداية جديدة فى عام ٢٠٠٩. وهذا القسم من الدراسة يوضح سياسة الرئيس المنتخب أوباما، ويحاول تقييم الاحتمالات حول المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف فى ظل الرئاسة الجديدة.

أوباما وسياسته نحو إيران:

لقد أشار السيناتور أوباما إلى أنه سوف يلتقى مع قادة إيران دون شروط مسبقة، ولكنه أشفع ذلك بالإصرار على وجود تحضيرات كافية، مضيفاً إلى ذلك أن أحمدى نجاد "ليس هو أقوى الأشخاص فى إيران". ولقد وعد أوباما "أنه سوف يمزج بين القوة العسكرية، والدبلوماسية القوية والمؤثرة مشيراً فى ذلك إلى الرؤساء السابقين كيندى، ونيكسون، وريجان، باعتبارهم قدوة له. وإذا ا استعرضنا عدداً آخر من التصريحات من واقع شبكة الحملة الانتخابية Campaign Website التى توفر لنا مدلولات على

أسلوب أوباما فسنرى ذلك فيما يلى: "أوباما يدعم وبشدة، الدبلوماسية الرئاسية مع طهران دون شروط مسبقة".

إنه من الأمور الحيوية أن يكون الإيرانيون على وعى كامل بأن المفاوضات الأمريكية إنما تتم مع سلطة رئيس الجمهورية، وأنه هو شخصياً من يشارك فيها. فإذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد أكدت أنها فى السنة القادمة مستعدة للتحدث ثنائياً مع إيران دون شروط مسبقة، فإن هناك إمكانات لذلك سوف ترى النور. وخذ تصريحاً آخر: "إن أوباما وبايدن سوف يعرضان على الإيرانيين خياراً بين شيئين: إذا تخلت إيران عن برنامجها النووى، وعن دعمها للإرهاب، فإننا سوف نعرض عليها حوافز مثل عضوية منظمة التجارة العالمية، واستثمارات اقتصادية، والتحرك نحو علاقات دبلوماسية طبيعية".

وفيما يتعلق بعضوية منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك شىء هش بالنسبة للإيرانيين. فالأمر يستغرق وقتاً طويلاً، وهو سلاح ذو حدين، حيث إن صناعتهم بعيدة عن أن تكون جاهزة لمزيد من المنافسة الدولية، كذلك، فإن السماح للاستثمارات الأمريكية (وبالتالى الأوروبية) فى الاقتصاد الإيرانى، خاصة فى النفط والغاز سوف تكون بمثابة إغراء هائل للأسباب التى أوردناها فى الجزء الأول من هذه الدراسة، ونورد أيضاً تصريحاً آخر على النحو الآتى:

"إذا استمرت إيران فى سلوكها المثير للمتاعب، فإن علينا أن نشدد من ضغطنا الاقتصادى والعمل على تفعيل مزيد من العزلة السياسية، والبحث عن مثل هذه التسوية الشاملة مع إيران هو أنسب وسيلة لتحقيق التقدم".

حقيقة الأمر، أن إتمام تسوية شاملة هى أفضل الطرق. فالدول الأوروبية الثلاث (من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، والأعضاء الخمسة الدائمون ومعهم ألمانيا (من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، لم تتوافر أمامهم إمكانية الحل الشامل لتقديمه، نظراً لأن مسألة التطبيع الأمريكى مع إيران لم تكن مطروحة على الطاولة، ولأن إيران قد رفضت التفاوض تحت شرط أن تقوم أولاً بتعليق أنشطتها للتخصيب.

وحسبما تدل عليه هذه المقتطفات، فيصبح من الواضح الآن وبخطوط عريضة ما هو المحتمل أن تسلكه إدارة أوباما، وكذلك ماهية الإغراءات، والعقوبات التى يحتمل أن تضعها فى "المزيج" المطروح. ومن المتوقع كذلك أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على المقاربة المشتركة من جانب "الست"، واتحادهم إلى أقصى مدى.

وعلى أية حال، لا نجد فى تصريحات الحملة الانتخابية لأوباما ما يقدم مفتاحاً لحل الأزمة، ولا اتجاه هذا الحل لأى اتجاه، ومن بين هذه الحلول المطروحة فى الفصل السابق، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ربما تختار بالنسبة لصلب الاتفاق متعدد الأطراف مع إيران تقليل المخاطر، والحصول على تأكيدات حول عدم الانتشار النووى على المدى الطويل. وليس من المتوقع أن يكون هناك رد سريع، حيث سوف يستغرق الأمر توقيتات جديدة لمراجعة التاريخ والخيارات، وتقييم تقارير المخابرات فى هذا السبيل.

توقعات المشاركة الإيرانية فى نسق ثنائى:

على الرغم مما يكنه النظام الإيرانى من انعدام ثقة وعداء للولايات المتحدة، فإنه من المحتمل أن ينخرط فى محادثات ثنائية. والسوابق على وجود اتصالات مباشرة تشمل المحادثات على مستوى نواب الوزراء التى تم عقدها فى جنيف فيما يتعلق بأفغانستان من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣ أثناء رئاسة خاتمى، وكذلك الجولات الثلاث من المحادثات بين السفراء فى بغداد فى ٢٠٠٧، غير أن قدراً كبيراً من التغيير قد حدث منذ ذلك الحين.

أولاً: إن الإيرانيين يعلمون أن الأرض أصبحت ممهدة جيداً فى وزارة الخارجية، وفى ظل روبرت جيتس فى وزارة الدفاع للتغيير فى السياسة. وقد قال نيقولاس بيرنز فى شهادته أمام لجنة الشئون الخارجية فى حديث له يرجع إلى مارس ٢٠٠٧، ومن وضعه كوكيل لوزارة الخارجية أن الدبلوماسية هى أفضل وسائلنا للعمل فى سبيل مجابهة واحتواء النظام الإيرانى.. وأن المواجهة العسكرية مع إيران أمر غير مرغوب فيه، ولا هى مما لا يمكن تحاشيه إذا ما واصلنا سبيلنا بالدبلوماسية الماهرة، وأن يكون لدينا الصبر لنجنى ثمارها عبر الأجل المتوسط والطويل.

وفى ظل إدارة بوش كانت القيادة السياسية فى واشنطن وطهران قد فقدت الثقة الواحدة تلو الأخرى بشكل كبير. لكن وصول قائد جديد وفريق جديد فى واشنطن دون عبء صنع القرارات الماضية، لم يقلل من العداء الكامن لدى الحكومة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، ولكن سيكون من اليسير بقدر أكبر التفاهم بين الطرفين. فإذا كان أولئك فى إيران الذين يعارضون فى الدخول إلى محادثات مع الولايات المتحدة يحاولون منع أية مبادرة، فمن الممكن لأولئك الذين يحبذون ذلك أن يقولوا أنه من الصحيح أن نرى ما حجم اللغة الجديدة لأوباما وما يمكن أن تفعله.

وفضلاً عن ذلك، فإن القوات الأمريكية سوف تغادر العراق باتفاق حول وضع القوات الأمريكية، يحقق المطالب العراقية، فضلاً عن جدول زمنى للانسحاب، لذلك ترى إيران، وللمرة الأولى منذ ٢٠٠٣ أنها ليست مهددة تهديداً مباشراً على حدودها الغربية، كذلك ستكون الولايات المتحدة أقل عرضة للتكتيكات الإيرانية المدمرة.

وينبغى الإشارة إلى أن شعور إيران بثقتها بنفسها وشعورها بالقوة فى المنطقة بلغ مداه فى ٢٠٠٧ بعد الحرب

فى لبنان، وإحباط عقوبات الأمم المتحدة. كذلك فإن النجاح النسبى للولايات المتحدة فى العراق، وكذلك الحدود الواضحة للنفوذ الإيرانى، والأمل المعقود على أنه سوف يكون بمقدور أوباما أن يقود قوة الولايات المتحدة بمهارة أكبر من بوش، وفوق كل شىء، إخفاق السياسات الاقتصادية الإيرانية، كل ذلك قد عمل على تحجيم الموقف الإيرانى. لذلك فإنه من غير المحتمل أن يفسر النظام الإيرانى الدعوة من الولايات المتحدة على أنها علاقة ضعف من جانب الولايات المتحدة، وأن يستمر فى طرح المشاركة ظاهرياً. ولقد يرغب "الأصوليون" الذين يشددون على أمن النظام فى أن يكونوا هم الفريق الذى يرغب فى أخذ المبادأة، وذلك بمجرد أن غادرت الإدارة الجمهورية البيت الأبيض فسيكونون أكثر انطلاقاً لمحاولة إغراء "القائد الأعلى" لكى يصرح بالبحث عن محادثات استكشافية مرة أخرى.

إن الكبرياء الإيرانى والشعور بأنهم أصحاب رسالة لقيادة العالم الإسلامى لمجابهة الولايات المتحدة لن يحول دون الاستجابة لأوضاع جديدة. لقد اتحد الإيرانيون على التأكيد على حقهم فى تخصيب اليورانيوم، ولكنه قد يصبح محلاً للمفاوضات الصريحة بمضى الزمن. ونجد القيادة مقتنعة بأنه يمكن أن تستخلص لنفسها ثمناً أكبر لقاء أى تعاون يمكن لها أن تقدمه.

لذلك فإنه من المحتمل أنه – وكما حدث فى ٢٠٠٣ – حينما بدأت المحادثات النووية مع الدول الأوروبية +٣، فإن "القائد الأعلى" خامنئى الإيرانى سوف يسمح للمفاوضين الإيرانيين استجلاء الوضع الأمريكى الجديد. وفى نهاية كل جولة من جولات التفاوض، يقوم المتفاوضون بتقديم تقريرهم عن نتائجها، ويقوم هو بتقرير المضى قدماً بعد أن يكون قد استمع إلى وجهات نظر مستشاريه الأكثر قرباً، وكذلك ما يطرحه "مجلس الأمن الأعلى" من وجهات نظر. وفى موضوع له هذا القدر من الحساسية، فليس بمقدور حتى الرئيس الإصلاحى – إذا ما قدر انتخاب واحد من الإصلاحيين فى ٢٠٠٩، أن يمضى فيه قدماً دون الحصول على دعم من خامنئى.

المفاوضات متعددة الأطراف:

فى هذه المرحلة المبكرة من ظهور سياسات جديدة فى الولايات المتحدة، وربما فى إيران أيضاً، وقبل أن تكون الولايات المتحدة قد أخذت المشورة من شركائها، فليس من الممكن التكهن بمجرى الأحداث، لكن عدداً من العوامل قد تسهم فى حل تفاوضى.

وحدة السياسة بين "مجموعة الست":

إن تفاوت المصالح، يعنى أن هؤلاء الست كان يقتضيهم الحال التفاوض داخلياً فى مراكزهم. خذ مثلاً:

الصين: تريد الصين أن يعم الاستقرار حول إيران وتود إمداداً منتظماً من الطاقة. ونظراً لأن ٧٠ بالمائة من نفطها المستورد يأتى من الشرق الأوسط، وهى تعتبر أن لها الحق فى تأمين هذه الإمدادات. والصين لا ترغب من ناحية أخرى فى أن تأتى بالمزيد منه من روسيا. غير أن كلاً من الصين وإيران غير متقاربتين، لكن يجمع بينهما المصالح الذاتية. فإذا قدر للمفاوضات أن تنهار فليس من المحتمل أن تتحالف مع أى من الطرفين. إنها تعرض حيازة إيران لأسلحة نووية، وتشجعها على أن تكون واقعية، وألا تبحث عن الصراع.

ولقد مالت الصين أن تمشى على خُطا روسيا بالنسبة للمفاوضات النووية. لذلك فإنها تشارك بشكل كامل فى عروضها على إيران، لكنها رفضت دعم عقوبات جديدة من جانب الأمم المتحدة. على أنه ليس من الواضح الآن إلى أى مدى سوف تذهب كل من الصين وروسيا فى دعم عقوبات أشد كجزء من مقاربة السنة القادمة.

روسيا: إن كلاً من روسيا وإيران يشتركان فى كراهيتهما للغرب، لكنهما كانتا غير قادرتين على ترجمة هذه الكراهية إلى تحالف جدى بينهما. فالقيادة الإيرانية كانت تنظر بعين الكراهية والعصبية تجاه الحرب الروسية – الجورجية التى حدثتها فى أغسطس ٢٠٠٨، محاولة نسيان التقاليد التوسعية السوفيتية التى هددت فى إحدى المرات السيادة الإيرانية. لكن رد فعل إيران للحرب كان ضعيفاً. فإيران لا تزال تلعب لعبة التوازن، باستخدامها لروسيا كحليف كحماية لها ضد الغرب، فى حين تظل حريصة على ألا تتقارب مع روسيا بالقدر الذى يجعلها معتمدة عليها.

إن وجهة النظر الروسية تجاه إيران ليست مغايرة بمثل النظرة التى ينظر بها الغرب لروسيا، فهى صعبة، وخطيرة، لذلك فإن إيران النووية سوف تكون مضادة للمصالح الروسية، وقد ساندت روسيا آخر قرار لمجلس الأمن الذى يدعو إيران (مرة أخرى)، لوقف برنامج التخصيب. لكن الربح الأهم هو من مبيعات الأسلحة، والمساعدة الفنية (بما فى ذلك بناء المفاعل النووى فى المستقبل)، والمشاركة فى الطاقة. ولا تزال روسيا تنأى بنفسها عن فرض عقوبات أكثر صرامة، لكنها تكون قد استنفدت الآن البدائل ذات المغزى حينما يتم الضغط عليها لطرح الأمور فى المستقبل.

إن كلاً من روسيا وإيران يمتلكان على التوالى أكبر، وثانى احتياطيات الغاز فى العالم، وهما الآن فى سبيلهما لإقامة رابطة مع قطر لتباشر ضغوطاً أشد على الدول المستوردة للغاز. وهذا يبين نوايا روسيا لاستخدام الغاز كسلاح سياسى لاحتكار الإمدادات من ناحية، وممارسة النفوذ من ناحية أخرى. وليس من الواضح بعد كيف ستستجيب روسيا للمناقشات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة حول

إيران.

العملية ذات المراحل:

بمجرد أن تبدأ مبادرات الشرق الأوسط تتخذ شكلاً لها طبقاً لحملات أوباما التى شملت مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف مع إيران، يصبح أمر طرح أفكار جديدة لدى شركاء الولايات المتحدة أمراً أكثر سهولة، ويصبح ظهور نكسات من يوم لآخر أكثر قلة. ولربما كانت لدى مجموعة الست الرغبة فى الضغط نحو الأمام بشكل أكثر قوة لمحادثات إيرانية بعد بداية عهد الرئيس أوباما.

ولقد قدمت مجموعة الست مقترحاً أعيد مراجعته لإيران من يونيو ٢٠٠٨، وظل تناول وجهات النظر بشأنه قائماً. إنهم لا يزالون يحاولون العثور على طريق لإيران لكى تستجيب لمتطلبات مجلس الأمن فى أن تعلق أنشطة التخصيب وبأن تكون مرنة تجاه العملية- فى ظل فكرة "التجميد من أجل التجميد" Freeze- For- Freeze وهذا يعتبر تطويراً لمقترحات محمد البرادعى بما يسمى "time out"، وبالتحديد ألا تضيف إيران على برنامجها القائم، ومن ثم لا يقوم مجلس الأمن باتخاذ مزيد من العقوبات. لكن أحد نتائج رفض إيران -حتى اليوم- تجميد أنشطتها الحالية، فإن مناقشة فرض عقوبات سوف يجرى استئنافه.

إن الأثر النفسى لما تم اتخاذه من تدابير، هو شىء واحد، والخسائر الاقتصادية الشاملة لإيران، هى شىء آخر، لكنها ليست ملحوظة. لذا فإن أجندة مجلس الأمن الخاصة بمراجعة عدم تجاوب إيران ينبغى أن تشمل الإضافات الآتية:

* تحديداً أكبر لتجميد الأصول asset freeze وقوائم لمنع السفر بما فى ذلك شخصيات "الحرس الثورى".

* تحديداً أوسع لعمليات البنوك الإيرانية المملوكة للدولة.

* وضع قيود على السلف الجديدة والمنح المقدمة لإيران من جانب المؤسسات المالية الدولية.

* فرض الحظر على مبيعات الأسلحة لإيران (الحظر الحالى هو فقط على المبيعات من إيران).

* وضع قيود على بعض عمليات النفط والغاز مع إيران.

خاتمة

هذا التقرير قد أثبت فى مجمله أن الوقت لم يعد يعمل فى جانب الصالح الإيرانى، سواء الوضع الإقليمى لإيران، أو سياساتها المحلية، أو بالنسبة لاقتصادها، كما أن صناعتها الخاصة بالطاقة ليست فى كامل هيآتها ما يمكنها من أن تقف صامدة إلى ما لا نهاية ضد الطلب الدولى للتفاوض.

وليس من الممكن أن نستعرض - تفصيلاً - كيف يمكن أن ينسجم الموقف الثنائى مع المحادثات متعددة الأطراف، ذلك أن وجود خطة خاصة يجرى رسمها من خارج طرفى النزاع سوف لا تصلح- خاصة إذا ما تم رسمها من أطراف خارج اللعبة- لكى تكون بديلاً عما سيتم عند بدء التفاوض. لذلك فإن اتخاذ خطوات من جانب الولايات المتحدة، ومن جانب إيران على ما يؤمل سوف يكون نوعاً من الإضافة ليس إلا، لكن المفاوضات النهائية سوف تعكس الهدف الأكثر اتساعاً، والذى كان واضحاً منذ الوقت الذى تم فيه طرح أول اقتراح مشترك من جانب مجموعة الست فى أول يونيو ٢٠٠٦، وعلى وجه التحديد لتطوير علاقات من الثقة والتعاون مع إيران ترتكز على الاحترام المتبادل ذات طبيعة سلمية على وجه التجديد للبرنامج النووى الإيرانى. ويكون اتفاقاً شاملاً مع إيران.

وفى مقترح يونيو ٢٠٠٨ من جانب مجموعة الست للتعاون هو اتساع نطاق أهدافه فلم يعرض فقط لمجالات التعاون بل تعدى ذلك، فقد أوضح أنه بمجرد استعادة الثقة، فإنه سيصير معاملة إيران مثل معاملة أية دولة "غير نووية السلاح" طرف فى معاهدة عدم الانتشار النووى. وبمعنى آخر، فإن إيران سوف تتمتع بحق تخصيب اليورانيوم وتطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

لذلك فإن أى اتفاق تفصيلى سيكون شديد الصعوبة، فليس واضحاً حتى الآن أن هناك أى عرض ستكون إيران مستعدة لقبوله.

إن هناك مشكلات ضخمة من الثقة للتغلب عليها، ذلك أن الأنماط المضللة والمكررة التى تزخر بها إيران وكذلك الغرب تمثل عقبة كأداء فى هذا السبيل. كذلك نجد الأطراف المتفاوضة مع إيران لا يجمعهم صعيد واحد وليسوا متحدين. لذلك فإن التوصل إلى اتفاق سيكون شديد الصعوبة: فليس من الواضح بعد أى عرض هو الذى سوف تقبله إيران فى مقابل العودة إلى الشفافية حول الماضى، والقبول بالإشراف المفاجىء intrusive فى المستقبل، والتدخل الدولى طويل المدى فى شئونها النووية. وقد تكون الولايات المتحدة وشركاؤها قد صنعت خيراً لو أنها قامت باكتشاف التفاصيل بسرعة مع جيران إيران، ومع إيران ذاتها. إن إيران سوف تلحق الضرر بمستقبل شعبها إذا لم تقبل التحدى والتفاوض على أساس من الثقة.

الملحق

العمل العسكرى ضد المنشآت النووية الإيرانية- والاعتبارات القانونية الدولية فى هذا الخصوص:

إن أية إمكانية لضربة عسكرية لإيران تقوم بها الولايات المتحدة كنتيجة لتطوير إيران لقدراتها النووية قد تضاءلت

مؤخراً، فى حين تختلف الرؤى بالنسبة لإمكانية توجيه هذه الضربة من جانب إسرائيل، لكن الأمر قد تم بحثه بقدر كاف، وعلى أوسع نطاق من أجل تبرير الاعتبارات الإنسانية في القانون الدولى لمثل هذا التدخل العسكرى فيما لو قدر حدوثه.

لقد تم توجيه النقد إلى إدارة بوش لتجاهلها القانون الدولى أثناء وجودها فى الحكم. لكنها استعانت مع ذلك بأسانيد قانونية (وإن ظلت محل جدل) لدعم تصرفاتها العسكرية. وكانت قد أعلنت أنها كانت تستند إلى التزاماتها الدولية. ولذا يمكن أن نتوقع أن أية إدارة جديدة سوف تحاول طرح تبريرات قانونية إذا ما قدر لها القيام بتدخل عسكرى فى إيران ويمكن لنا أن نتوقع نفس الشئ بالنسبة لإسرائيل.

إن ميثاق الأمم المتحدة يمنع التهديد باستخدام القوة، كما يمنع استخدامها بالنسبة للعلاقات بين الدول- اللهم إلا فى حالة أن يكون مجلس الأمن قد قام بالترخيص لقوة بالحافظ على السلام والأمن الدوليين، أو باستعادتهما، أو حيث تكون دولة من الدول تقوم بممارسة حقها الأصيل للدفاع الجماعى أو الذاتى عن نفسها.

ورغم أن اللجوء إلى مجلس الأمن ربما كان أنسب رد على أى تهديد للأمن الدولى، فليس هناك أى احتمال لأن تسعى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن للترخيص لأى منهما بالتدخل فى إيران فى ظل الظروف السائدة. وليس هناك أى احتمال لحصولها على قرار من هذا القبيل إذا سعيا للحصول عليه. إن التبرير الذى قد تطرحه أى من الدولتين، إذا قدر لهما التدخل العسكرى، هو الدفاع عن النفس.

الدفاع عن النفس:

تحفظ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة حق الدولة فى استخدام القوة فى الدفاع عن نفسها إذا حدث عدوان مسلح عليها إلى أن يتخذ مجلس الأمن نفسه التدابير المطلوبة. وعلى سبل المثال، فإن التدخل الذى حدث فى أفغانستان ٢٠٠١ تم إحالته إلى مجلس الأمن من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كممارسة لحق الدفاع الذاتى عقب ١١/ ٩، من أجل منع المزيد من الهجمات على الولايات المتحدة وحلفائها. إن القوة يمكن استخدامها من جانب دولة للدفاع عن نفسها، أو جماعياً حينما تطلب دولة أخرى المساعدة العسكرية.

ولم يوضح ميثاق الأمم المتحدة الشروط المطلوبة لهذا الدفاع عن النفس بكيفية قانونية. لكنه من المقبول بشكل واسع (وأن لم يكن ذلك دولياً) أن هذا الحق يشمل استخدام القوة من أجل تجنب تهديد ماثل imminent attack- غالباً ما يشار إليه بالتعبير "الدفاع عن النفس المتوقع الحدوث" anticipatory self-defence وإن فكرة ألا تتحرك دولة ما إلى أن يتم مهاجمتها بالفعل هو أمر ينافى العقل. لكن هناك - وبشكل واضح - خطورة من أن يعمل توسيع المدى الزمنى للدفاع عن النفس متوقع الحدوث على تشجيع استخدام القوة العدوانية وليس بالأحرى القوة الدفاعية، ومن ثم هناك تحديدات لهذا الحق. والمعيار المطلوب فيما يتعلق بالهجوم المنتظر هو أن القوة سوف لا تستخدم إلا فى حالة ما يكون الهجوم ماثلاً imminent، وإلا حينما تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة لتجنب هذا الهجوم. على أن معيار "المثول"، والضرورة والعامل النسبى نجدها كالتالى:

تهديد الهجوم "الماثل" A Threat of an imminent attack

- " لا يحق لأى بلد أن يستخدم الضربة الاستباقية preemption كتعلل للعدوان". (استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠٠٢، ٢٠٠٦).

- ليس هناك حق فى ظل القانون الدولى للقيام بشن تدخل عسكرى ضد إيران من أجل تغيير نظام الحكم فى البلاد أو لفرض سياسات معينة عليه.

- وليس هناك حق للتدخل فى الدفاع عن النفس، ما لم يكن هناك فى واقع الأمر تهديد عسكرى من جانب إيران.

لقد أعلن الرئيس بوش فى عام ٢٠٠٢ "أنه لو أننا انتظرنا للتهديدات لكى تتجسد بالكامل، لكان علينا الانتظار طويلاً بأكثر مما يلزم". وقد أعلن تقرير الأمن القومى الأمريكى الاستراتيجى National security Strategy لعام ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة سوف توقف الدول الشريرة rogue states قبل أن تتوافر لها القدرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل. لكن القانون الدولى لا يسمح بالقوة المانعة preventive force قبل أن يصبح الخطر قائماً، وأن مجرد حيازة أسلحة الدمار الشامل فى حد ذاته لا يمكن القول بأنها تمثل تهديداً يوفر الحق للدفاع من النفس، ولا يكفى مجرد القدرة على الهجوم، إذ يجب أن يصاحب ذلك توافر القصد على هذا الهجوم".

إن التهديد بالهجوم ينبغى أن يكون ماثلاً لكى يتسنى استخدام القوة فى الدفاع عن النفس قانونياً. وهذا المعيار يخضع لضوابط بعدم تنفيذه. وكان موضوعاً للجدل والنقاش. فحيازة أسلحة الدمار الشامل تمثل صعوبات معينة فى تطبيق المعيار، خاصة فى ضوء العواقب الكارثية للإقدام على خطوة تتمثل فى خطورة تحديد قدر وحقيقة التهديد. وطبقاً لتقرير استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠٠٢، "علينا تكييف فكرة الخطر الماثل مع قدرات

وأهداف خصوم اليوم" وهذا ربما يكون صحيحاً، لكنه لم يكن هكذا. فلدى تفسير القانون فإن الظروف المصاحبة لكل حالة على حدة ينبغى مراعاتها.

ولتقدير ما إذا كان المعيار الخاص بأن التهديد "ماثل" ينبغى ربط ذلك بمعيار الضرورة necessity: وأى هل الهجوم المهدد بوقوعه قريباً جداً بالدرجة أنه قد صار من الضرورى استخدام القوة الآن لتجنبه. إن هذه المسألة قد صارت مناقشتها فى "شاتام هاوس" Chatham House Principles حول استخدام القوة بغرض الدفاع عن النفس، وقد أسفرت المناقشة عما يلى:

* إن القوة لا ينبغى استخدامها إلا إذا ترتب على مزيد من التأخير بالنسبة للدولة المهددة عدم القدرة الفعلية لحماية نفسها ضد الهجوم عليها أو تحاشيه.

* لدى تقييم "مثول" الهجوم، ينبغى الرجوع إلى مدى جسامة الهجوم، وقدرات المهاجم، وطبيعة التهديد، وعما إذا كان الهجوم سيتم دون إنذار مسبق.

ولسوف تحتاج كل من الولايات المتحدة أو إسرائيل لبيان أن عملهما له ما يبرره بناءً على الحقائق المعروفة لديهما. وينبغى أن يكون الدليل مقنعاً. وفى عام ١٩٨١ أعرض مجلس الأمن عما ادعته إسرائيل بأنها هاجمت منشأة أوزيراك النووية دفاعاً عن النفس، فالهجوم الإسرائيلى قد تمت إدانته من جانب المجلس باعتباره خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية المرعية.

الضرورة والنسبية Necessity and Proportionality

إذا ما قدر، وبنية خالصة، أن التهديد بالهجوم هو واحد مما يمثل طارئاً لا يمكن تلافيه، فإن معيار "الضرورة" ينبغى تطبيقه إذا ما تم استخدام القوة قانونياً للدفاع عن النفس. أى أنه ينبغى برهنة أن القوة هى الوسيلة الوحيدة الممكنة لتجنب الهجوم. وينبغى أن تكون الوسائل السلمية قد تم استنفادها، أو أنها غير جاهزة. كذلك فإن تقييم ضرورة عمل معين قد يكون بعيداً عن استقامة بتنفيذه حتى ولو كان قد تم الأخذ به بحسن نية كما ينبغى أن يكون. إذن يمكن فعله فقط على أساس الحقائق المتوافرة فى ذلك الوقت. وفى النهاية، فإن معيار النسبية Proportionality يتطلب أن يكون مستوى القوة المستخدمة ليس أعظم قدراً من الضرورة لإزالة التهديد. لذلك فإن معايير "المثول" والضرورة، و"النسبية" ضرورية وأساسية ومتشابكة مع بعضها بعضا. فالتهديد الهجومى ينبغى أن يكون من ذلك النوع الذى يكون التصدى العسكرى له أمراً ضرورياً، لعدم وجود بديل فى ذلك الظرف، كما أن مستوى القوة المستخدمة ينبغى أن تأتى ضرورته من نسبيته طبقاً للحالة.

إن أى تدخل عسكرى، إن لم يكن ضرورياً للتصدى للتهديد "بهجوم، وماثل" من جانب إيران، سوف يكون منافياً للقانون الدولى. إنه لمن البديهى كذلك، أن القانون الدولى لا تتوافر لديه الوسائل التى تكفى لإعمال القانون بمثل ما يتوافر منها بالنسبة للأنظمة المحلية القانونية، لكن أثر التدخل فى العراق عام ٢٠٠٣ الذى كان محلاً للجدل بالنسبة للدول التى شاركت فى هذا العمل يظهر فى أن الدول التى كسرت القانون لم تخرج من ذلك سليمة لم تمس.



افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
فى شهر بهمن ١٣٨٧هـ.ش.
الموافق يناير/ فبراير ٢٠٠٩م

كان الاحتفال بمرور ثلاثين عاما على انتصار الثورة الإسلامية فى إيران والإعداد له، أهم ما شغل الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر بهمن ١٣٨٧هـ.ش. الموافق يناير/ فبراير ٢٠٠٩م، وقد انعكس ذلك الاهتمام فى افتتاحيات هذه الصحف، حيث يتوافق هذا الحدث مع استعدادت الأحزاب والجماعات والتكتلات السياسية للدخول فى المنافسة على الحصول على كرسى رئاسة الجمهورية الإيرانية، خاصة مع دخول الثورة عقدها الرابع.

وقد أثارت افتتاحيات الصحف عددا من القضايا الهامة منها مراجعة ما تحقق من إنجازات خلال السنوات الثلاثين من عمر هذه الثورة، وهذا النظام. وقد انقسمت التحليلات إلى قسمين: قسم تتبناه الصحف ذات التوجهات الأصولية، وعلى رأسها صحف كيهان ورسالت وجمهورى اسلامي، وقسم تتبناه الصحف ذات التوجهات الإصلاحية، وعلى رأسها صحف اطلاعات ونوروز وروز واعتماد ملى وآفتاب يزد. أما الصحف الأصولية فقد حشدت جهودها فى تعداد إنجازات النظام خلال فترة حكم الأصوليين، ويؤكد الأصوليون أن الثورة الإسلامية استطاعت أن تلفت نظر العالم إلى الإسلام العملي، فأنشئت مراكز البحوث والأقسام الجامعية لدراسة إيران الثورة، كما قام المثقفون الإسلاميون بالعودة للبحث عن الهوية الإسلامية، كذلك تراجعت فكرة القومية، وظهرت الدعوة إلى النهضة الإسلامية من جديد، كما ظهرت الحركات والمنظمات التى ترفع شعار الثورية الإسلامية.

فى حين انبرت الصحف الإصلاحية لنقد هذه الإنجازات، وتأكيد أن فترة حكم الإصلاحيين كان أكثر فائدة للنظام، وتحقيقا لمبادئ الثورة الإسلامية، وأن الأصوليين لم يحققوا الشعار الذى رفعته الثورة بعد قيادة علماء الدين لها، وهو الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، معتبرين أنهم قد ارتدوا عن هذا الشعار، فتراجع تحقيق مبدأ الحرية، أحد أهم المبادئ التى حملها الشعار، حيث أصبح الأصوليون يمارسون نوعا من الدكتاتورية التى تمنع ممارسة من ساهموا فى انتصار الثورة حقوقهم السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن مبدأ الاستقلال الذى فسره شعار «لا شرقية ولا غربية» لم يتحقق هو الآخر، لأن الأصوليين فى اتخاذهم موقفا متشددا من التعامل مع الغرب، اتجهوا للتعامل الوثيق مع الشرق مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد استفادت هذه الدول من بطاقة إيران فى تعاملها مع الغرب، كما أن الاستقلال الاقتصادى والعلمى والصناعى لم يتحقق تماما لإيران. فقد أفسدوا الممارسات الديمقراطية، من خلال تسلطهم على مجلس صيانة الدستور الذى يجعل الحكومة ذات محور واحد هو الأصوليون. كما قاموا بحذف القوى الثورية ذات الخبرة والتجربة من الأجهزة التنفيذية، ورجحوا المصالح الحزبية على المصلحة العامة للبلاد، وأسقطوا مقومات الجمهورية على حساب الإسلامية، رغم أن الثورة الإسلامية فى إيران كانت ثورة عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة فئات الشعب، بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، وهى الفئات التى لم تحصل على حقوقها بسبب سياساتهم، مع أن الإيرانيين كانوا يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعا، وأن لكل فرد إيرانى حق فى هذه الثورة ومنجزاتها، لكن الأصوليين عمدوا إلى التصنيف ثم التصفية، من خلال المواقع السياسية التى حققوها بعد نجاح الثورة والمراكز السلطوية التى حصلوا عليها. وكان هذا الاتجاه من نقاط ضعف النظام، بدعوى إقامة مجتمع المدينة ليصبح نموذجا قدوة يعرض على الشعوب الإسلامية. لاشك أن الحصار الذى عاشته إيران، والضغوط التى تحملت أعباءها، كانت نتيجة للتشدد الذى أبدته العناصر غير المخلصة التى تسربت إلى نظامها، والأخطاء التى وقع فيها قادة الأصوليين، والتى شكلت سدا يعوق تحقيق الإصلاحات التى رفعت فى عهد الرئيس خاتمي.

قضية العدد

حراس الثورة الإيرانية وانتخابات الرئاسة

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

جاء فى الرسالة المفتوحة التى أرسلها مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإسلامى الأسبق، وزعيم حزب الثقة الوطني، ومرشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، إلى اللواء حسن فيروزآبادى رئيس أركان القوات المسلحة، والتى نشرتها الصحف فى ٢٨/١/٢٠٠٩م، قوله: لقد كنت أسمع وأقرأ تصريحات قادة الجيش والحراس حول الأحداث السياسية فى البلاد، ففكرت أن أشكو إليك هذا الخروج على الدستور باعتبارك أمين الزعامة وقيادة كل القوى، أما اليوم وقد أصبحتم رئيس كل العسكريين المتدخلين فى الانتخابات، فلمن أشكو؟ وقد جاء خطاب كروبى هذا بعد أن زاد ضغط قيادات حراس الثورة الإسلامية على الساحة السياسية، لتوجيه البلاد إلى الخطاب الساخن الذى يمثله الرئيس الحالى أحمدى نجاد، بما يمنع نجاح أى مرشح آخر فى انتخابات الرئاسة، وقد اعتبرت النخبة هذا التدخل من قيادات الحراس التابعين مباشرة للزعيم خروجا على الدستور، وعلى توجيهات الزعيم الخمينى مؤسس النظام، الذى حرم على العسكريين التدخل فى الساحة السياسية، خاصة فى الانتخابات، فضلا عن تخريب أحد أهم مظاهر الديمقراطية فى إيران، ومن واجب الحراس وهم المحافظون على النظام أن يوقفوا أى سلوك ديكتاتورى يتعارض مع مبادئ الثورة الثلاثة، وهى الحرية، والاستقلال، والجمهورية الإسلامية، خاصة فى هذه الظروف الحساسة التى تمر بها إيران، والتى ينظر المجتمع الدولى إليها على أنها مثيرة للتوتر والفتن والقلاقل فى منطقة الشرق الأوسط، والذى أدى إلى تعرضها للحصار والمقاطعة والهجوم الإعلامي، وتصريحات قيادة الحراس مؤثرة فى عدم إقبال الجماهير على صناديق الاقتراع لتصورهم أن الرأى للحراس، وأنهم قد اختاروا الرئيس، فلا جدوى من التصويت، ولا دور لهم فى انتخاب رئيسهم. وكان القائد العام فيروزآبادى قد صرح فى ٢٦/١ بمناسبة مرور ثلاثين عاما على الثورة، بأنه لا ينبغى انتخاب رئيس مسن، بل شاب يقوى على حمل المسئولية، وقد تساءل كروبى هل يقصد أن ضعف الجسم أم ضعف الذاكرة أكثر ضررا على المنصب؟ لأن كثيرا من المرشحين الشبان قد نسوا وعودهم وكذبوها، كما ألمح إلى أن أنه قد نسى تأكيدات مؤسس النظام حول دور الحراس، وعدم انضمامهم أو تأييدهم لأى حزب سياسي، أو التدخل فى شئون السلطة التشريعية أو الانتخابات.

وكان فيروزآبادى قد أشار إلى أن الإسلاميين قد عملوا جنبا إلى جنب الشيوعيين ضد النظام السابق، وهو ما أدى إلى نجاح الثورة، وأشار إلى أنه بعد مضى نحو أربع سنوات تم حذف معارضى النظام من الساحة لأنهم لم يتجاوبوا معه، وأن هذه الجماعات المعارضة قد عادت بهدف إيجاد فجوة بين الحكومة والشعب، واستطاعوا أن يلفتوا نظر الجماهير إليهم باختيار مرشحين جدد، وتجاوز أحمدى نجاد وإنهاء توجهه، ومن هنا كانت ظاهرة خاتمي، ولكنهم يخطئون، لأن الجماهير فى الانتخابات السابقة أعطت رأيها لمن تحدث عن خدمة الناس وليس عن الشعارات، وقد أثبتت حكومة أحمدى نجاد أنها أكبر فعالية وقدرة وتحركا، وهو ما لا يستطيعه المسنون، كما أن الحديث عن حكومة وحدة وطنية غير مناسب لأن

حكومة الوحدة الوطنية تعرض الأمن القومى والاستقلال للخطر، لأن شركة مساهمة لا تستطيع إقرار السيادة الوطنية. وألمح فيروزآبادى أن على إيران مسئولية ضخمة، وأنها تتعرض للمخاطر، فلا داعى للانحراف والغل والفرقة.

مما يلفت النظر أن مهدى كروبى مع قربه من الزعيم، هو الوحيد الذى بدأ الاعتراض على تصريحات فيروزآبادى وقادة الحراس، وشجع الآخرين على الاعتراض، وكانت صحيفة آفتاب الناطقة باسم حزبه هى أول الصحف التى حللت أبعاد تصريحات فيروزآبادى تحت عنوان: «ياخاتمى ويا كروبى ويا مير حسين لا تتعبوا أنفسكم»، بمعنى أن اختيار الرئيس القادم قد حسمه الحراس بتأييد أحمدى نجاد. والغريب أن عددا من قيادات الأصوليين من المدنيين قد وافقوا كروبى على اعتراضه مثل رئوفيان عضو اللجنة المركزية لجبهة أتباع خط الإمام والزعامة، وكذلك عضو اللجنة المركزية لحزب أرض إيران الإسلامي، وأحمد بزركيان، وأثاروا تساؤلا حول حق الحراس فى التعبير عن رأيهم السياسى العام، وبعضهم من أكد أن رأى فيروزآبادى رأى شخصى غير ملزم. وأمام هذا الاعتراض اضطر فيروزآبادى للرد على رسالة كروبى فى ٥/ ٢ تراجع فيها عن معنى حديثه، مؤكدا أنه لن يتدخل فى الانتخابات.

أمر الخمينى فى ٥ مايو عام ١٩٧٩م بتأسيس قوة الحرس الثورى فى إيران، وقد بدأ تدخل الحراس فى السياسة منذ استطاع محسن رضائى القائد الأسبق لجيش الحراس تصفية حزبه القديم، عملا بأمر الخمينى بأن يختار بين قيادة الحراس ومنظمة المجاهدين، وسطع نجمه فى إدارة الحرب العراقية الإيرانية، بعد تحقيق عدد من الإنجازات، وقفزت قياداته إلى المناصب الكبرى فى الجيش والشرطة وقوات الأمن، ثم الحكومة بعد وفاة الخميني، وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس فى معسكرات الثوار بمختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة، فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية فى ٢١/ ٤/ ١٩٧٩، من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام. وقد قام جيش حراس الثورة بدور كبير فى عملية إعادة البناء والتعمير، خاصة فى المناطق المحرومة، فتم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وكانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الثورى للنظام، وهو ما جعل الإصلاحيون يرونه عبئا على النظام، حيث لقيت أعمال الحراس العنيفة فى الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين، وقد كان متصورا مع تأكيد الرئيس خاتمى على سيادة القانون، وتثبيت المؤسسات الدستورية، والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية، وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه فى الجيش النظامي، ولكنهم لم يستطيعوا المساس به، كما رفض الحراس الاندماج مع الجيش العامل. وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمنى والعسكري. وكان محسن رضائى قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارسا خاصا للخميني، وحتى ذلك الوقت كان دور الحرس الثورى يقتصر فقط على محاربة أعداء ولاية الفقيه، إلا أن هذا الدور تصاعد بعد ذلك بشكل كبير ليصبح قوة سياسية واقتصادية لا يستهان بها، ولا تتورع عن التدخل فى الصراع السياسى بين الإصلاحيين والمحافظين. فرغم مطالبة الخمينى قوات الحرس الثورى فى عام ١٩٨٨ بعدم التدخل فى الشئون السياسية، وإبقاء أنفسهم بعيدا عن اللعبة السياسية، فإن ما حدث طيلة السنوات التالية هو العكس تماما، فقد تحولت الدولة الإيرانية، حسب بعض المحللين، إلى ما يشبه الثكنة العسكرية التى يسيطر فيها الحرس الثورى على الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد وفاة الخميني.

وقد حاول رافسنجانى إبعاد الحرس الثورى عن الحياة السياسية عبر إشراكه فى جهود إعادة الإعمار التى قادها بعد انتهاء حرب العراق، لكن الحرس الثورى نجح فى تثبيت أقدامه فى العديد من القطاعات الصناعية والزراعية.

وقد ساعد توجه أحمدى نجاد الثورى على توسيع نفوذ الحراس بشكل لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، وفضلا عن جهود نجاد، فقد ساهمت عدة تطورات أخرى فى تعزيز نفوذ الحرس الثورى فى الداخل الإيراني، منذ تولى محمد على جعفرى قيادة الحرس، حيث تحول إلى الداخل الإيراني، لمواجهة ما أطلق عليه الثورة المخملية، أى الأعداء الداخليين، فقد أجرى جعفرى تغييرين رئيسيين: الأول، هو دمج قوات البسيج. والثانى، يتمثل فى إعادة هيكلة قوات الحرس الثورى لتصبح أكثر لامركزية.

ولعل المتغيرات الإقليمية والدولية قد ساعدت حراس الثورة على اكتساب مزيد من الأهمية، من خلال تعديل الاستراتيجية الدفاعية، وإدراك أهمية التسليح الذكى للقوات المسلحة، الذى يؤدى إلى خفض النفقات، مع استخدام مواد أولية محلية، وخفض تنويع الإنتاج فى السلع غير الأساسية، والتركيز على المنتجات الرئيسية فى المؤسسات الصناعية، فضلا عن دعم صناعة الصواريخ كأحد أسلحة الردع. مع دعم التعليم وإيجاد نظام الجدارة، والتركيز على أهمية

انتشار فكر البسيج فى جميع الساحات، لأنه يصلح نموذجا متعدد الأبعاد، وتدوين لائحة لكيفية التعبئة العامة وتنظيم إمكانات البلاد وقت الحرب والظروف الطارئة، ولأن رئيس الجمهورية بسيجى فى الأساس، فقد دعمت الحكومة هذا الفكر، وأوجدت مجرى مناسبا للعدالة وخدمة الجماهير والعزة على الساحة الإقليمية والدولية، ومشروعها للتحول الاقتصادى يقوم على الفكر البسيجي، ويستطيع البسيج أن يظهروا قدرتهم فى المجال الاقتصادي، كما أثبتوا قدرتهم فى مجال الصناعات العسكرية.

ويولى الحراس أهمية خاصة للطاقة البشرية، واستثمارها بشكل أنسب من خلال عملية تسريح وجذب قوى جديدة بالشكل الذى يضمن خفض القوات الموجودة من ١٠ إلى ١٥٪، مع حصولها على كافة الحقوق والمزايا فى أجهزة الدولة وفى الخارج، وتعويض نقص القوى البشرية المتخصصة، ودعم القدرة على المحافظة على القوى المتخصصة واجتذابها وتوعيتها، ومن هذا المنطلق السعى إلى اكتشاف القوى الشابة والقادرة من الكوادر الأقل رتبة، وتشكيل فرق عمل وتدريب لهذه القوات الشابة، وتدريبها على العمل الجماعي، ويكون التقييم على أساس الفعالية والإنجاز، وهذا يعنى أن الحق ليس دائما مع أصحاب الخبرة، وهو ما يعارضه الإصلاحيون.

ومع نجاح الحراس فى مجال الصناعات الدفاعية، وتحسين كيفية الإنتاج، ورفع مستوى ونوعية المنتجات، استطاعوا زيادة الاستثمارات الضخمة لدعم صناعة السلاح المتقدم، ودوران رأس المال بتعدد جهات البيع، من خلال صداقات خارجية سبق تكوينها طوال سنوات الثورة الأولى، ورفع مستوى التعاون مع مراكز البحث الجامعية والصناعية فى البلاد. ومع التقسيم الأخير للدفاع الجوى إلى إدارتين، تعنى الأولى بالدفاع الأرضي، وتعنى الثانية بالدفاع الجوي، سوف يتم تجديد الأسطول الجوي، ودعم إمكانات توجيه المدافع والاتصال بالأقمار الصناعية، ودعم التجهيزات والصيانة وقطع الغيار والبنية التخصصية والتكنولوجية، فى مواجهة المقاطعة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمنافسة.

ومما يدعم نفوذ الحراس الابتكار والتجديد المتنوع فى منظومة الدفاع فى إطار توجيهات الزعيم باتخاذ وسائل وسيطة للاستفادة من القدرة على التفكير، والابتكار والتجربة والتركيز على نقاط الضعف، وذلك بالاستفادة من النخبة وأصحاب الفكر والتجارب فى الحروب السابقة، خاصة من رجال القوات المسلحة، مع دعم صناعة التكنولوجيا والمستحدثات والتجارب والإنجازات الهامة فى قطاع الدفاع، وحفظها فى شرائح الكترونية توضع فى خزائن آمنة.

وهكذا يسمح نفوذ حراس الثورة بدعم مرشح لرئاسة الجمهورية، مما يعطيه فرصة أكبر من غيره للفوز فى الانتخابات، وهو ما جعل مهدى كروبي يرفع صوته ليثير المعارضة ضد مبادرات الحراس لمنع التأثير على الناخبين. ومن الغريب أن خاتمى الذى تزعم حركة وقف نفوذ الحراس لم يحرك ساكنا، ولم يشترك مع صديقه الإصلاحى فى الحملة على نفوذ الحراس، وليس من مبرر لهذا الموقف إلا أنه اعتبر معارضة نفوذ الحراس رهانا خاسرا فى الانتخابات بناء على تجربته السابقة.

شئون داخلية

الانتخابات الرئاسية وصراع الأقطاب (ملف خاص)

تحبس إيران، وربما معظم دول العالم، أنفاسها مع اقتراب موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجري فى ١٢ يونيو القادم. فهذه الانتخابات تختلف إلى حد ما عن سابقاتها، إذ تأتي فى سياق بيئة داخلية وإقليمية ودولية حبلى بكثير من عوامل الاحتقان والتوتر.

ففى الداخل ما زال الصراع على أشده حول مستقبل النظام، وبالطبع فإن مشاركة الرئيس السابق محمد خاتمي فى السباق الانتخابى سوف يضفى على هذا الصراع طابعا خاصا، كون خاتمي يحمل مشروعا يختلف عن المشروع الذى يطرحه الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد. وفى المحيط الإقليمي، تبدو العلاقات مع دول الجوار ليست فى أحسن أحوالها، بسبب الاتهامات المتزايدة بالتدخل فى الشئون الداخلية والاستعراض المبالغ فيه للقوة.

وعلى الصعيد الدولي، مازالت أجواء التفاؤل التى خلفتها دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للحوار مع إيران، تراوح مكانها، انتظارا لما ستسفر عنه انتخابات الرئاسة الإيرانية. فهل ينجح الرئيس أحمدى نجاد، الذى لم يعلن عن ترشيحه رسميا إلى الآن، فى الاحتفاظ بمنصبه لفترة رئاسية جديدة، أم ينجح الناخب الإيراني فى كسر القاعدة التى تقضي بتولى كل رئيس فترتين متتاليتين، ويصعد بمرشح آخر إلى سدة الرئاسة.

سؤال سوف تحدد إجابته بدرجة كبيرة ملامح المشهد السياسى الإيراني فى المرحلة القادمة.

وفيما يلي ملف خاص عن الانتخابات الرئاسية يتناول استعدادات القوي السياسية المختلفة لهذا الاستحقاق السياسى المهم.

١ - ثنائية خاتمى - أحمدى نجاد ...
المعركة الفاصلة بين الإصلاحيين والأصوليين

■ عصر إيران ٢٠٠٩/٢/١١

أعلن السيد محمد خاتمى استعداده لتولى رئاسة إيران، وفى حالة فوزه بالانتخابات الرئاسية القادمة سيصبح الوحيد الذى تولى رئاسة إيران ثلاث دورات رئاسية، وسيؤدى دخول خاتمى المعركة الانتخابية القادمة إلى أن تصبح الانتخابات ثنائية التنافس، حيث سيكون التنافس الأساسى بين خاتمى وأحمدى نجاد حتى لو دخل مرشحون آخرون ساحة المنافسة.

على الرغم من وجود معارضين لأحمدى نجاد داخل معسكر الأصوليين، لكنهم سيضطرون للوقوف إلى جوار أحمدى نجاد فى حالة وجود منافس له بقدر خاتمى، أو على الأقل سيختارون الصمت السياسى. ولقد صرح أكثر من قيادى من قادة الأصوليين المنتقدين لأحمدى نجاد بقولهم: إذا

رشح خاتمى نفسه فنحن مضطرون للوقوف خلف أحمدى نجاد بأعين دامعة.

الغريب هنا أن دخول خاتمى الانتخابات سوف يؤدى إلى مزيد من التنسيق بين التيارات والاجنحة الأصولية، فمع دخول خاتمى ساحة الانتخابات، سيدخل الناخبون الأصوليون ساحة الانتخابات بدافعية وتنسيق أكبر، وستسارع جماعة منهم بالذهاب لصناديق الاقتراع للتصويت لصالح أحمدى نجاد، وستسارع أخرى لعدم فوز خاتمى إذ إنها تسمى إصلاحاته فساداً.

فى جبهة الإصلاحيين توجد ظروف مشابهة لتلك إلى حد ما لأن تنافس خاتمى وأحمدى نجاد لن يكون مجرد تنافس شخصين، ولا حتى تيارين سياسيين، لذا فكثير من الأفراد الإصلاحيين الذين لا يرضون بخاتمى رئيساً سيتدافعون صوب صناديق الاقتراع لمنع تكرار رئاسة أحمدى نجاد لأربع سنوات أخرى، وسيفضلون يوم الاقتراع أن يقفوا فى صفوف طويلة قد تمتد لعدة ساعات على أن يقبعوا صامتين فى بيوتهم. الشخص الذى سيفوز بالانتخابات القادمة سواء كان خاتمى أو أحمدى نجاد سيستطيع ترسيخ نظرية التيار الذى ينتمى إليه بشكل أكثر عمقاً وجدية داخل المجتمع الإيرانى، وسيلحق بالطرف المنافس نكبة ستستمر لمدة طويلة، وسيقصيه عن الميدان السياسى. لذا يمكن اعتبار الانتخابات ثنائية القطبية بحضور أحمدى نجاد وخاتمى بمثابة معركة آخر الزمان.

تنافس خاتمى وأحمدى نجاد على مقعد الرئاسة يشكل مخاطرة كبيرة لكلا التيارين سواء على المستوى السياسى أو التنظيرى. منذ فترة وجيزة طرحت بعض الجماعات المعتدلة الأصولية والإصلاحية فكرة مشروع الوحدة الوطنية، وكان محوره الأساسى عدم ترشيح كل من خاتمى وأحمدى نجاد، وكان السبب الرئيسى وراء تلك الرغبة هى تجنب هذه المخاطرة.

هل يمكن إذاً مع تعاظم حجم المخاطرة بالنسبة للطرفين أن يتوصل قادة الأصوليين والإصلاحيين إلى صيغة اتفاق تقول: تخلوا عن أحمدى نجاد ونحن سنصرف النظر عن خاتمى؟

أكد خاتمى بعد يوم واحد من الإعلان عن اشتراكه فى الانتخابات، أنه يركز جميع جهوده على أن يعلن مير حسين انسحابه من الترشح، لأن ترشح الأخير سيخلق له حساسيات كبيرة، وعلى من يتولى الرئاسة أن يلقى عن كاهله مشكلات ما بعد الفوز حتى يتفرغ لعمله، وفى صباح اليوم الذى أعلن فيه خاتمى ترشحه، نشر خبر عن أن أحد أعضاء لجنة مير حسين الانتخابية ذهب لخاتمى وطلب منه تأجيل الإعلان عن ترشيحه لمدة أسبوعين حتى يستطيع مير حسين إعلان انسحابه، وفى نفس الوقت الذى أعلن فيه خاتمى عن ترشحه فى الانتخابات نجد مير حسين موسوى يشكل لجنته الانتخابية ويحدد رئيسها أيضاً.

السؤال الآن: هل أعلن خاتمى عن ترشحه استسلاما لضغط المحيطين به وتجاهل مير حسين موسوى أم أن الأخير وتفاصيل ترشحه وحتى تشكيل لجنته الانتخابية وغيره جزء من خطة ترشح خاتمى؟!

هل يمكن رفض ترشيح خاتمى؟ هذا السؤال يحب بعض الأصوليين طرحه، ويجيبون عليه بالإثبات عن طريق الكناية والرمز.

ذات مرة كتب حسين شريعتمدارى أن بعض أعمال خاتمى كافية لأن تكون سبباً لرفض ترشحه فى أى انتخابات، وكذلك قال مرتضى أقا طهرانى عضو جماعة الرائحة الذكية، والنائب بالمجلس: إن مجلس صيانة الدستور يعرف عمله وواجبه فى هذا الصدد، وعليه ألا يفرق بين خاتمى والآخرين، المهم أنه بعد ساعات من إعلان ترشح خاتمى كتبت صحيفة كيهان فى افتتاحيتها ضمن ترحيب بارد ومغرض باشتراك خاتمى فى الانتخابات، بعيداً عن الأسباب التى دفعت خاتمى لترشيح نفسه، كيف سيستطيع خاتمى العبور من عقبات الانتخابات؟ وكان هذا السؤال هو الجملة الختامية فى افتتاحية كيهان، ويحوى فى طياته تلميحات وتهديدات كثيرة يمكن الإشارة من بينها إلى عقبة مجلس صيانة الدستور.

على الرغم مما سبق ذكره، فإن رفض ترشيح شخص مثل خاتمى يمكن أن يكون مخاطرة كبيرة بالنسبة للأصوليين، لأن هناك ملايين يؤيدونه، ورفض ترشحه أو إعلان عدم صلاحيته للترشح فى هذه الانتخابات سيؤدى حتماً إلى خلق اضطرابات وعزوف عن المشاركة فى الانتخابات، إذ سيصمم كثيرون على عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

يعتقد كثير من المعارضين لترشيح خاتمى أن ترشحه مثير للقلق والمخاوف، ليس لشخص خاتمى وإنما بسبب القوى السياسية المتحلقة حوله، والتى يسمونها بالقوى الإصلاحية المتطرفة، وهى جزء من قوى منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وجبهة المشاركة.

كان خاتمى يستطيع إعلان ترشيحه لنفسه فى مؤتمر صحفى بمكتبه أو فى خطاب عام أو حتى ضمن بيان صحفى، لكنه لم يقم بأى من هذه الأعمال، واختار إعلان ترشحه ضمن مراسم افتتاح موقع مجمع روحانيون مبارز على شبكة الإنترنت لسببين: الأول، هو أن "روحانيون مبارز" منشأه الحزبى. والثانى، توجيه رسالة سياسية إلى الأشخاص المتخوفين من وصول جماعات جبهة المشاركة إلى السلطة، وهو بهذا التحرك يعلن أن محور التحالفات المستقبلية لخاتمى هو القوى الإصلاحية المعتدلة، وربما يكون ذلك لتقليل

الضغط الذى سيمارس ضده.

على الرغم من هذا، لا يمكن تجاهل نفوذ جميع قوى التيار الإصلاحى على خاتمى بدءاً من منظمة مجاهدى الثورة حتى "روحانيون مبارز".

إذن المعركة الانتخابية العاشرة على رئاسة الجمهورية الإيرانية بالغة الحساسية، ومصيرية بالمعنى الحقيقى للكلمة، لذا يتوقع ارتفاع مستوى المنافسة الانتخابية إلى ذروته، وزيادة المشاركة الجماهيرية فى الانتخابات.

٢- تكتيك انتخابى أم استبداد جديد؟

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٥/ ٢/ ٢٠٠٩

فرضت الانتخابات الرئاسية القادمة معادلة أضرت بمعسكر الأصوليين أو جزء من هذا المعسكر على الأقل. الأصوليون فى أحد طرفى المعادلة مضطرون للحديث عن نجاحات ضخمة تم تحقيقها فى فترة انفرادهم بالسلطة بلا منازع، وذلك للحفاظ على حماس مؤيديهم وإظهار قوتهم أمام منافسيهم. وفى الطرف الآخر للمعادلة يعتقد كثير من الأصوليين أن حالة انعدام الرضا أو السخط العام على مختلف الأصعدة أمر لا يمكن إنكاره أو إخفاؤه، وهذا السخط العام يمكن أن يوجه المصير السياسى لإيران إلى مسار مغاير لأمنيات التيار الحاكم، خاصة أن إيران على أعتاب انتخابات مصيرية.

الخوف من هذا الأمر دفع الأصوليين إلى أن يجربوا أساليب عدة للحيلولة دون ظهور السخط الشعبى فى صناديق الاقتراع وعودة التيار المنافس إلى السلطة. كان منها تقديم وعود براقة بغد أفضل، والحديث عن عدم جدارة التيار المنافس بتولى السلطة، ومحاولة توجيه شتائم وتهم بالعمالة فى حق التيار المنافس، وإحباط مؤيدى المرشحين المنافسين وتقليل همتهم للمشاركة فى الانتخابات، وأخيراً، تضخيم توقع رفض ترشيحات المنافسين من قبل مجلس صيانة الدستور. وقد استخدمت كل هذه الأساليب فى المرحلة الأولى، أى مرحلة إلغاء المنافس، لكنها لم تؤد إلى نتيجة. لم يكن الإلغاء المبكر للمنافس تكتيك الأصوليين الوحيد للاستمرار فى السلطة، إذ إنهم منذ أوائل العام الماضى فى مرحلة التمهيد لانتخابات المجلس الثامن، سعوا إلى تنظيم التنافس الداخلى فى صفوفهم، وهو إجراء يبدو عقلانيا إلى حد كبير.

يدرك الأصوليون أن جميع أوجه القصور والخلل التى حدثت فى إيران خلال السنوات الأخيرة ستنسب إليهم لا محالة، ولا يستطيعون إلصاق ولو جزء ضئيل منها بالإصلاحيين، نظراً لانفرادهم الكامل بالسلطة، ومن ثم قام بعض مؤيدى الحكومة، ومنظرى الأصوليين ضمن خطة موضوعة بتوجيه انتقادات للحكومة، فى حين أنهم مسئولون مسئولية مباشرة عن إخفاقات هذه المرحلة.

من خلال هذه الخطة يسعى الأصوليون فى المرحلة الأولى إلى تضييق دائرة الاتهام بالمسئولية عن تردى الأوضاع، وخلق مشكلات للشعب الإيرانى على فصائل معينة من التيار الأصولى وليس كله. وفى المرحلة الثانية، يسعون إلى نشر جو من الغموض حول المواقف السياسية لأفراد التيار الأصولى، وتشكيك الشعب الإيرانى فى أسس النقد لأداء الحكومة التى أرسيت فى عهد الإصلاحيين.

لكن هذه الخطة لم تستمر، لأن كثيراً من الأصوليين تأكدوا من أنهم لن يستطيعون تولية شخص آخر منهم مقاليد السلطة من خلال مطالبة أحمدى نجاد بعدم الترشح. ومن ناحية أخرى، يعتقدون أن الإعلان عن الاعتراضات الموجودة على أداء الحكومة وإنشائها هو فى الواقع تأكيد لما قاله الإصلاحيون من اعتراضات على مدار السنوات الثلاث الماضية. لذا، لاحظنا أن الاعتراضات التى كانت تتزايد يوما بعد يوم ضد حكومة الأصوليين وأدائها على الصعيدين الداخلى والخارجى قد خمدت فجأة، وتحول منتقدو الأمس إلى مداحين للحكومة اليوم.

لكن من المتوقع ألا يستمر هذا التحرك كثيراً، إذ لم يعد من المؤكد إن كان قطاع خاص من نخبة الأصوليين يقوم باتخاذ القرارات التى تتحول إلى جدول عمل حتمى لبقية الأصوليين، أم أن السلوك الخاص لأحمدى نجاد، وتزايد السخط داخل تيار الأصوليين نفسه، هو الذى يجعل تنفيذ خطة الأصوليين السابقة القاضية بالتوقف عن النقد أمراً صعباً، لكن أياً ما كان، يبدو أن الخط الأحمر لجميع الأصوليين هو نجاح الإصلاحيين سواء كانوا متطرفين أو معتدلين أو من خط الإمام أو غيره.

٣- يبقى أم يؤثر السلامة وينسحب
سناريوهات مشاركة خاتمي في الانتخابات الرئاسية

اعتماد (الثقة) ٢١/٢/٢٠٠٩

يدرك الإصلاحيون جيدا أنهم في حالة واحـدة فقط يستطيعون تعليق الأمل على فوز خاتمي الساحق بالانتخابات القادمة، وهي دعم جميع طبقات الشعب ونسبة التصويت المرتفعة حتى يفوز رئيس الجمهورية السابق، هذا في حين أن المؤشرات على قطعية هذا الأمر ليست ملموسة إلى حد كبير.

مع إعلان السيد خاتمي عن ترشحه بشكل رسمي في الانتخابات الرئاسية القادمة تتبلور رويدا رويدا ملامح المنافسة القادمة لكنها لم تأخذ ملامحها النهائية بعد لأنه من ناحية، ليس واضحا حتى الآن أي شخص أو أشخاص سيدخلون حلبة السباق عن الجناح الأصولي (من المحتمل غير رئيس الحكومة التاسعة) ومن ناحية أخرى، لازالت هناك توقعات حول استمرار خاتمي أو اعتزاله المشاركة في الانتخابات.

وبناء على هذا فإن التحليلات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية القادمة لايمكن أن تتخذ شكل القطع والتأكيد، وأن كل ما يكتب ويقال يدور في الغالب حول التخمينات والتوقعات.

حتى الآن وبينما يبقى على انعقاد الـدورة العاشرة للانتخابات الرئاسية أقل من أربعة أشهر باتت التركيبة الانتخابية للجناح الإصلاحي أكثر تقدما في الظاهر من الجناح الأصولي، وفي حين أن الإصلاحيين حتى الآن دخلوا المنافسة بثلاثة من (جنرالاتهم) "خاتمي، كروبي، موسوي" لا زال الجناح الحاكم لا يشعر بأي تقيد لإضفاء الشفافية على موقفه الانتخابي.

وعلى مدى العدة شهور الماضية كان الموضوع الأهم بالنسبة لوسائل الإعلام والناشطين السياسيين مشاركة خاتمي في الانتخابات الرئاسية القادمةوالتي اتخذت شكلا عمليا بإعلانه الرسمي عن خوض هذه الانتخابات.

والضغط الذي تمارسه وسائل الإعـلام (الإصلاحية والأصولية) حول موضوع تحديد مهمة وجود خاتمي، يعد مؤشرا على حساسية المجتمع الإيراني نحو دخول رئيس الجمهورية السابق الساحة.

هل يبقى خاتمي؟

مع إعلان خاتمي عن نيته خوض الانتخابات القادمة حدثت تطورات على مستوى المجتمع والفاعلين السياسيين والإعلاميين على العشرة أيام الماضية تحتاج إلى تركيز وتحليل دقيق من جانب الفاعلين السياسيين وخاصة الإصلاحيين وشخص السيد خاتمي.

كان الإصلاحيون ولا زالوايعقدون الأمل على أن وجود خاتمي على الساحة سيخلق فعلا اجتماعيا مشتركا في إطار حس (التصويت لخاتمي) "مثلما كان في الثاني من خرداد ١٣٧٦هـ.ش ١٩٩٧م" وهذا هو السناريو المطلوب الذي يأمل أنصار رئيس الجمهورية السابق أن يتكرر. لكن يجب ذكر أن هذا الأمل (على الأقل حتى المرحلة الحالية) لن يتحقق. إعلان الترشح من جانب خاتمي أدي خلال العشرة أيام الماضية ردود متباينة وأحيانا متضادة تبدأ من التأييد الذي لا تشوبه شائبة في دعم وصول الرئيس السابق إلى رئاسة السلطة التنفيذية مرة ثانية وتنتهي بالتهديد بـ (الإلغاء).

والمشكلة الأساسية حتى الآن أن إعلان خاتمي عن خوضه الانتخابات لم يخلق (تحركا أو ردود فعل إيجابية) لا بين الإصلاحيين ولا بين جميع طبقات الشعب.

وهذه هي النقطة التي يجب أن يركز عليها الإصلاحيون (وخاصة أنصار خاتمي) ولا يمروا عليها مرور الكرام

ومه أن خاتمي يتمتع بإماكنية عالية للتصويت، لكن بالنسبة لشخص مثله والذي صوت له في دورتين من الانتخابات ٤٢ مليون شخص، فإن معدل أي تصويت لا يمكن أن يكون بالضرورة معدلا سياسيا.

من ناحية أخرى يجب على الإصلاحيين أن يدركوا أن الإشارات الواردة على مدى العدة أيان الماضية وبعد إعلان خاتمي عزمه خوض الانتخابات القادمة، هي فقط نصف المعوقات والمشاكل التي ستواجه الإصلاحيين في الانتخابات القادمة، أما النصف الآخر سيترتب على قصة كيفية عقد الانتخابات وسلوك مجلس صيلنة الدستور، والذي لم يتحدد بعد بشكل دقيق.

أما النقطة التي التحدث عنها بشكل قاطع فهي أن

الإصلاحيين يدركون جيدا أنهم في حالة واحدة فقط يستطيعون تعليق الأمل على فوز خاتمي الساحق بالانتخابات القادمة، وهي دعم جميع طبقات الشعب ونسبة التصويت المرتفعة حتى يفوز رئيس الجمهورية السابق، هذا في حين أن المؤشرات على قطعية هذا الأمر ليست ملموسة إلى حد كبير (أو على الأقل لايمكن مشاهدتها حتى الآن).

بناء على هذا يجب على خاتمي أن يعد نفسه لمنافسة ستكون صعبة للغاية، حيث إن مجموعة الأحزاب والتنظيمات الداعمة له لن تكون لها أدنى سيطرة على طريقة عقد الانتخابات والرقابة عليها. من ناحية أخرى لم تتبلور حتى الآن موجة اجتماعية، تلك الموجة التي بتعبير خاتمي ستكون (مبطلة لسحر الدسائس الانتخابية وهندستها).

ومن المؤكد أن هذا الكلام لا يعني دعوة الرئيس السابق إلى إثارة السلامة واعتزال المشاركة في الانتخابات القادمة؛ لأن كل الفاعلين على الساحة السياسية يجب أن يدخل في حساباتهم عنصر المغامرة؛ المغامرة المحسوبة التي لا تصل إلى حد المقامرة.

هذا في حين أنه يبدو أن الإصلاحيين الذين يدفعون بخاتمي إلى الساحة لا يملكون أدنى درجة من السيطرة على المتغيرات التي تحكم هذا الصراع.

السناريوهات التي أمام خاتمي

السؤال الأساسي هنا ماذا سيفعل الرئيس السابق مع هذه المعوقات؟

هل سيصمد خاتمي ويتحمل مغامرة الفوز أو الخسارة؟ أم أنــه سينسحب لصالح مرشح آخـر مـن معسكر الإصلاحيين؟

وفي هذا الإطا من الممكن رسم سلوك خاتمي الانتخابي بعد هذا في إطار سناريوهين (المشاركة) أو (الاعتذار):

١- المشاركة

في حالة أن بقي الرئيس السابق على الساحة على الرغم من المعوقات والتعقيدات التي سبق سردها، ستكون هناك حالة وحيدة لأن يخرج اسمه من صناديق الاقتراع كمنتصر في هذه الانتخابات أن يكون هناك فارقا كبيرا في الأصوات بينه وبين منافسه.

وللوصول إلى هذا الأمر فإن الإصلاحيين الداعمين لخاتمي يحتاجون إلى تحريك الكيان الاجتماعي ونا يطلقون (الأغلبية الصامتة) للتصويت لخاتمي. وفي هذا الإطار ولخلق موجة موجة اجتماعية لا تبدو أدوات الإصلاحيين فاعلة إلى حد كبير. لكن الإصلاحيين يستطيعون من خلال أفعالهم وسلوكياتهم إجبار المنافس الأصولي باعتباره فعال لما يشاء أن يقوم بأعمال غير مرغوبة تصب في خانة الإصلاحيين.

ومن الممكن أن تكون أحد هذه المواضع التي تنتهي بدعايا غير مطلوبة لخاتمي تشويه خلتمي عن طريق الأبواق التي تنسب للجناح الحاكم (ومن باب المصادفة يبدو أن جريدة كيهان تتحرك في هذا الاتجاه خلال الشهور الماضية).

وفي هذا السناريو كلما كانت الوصمات التي توجه لخاتمي كانت أكثر كلما كان دافع الأغلبية الصامتة والكطبقة الوسطى أقوى للتصويت لصالح رئيس الجمهورية السابق؛ لأنه سيعرف على الوجه الاساسي لـ(معارضة) الحكومة التاسعة، ومن الممكن أن تأخذ نظرية (من الممكن أن كثيرين يتجهون إلى خاتمي انتقاما من الحكومة التاسعة) شكلا عمليا.

لكن تحك الإصلاحيين الانتخابي في الغالب يحتاج إلى محركات أخرى تكون مؤثرة في الواقع لتحريك ما أمكن من الإصلاحيين الذين يطلقون على أنفسهم (الإصلاحيون الطلعييون أو البنيويون).

وفي هذا الإطار يبدو أنه يتعين على فريق دعايا خاتمي أن يحدد عددا من الموضوعات التي ينتقدها جناح الإصلاحيين البنيويين كشعارات انتخابية، وموضوعات من قبيل حدود الإشراف الوصائي وتغيير بعض القوانين و... من الممكن أن تكون أداة مناسبة لكسب أو جذب طيف من هذه القوى، كذلك أيضا من الممكن أن تستطيع هذه الشعارات جذب جزء من الحركات الاجتماعية والطلابية إلى معسكر خاتمي.

لكن توجد هنا نقطة وهي أنه بالنظر إلى تجربة ثامن سنوات من حكومة الإصلاحات لا يمكن أن الشعار هو الضمانة لتأييد جزء من الجماعات وأنصار الإصلاحات البنيوية لتأييد رئيس حكومة الإصلاحات ويجب على الإصلاحيين وخاتمي أن يقدموا حلولا لضمان إضفاء الطابع العملي على الشعارات. لكن بالنظر إلى الحقئق السياسية في المجتمع ستكون هناك مشكلة لاحقة على افتراض فوز خاتمي سيكون تطبيق وتنفيذ هذه الوعود والشعارات مشكلة معقدة؛ خاصة أن خاتمي على مدى ثمان سنوات لم يحرز نجاحا في هذا الخصوص.

من ناحية أخرى في حال مشاركة خاتمي في الانتخابات القادمة يجب على الإصلاحيين المؤيدين لرئيس الجمهورية السابق أن يأخذوا ضمانات لانسحاب باقي المرشحين في الجناح الإصلاحي وللوصول إلى هذا الأمر يجب أن يدخلوا في مساومات سياسية مع سائر الأحزاب والجماعات داخل الطيف الإصلاحي.

النقطة الأخرى التي يتعين على الإصلاحيين التركيز عليها في حال مشاركة خاتمي في الانتخابات التفكير في آليات لعقد انتخابات نزيهة. وفي هذا الإطار يجب على الإصلاحيين عنطريق مساومة المؤسسات التنفيذية والمراقبة للانتخابات إقناع التيار الحاكم بضرورة وجود مراقبين للانتخابات يكون موضع تأييد من جانب الإصلاحيين في كل مراحل العملية الانتخابية ومنها فرز الأصوات.



بناء على هذا وكما ذكر مشاركة خاتمي في الانتخابات القادمة يتطلب الدخول في مشاورات ومساومات من جانب الإصلاحيين على عدة جبهات.

٢- انسحاب خاتمي.

سناريو مشاركة خاتمي في الانتخابات له وجه آخر، فالوجه الثاني للعملة هو في الواقع انسحاب محمد خاتمي من المعركة الانتخابية القادمة.

وبهذا الشكل يبدو أن هذا النسحاب من الممكن أن يتم في شكلين:

- الانسحاب مع القهر.
- الانسحاب مع التفاق على مرشح بديل.

سناريو الانسحاب مع القهر سيتم في حالة أن الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي يهزمون على جبهتين ويضطرون للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية أن ينسحبوا من المعركة الانتخابية، حتى على الأقل يحافظوا على أنصارهم.

الهزيمة التي من الممكن أن تؤدي إلى الانسحاب من الممكن أن تتحقق على جبهتين:

من ناحية إذا لم يستطع الإصلاحيون أن ينجحوا في مساومة المؤسسات التنفيذية والمراقبة للانتخابات لضمان انتخابات نزيهة. ومن ناحية أخرى ألا يكون مرشحو الجناح الإصلاحي ليسوا على استعداد للتنازل لصالح خاتمي.

وفي الحالة لن يكون أمام الإصلاحيين حل سوى الانسحاب من الانتخابات مع عقد مؤتمر صحفي وتوضيح مواقفهم السياسية والإعلان بشكل رسمي عن أسباب إنسحابهم مع توجيه النقد للبنية الحقيقية والحقوقية للسلطة في إيران.

ومن المؤكد أن تحقيق هذا السناريو كما أثبتت تجربة الاثنى عشر عاما الأخيرة من الممكن أن يواجه بردود فعل الجناح الأصولي، ولن يكون ممكنا على الأقل لسنوات أن يكون هناك أمل أو إمكانية لعودة الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي إلى الساحة باعتبارهما إحدى القوتين الأساسيتين فيتيار الثورة الإسلامية.

وفي هذه الحالة فإن الإصلاحيين المؤيدين لخاتمي بعد تنفيذ هذا السناريو من زاوية التهميش لن يكون بينهم فرق وبين بعض القوى الساسية القومية – المذهبية.

إلا أن انسحاب خاتمي من الساحة من الممكن أن يكون له شكل آخر ومن الممكن أن يكون في صورة أن خاتمي وأنصاره ينسحبون مع قبول (استمرار مع شخصية أخرى من الجناح الإصلاحي).

وتحقيق هذا السناريو مرتبط بالمشهد الاجتماعي على مدى الأسابيع والشهور القادمة، ومرتبط أيضا بأسكال المساومات داخل الأحزاب وشخصيت الجناح الإصلاحي.

لكن يبدو أن هناك عدة نقاط جديرة بالذكر في هذا الإطار:

أولا أثبتت تجربة انتخابات المجلس الثامن أن أنصار خاتمي والشعب أو الأغلبية الصامتة التي يدعيها أنصار خاتمي ليست بالضرورة مقيدة بدعم المرشح أو المرشحين الذين يدعمهم خاتمي.

وفي انتخابات المجلس الثامن لم تحظى قائمة طهران لإئتلاف الإصلاحيين على الرغم من أنها اتخذت لنفسها عنوان أنصار خاتمي بإقبال، ولم ير سكان طهران وسائر المدن والقرى ضرورة للتصويت للمرشحين الذين يدعمهم خاتمي.

وهذا الأمر يثبت أن شعبية خاتمي الاجتماعية تربط بشخصيته أكثر من كونها نظاما له وجود من الممكن أن يفيد الآخرين، وهذ الشعبية أو الرصيد الاجتماعي ليس بالضرورة أن يكون على تلك الدرجة من النضج السياسي والعلاقة التنظيميةالتي يكون لها تأثيرها في التصويت لصالح الشخص أو الجماعة التي يدعمها خاتمي.

ثانيا أنه في حالة انسحاب خاتمي لصالح مرشح آخر من التيار الإصلاحي من الممكن أن يذهب جزء كبير من أصـوات خاتمي ليس إلى صندوق الإصلاحيين بل إلى صندوق المرشحين الموازيين من التيار الأصولي (غير أحمدي نجاد).

٤- التهديد باغتيال خاتمي

عصر إيران ١٤/ ٢/ ٢٠٠٩

نشرت صحيفة كيهان مقالة فى عددها الصادر بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠٠٩ بعنوان (من أجل المشاركة أم الإطاحة؟) ذكر فيها عدم رضا السيد محمد خاتمى عن ترشيحه لنفسه وإصرار فصيل متطرف يدعى الإصلاح على ترشيحه، وحذرت المقالة فى إشارة إلى اعتراف هذا الفصيل المتطرف بعدم لياقة خاتمى بمنصب الرئيس من أن هدف المتطرفين من دفع خاتمى إلى ترشيحه لنفسه هو رفع قيمة ما يتحمله النظام الإيرانى من تكلفة سياسية، وتساءلت المقالة ألن يقوم هؤلاء

المتطرفون بإتباع أسلوب آخر عندما يصلون بأسلوبهم المعتاد إلى حد الأزمة والتوقف التام؟ لقد قام الأمريكيون بجهود مضنية فى باكستان لكى يتمكنوا من إيصال بينظير بوتو إلى السلطة، ولكن عندما أدركوا أن حزبها لن يستطيع الوصول إلى السلطة بأى حال من الأحوال لجأوا إلى أسلوب آخر، وكان هذا عبرة لمن يعتبر، وبعض الإصلاحيين الإيرانيين لهم سابقة عمل معروفة فى مثل هذه الأمور.

إلى هنا ينتهى مضمون مقالة صحيفة كيهان التى أحدثت ضجة بين أوساط الإصلاحيين، وفيما يلى توضيحات حسين شريعتمدارى حول التهديد بتكرار مصير بينظير بوتو بالنسبة لخاتمى، كتب شريعتمدارى:

المتطرفون العملاء يريدون التضحية بشخص السيد خاتمى فداء لأهدافهم الحزبية، ولهذا السبب دفعوه إلى ميدان المنافسة الانتخابية، وكيف كان هذا التحذير غير أخلاقى أو تهديدى أو متجاوز؟، ألا يعد حفاظاً على شخصيات النظام لمنع اغتيالهم؟ من البديهى أن الإجابة على هذا السؤال ستكون بالإثبات، وإذا لم يكن هناك خوف من الاغتيال، فما معنى الأسلحة والحراس المدربين للحفاظ على مثل هذه الشخصيات إذاً؟

فإذا قامت صحيفة مثل صحيفة كيهان بالتحذير من احتمالية اغتيال واحد من شخصيات النظام، هل ينبغى توجيه اللوم لها أم يجب شكرها على هذا التحذير؟ إجابة هذا السؤال واضحة تماما، ومن البديهى شكر المحذر وهو جريدة كيهان.

السؤال التالى: من هم الأشخاص الذين غضبوا من هذا التحذير؟ الإجابة على هذا السؤال أيضا بديهية لا لبس فيها، لأنه يوجد ثلاث مجموعات فقط يمكن أن تغضب من هذا التحذير:

الأولى، الجهة التى لديها نية الاغتيال، وتم إحباط خطتها بتحذير كيهان.

الثانية، الأشخاص المتواطئين مع الجهة التى تخطط للاغتيال، وبالإعلان عن إرهابية هذه الجهة، سيفقدون مكانتهم السياسية.

الثالثة، الأشخاص الذين لم يسعدوا بتحذير الشخصية المزمع اغتيالها، لأى سبب أو دافع، ويفضلون عدم ذكر احتمالية اغتياله حتى ينفذ الإرهابيون خطتهم بسهولة تامة.

بعيدا عن هذه المجموعات الثلاث التى أشرنا إليها، هل يمكن أن يغضب شخص عاقل منصف من تحذير كيهان بشأن احتمالية اغتيال إحدى شخصيات النظام؟ بالتأكيد لا.

كما يلاحظ أن كاتب مقالة كيهان من خلال الإشارة إلى الطبيعة الإرهابية للولايات المتحدة، وعمالة بعض مدعى الإصلاح، قد حذر من أنه ليس من المستبعد أن يقوم الأمريكيون بعد الفشل من تحقيق أهدافهم على يد السيد خاتمى، باللجوء إلى اغتياله كما فعلوا مع بينظير بوتو فى باكستان.

السؤال هنا لماذا تعالت الأصوات ضد التحذير التى أطلقته صحيفة كيهان خاصة مجمع روحانيون مبارز الذى نتوجه إليه بالسؤال لماذا غضبتم من تحذير صحيفة كيهان؟ ألا تعتبرون الولايات المتحدة دولة إرهابية؟ ولهذا السبب تعالت صيحاتكم لأن صحيفة كيهان قد وصفت الذات المقدسة للعم سام بالإرهاب؟ أم لأن تحذير كيهان قد أحبط الخطة الأمريكية المتوقعة فلذا غضبتم؟ أم لا سمح الله لأنكم لن تستاءوا من وقوع هذا الحادث؟

إذا لم يكن سبب غضبكم واحداً من هذه الثلاثة، فما هو سبب غضبكم وجلبتكم؟ فلتحكموا أنتم!

بالطبع تعلم صحيفة كيهان السبب الرئيسى لبعض مؤيدى خاتمى، وستشير إليه فى المستقبل القريب، مع تقديم الوثائق والمستندات التى لا يمكن إنكارها.

ألم يكن أفراد مثل رامين جهان بيلو، وهالة اسفندياری، وشائول بخاش، وكيان تاجبخش وغيرهم جواسيس معروفين للموساد والمخابرات المركزية الأمريكية؟ وألم يكونوا على صلة معلنة وخفية بالسادة الذين يدعون كونهم إصلاحيين؟!.

إذا راجعتم البيانات الحزبية وكتابات كثير من الصحف التى تدعى الإصلاح، هل يستطيعون إنكار هذه الوثائق المعلنة التى تشير إلى العلاقة الوثيقة لبعض مؤيدى خاتمى وعدد من أدعياء الإصلاح بالجواسيس المحترفين السابق ذكر أسمائهم؟!.

من البديهى أنهم لن يستطيعوا الإنكار. إنهم قلقون من فضح هذه العلاقات وإفشائها على الملأ.

السؤال الآن، أليس وجود بعض أدعياء الإصلاح حول السيد خاتمى مدعاة لتخوفهم نظراً لعلاقتهم الوثيقة بجواسيس الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية بحكم تسليط الأضواء عليهم؟ والإجابة بنعم بالطبع، إذن لماذا يتبجحون فى هذه الآونة بسبب مقالة صحيفة كيهان؟

إن المتطرفين العملاء يريدون جعل شخص السيد خاتمى كبش فداء لأهدافهم، ولهذا السبب دفعوا به إلى ميدان المنافسة الانتخابية، والآن يخشون أن تفضح كتابات كيهان مخططهم قبل بلوغ الموعد الذى حددوه للإطاحة بخاتمى.

فى هذا الشأن توجد كلمات أخرى سنتجاوز عنها، لكن هناك كلاماً نطرحه مع أعزائنا أعضاء مجمع روحانيون مبارز، وهو أنه لا تفكروا بسذاجة، ولا تنخدعوا من الفرقة التى يعرف تاريخها، وهناك أدلة على تبعيتها وعمالتها للأجانب، ولا تكونوا لهم شركاء.



٥-نعم لأى إصلاحات

حسن حيدرى سوادكوهى ■ رسالت (الرسالة) ٣١/ ١/ ٢٠٠٩

كلما اقتربنا من موعد إقامة انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية فى دورتها العاشرة تزداد حساسية المسألة الانتخابية عند الرأى العام والنخب الإيرانية، وتباعاً يعتقد أن دراسة التيارات المؤثرة فى هذا الأمر ضرورى، ولذلك يمكن هنا إلقاء نظرة على التيار الإصلاحى فى إيران عبر المقارنة بين التيار الإصلاحى فى الاتحاد السوفيتى السابق، وتحديداً إبان عهد الرئيس الروسى ميخائيل جورباتشوف والإصلاحات الإيرانية، بهدف الوصول للحلقة المفقودة فى العملية الإصلاحية برمتها، وكذا للكشف عن أسباب توافق العمل الإصلاحى ذاته.

أما فيما يتعلق بالشأن الإصلاحى فى الاتحاد السوفيتى، فيذكر أنه بعد رحيل "تشرنينكو" فى ديسمبر من عام ١٩٨٤، سرعان ما تولى الشاب اليافع وأكثر فعالية فى عضوية المكتب السياسى ميخائيل جورباتشوف دفة أمور الحزب الشيوعى، وبالفعل بدأت الجماهير تعقد آمالها فى الاتحاد السوفيتى عليه فى مستقبل الإصلاحات المنتظرة.

هذا وقد انتظرت الجماهير فى ظل جورباتشوف تحقيق الرفاهية، غير أن جورباتشوف لم يكن لديه المعرفة التامة بالأوضاع الاقتصادية السائدة. ومن ناحية أخرى، كان يخضع لضغوط ومشكلات كبرى بين تداعيات السلطة وتوقعات الجماهير، والأهم أن الخبرات الموجودة كانت ترى أن الإمكانات الموجودة لاستقرار الأسواق الحرة يعد أمراً غاية فى الصعوبة بالاتجاه السوفيتى آنذاك، حيث إن البنية الاقتصادية الناشئة فى ظل ثقافة الشيوعية لم تكن تحترم الاستثمار أو المستثمرين، كما كانت تفتقر لاقتصاديات السوق من ناحية مركزية القرار المرتبط بالإنتاج، وعدم الالتفات إلى مسألة العرض والطلب. وفى ظل تلك الأيديولوجية القائمة على عدم التفاعل مع نظام اقتصاد السوق. نجد سعى جورباتشوف إلى إعادة النظر فى البنية الاقتصادية لمحاولة تصحيح الآلية الاقتصادية المعمول بها فى الاتحاد السوفيتى، ولكن كانت النتيجة متمثلة فى قول الشاعر الإيرانى الكبير "الفردوسى" "إما الحرب أو الهروب".

وجدير بالذكر أن جورباتشوف واجه البنية الاقتصادية الضعيفة فى الداخل، كما عانى أيضاً على صعيد السياسة الاقتصادية الخارجية من ضغوط الشركات الأجنبية التى تختلف فى سياساتها مع المصالح الاقتصادية للاتحاد السوفيتى، ومن ثم شرع فى إصلاح تلك الأوضاع بأن قام بإلغاء الاحتكار الحاصل فى التجارة الخارجية، الأمر الذى أغضب الشركات الأجنبية، وقطعاً كانت مسألة إنجاز الإصلاحات بدون المساعدات الخارجية أمراً صعباً، وقد تواكب مع تلك الأوضاع الداخلية غير الملائمة الدخول فى سباق تسلح عسكرى مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن فكر جورباتشوف فى تنحية الأمر الأخير جانباً لصالح الأوضاع الاقتصادية الداخلية، يعنى أنه سعى لتحسن علاقاته بالغرب حتى يتسنى تقليص الضغوط السائدة فى الاتحاد السوفيتى، ورغم ذلك إلا أنه لم ينجح فى إحداث تغييرات جدية فى النظام الاقتصادى. وجملة القول، إن الإصلاحات الاقتصادية التى شرع فيها جورباتشوف لم تفض فى النهاية لشىء، نظراً لكونها كانت تفتقر إلى الإدراك الصحيح للأزمة الاقتصادية وتداعياتها. على أية حال، فقد أدت برامج واضعى السياسة السوفيتية فى المجال الاقتصادى إلى الانهيار السريع للاتحاد السوفيتى لافتقارها القدرات اللازمة لعملية الإصلاح، إضافة إلى سلبيات نظامها السياسى الذى قام على السلب المستمر لحقوق المواطن والمصالح الشعبية، بينما راح يدعى الأيديولوجيات الواهية، والمفترض أن تمنح الحريات والديمقراطية وتحول دون وقوع الظلم، وتحقق الرفاهية للمحرومين.

وهذا وقد تواكب ذلك مع الصدام الخارجى بالولايات المتحدة حينما راحت منذ عقد الثمانينيات تتدخل فى الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتى، خاصة بعد إعلان بيان نيكسون الذى أفاد بضرورة مراعاة نظام جورباتشوف لحقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى، والرئيس الأمريكى بدون ذلك لن يكون هناك تقارب بين الجانبين.

غير أن جورباتشوف قام بخطوة مثيرة وعجيبة لم يكن لها مثيل من قبل خشية السقوط، حينما دعا إلى قمة ثانية لـ "سالت" فى ديسمبر من عام ١٩٨٩، وأظهر فكراً جديداً سواء حيال حقوق الإنسان أو السياسات الدفاعية إلا أن هذا لم يكن ليرض الجماهير الغاضبة فى الداخل، بل اعتبر بمثابة توجيه إهانة عظمى لمكانة الاتحاد السوفيتى، وهذا ما أدى بدوره إلى سرعة انهيار الاتحاد السوفيتى.

على أية حال، فالانقلاب الذى وقع فى أغسطس من عام ١٩٩١، أنهى تماماً الحياة السياسية لجوباتشوف، وسرعان ما شهدت روسيا مرحلة جديدة من تاريخها، بدأت منذ ليلة ٣١ ديسمبر من نفس العام برفع العلم الأحمر عن قصر الكرملين،

التاريخ الحقيقى لبداية الاستقلال.

ومما سبق يعتقد لو أن جورباتشوف اتخذ برنامجاً يغلب عليه القليل من الإدراك والوعى عوضاً عن التسرع والانفعال، فهل كانت بلاده ستشهد نفس المصير؟! قطعاً المتلقى يعلم تماماً جواب هذا السؤال.

لكن من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بموضوعنا الأساسى حول العملية الإصلاحية في إيران، سنجد أن اصطلاح الإصلاح قد بدأ يأخذ بريقاً خاصاً بعد حركة "الثانى من خرداد" (يونيو ١٩٩٧) فى الثقافة السياسية فى إيران. وفيما يتعلق بحركة "الثانى من خرداد" فيمكن الإشارة إلى عنصرين: الأول، ويتمثل فى أسباب الحركة، أى الأسباب التى أدت إلى ظهورها، والثانى، فى نتائجها.

أما فيما يتعلق بأسباب وقوعها، فهناك عوامل كثيرة من قبيل التحديث فى إيران كخطوة بعد التنمية التى وقعت فى عهد حكومة السيد هاشمى رفسنجانى وتأكيدها على حكومة التنمية الاقتصادية وتغير الرؤئ السياسية السائدة و....، والأهم أن هذه الحركة قامت على إدخال التحديث على الثورة. والمعروف أن التحديث بدأ فى إيران منذ أوائل القرن الماضى على مدارس من قبيل الحداثة البهلوية والديمقراطية وغيرها، أما الأولى فقد كانت مستخدمة فى العهد البهلوى، والثانية قامت عليها الثورة وتمثلت فى مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدنى، ثم انعكس ذلك على حركة تحديث دينية، وذلك بإيجاد تحولات فقهية معاصرة يكون بمقدورها توجيه المجتمع الإيرانى إلى الطريق الصحيح والتنمية. هذا وقد انتشرت أفكارها بين الطبقات الوسطى والأوساط الجامعية فى إيران، حينما راح أنصارها يطرحون رؤاهم السياسية المتمثلة فى زيادة الوعى الشعبى وإطلاق الحريات وتلبية المطالب المستحقة لطبقات الشعب المحرومة، ومن أشهر المنظرين لتلك الحركة "سعيد حجاريان" الذى راح يؤسس لهذا الفكر من خلال سلسلة من المقالات، ولكن للأسف فإن المتتبع المدقق للوقائع الجارية خلال الثمانى سنوات من حكم الإصلاحيين فى إيران يعلم أن الحركة عجزت حتى عن تلبية مطالب أهم الطبقات الاجتماعية التى تنهض بها وهى طبقة الجامعة. والأهم، ما حدث بعد ذلك من قبل بعض النخب المنتمية لطيف الإصلاحات حينما طرحوا مضامين من قبيل التشدد فى مجلس الشورى إزاء التصويت على قانون الصحافة، ثم الاعتصام بالمجلس الأمر الذى أدى إلى الاستقالة من المجلس فى دورته السادسة مما خلق نوعاً من التوتر فى الساحة الداخلية جعلتهم يمضون خلف الأضواء. وفى هذا السياق يقول السيد كروبى الذى تولى رئاسة المجلس السادس للإصلاحيين: "إن النهج الذى اتخذ إبان المجلس فى دورته السادسة لم يكن سلبياً حتى إنه حال دون إنجاز الأعمال المرجوة، خاصة على صعيد المجال الاقتصادى.

كما أن الاعتصام بالمجلس، فضلاً عن وصفه بالعمل الخاطئ فإنه قد عصف بإنجازات المجلس والإصلاحات وأدى إلى الانكسار والهزيمة. أما على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية فيبدو أن الأمر كان مختلفاً قليلاً، إذ سعى الإصلاحيون إلى نهج سياسات إيرانية جديدة من قبيل سياسة نبذ التوتر فى العلاقات مع الغرب، والأهم سياسة حوار الحضارات التى عملت على استعادة مكانة إيران على صعيد المجتمع الدولى، وذلك عبر جهود الدبلوماسية الإيرانية التى عملت بأسلوب متطور كان من شأنه تحقيق المصالح القومية الإيرانية، رغم الضغوط المستمرة التى فرضت من قبل الغرب تجاه إيران، لاسيما الاستمرار فى التدخل بالشأن الداخلى الإيرانى أو اللعب مع إيران بسياسة العصا والجزرة، لكن يبدو أن الظروف الخارجية لم تهيئ الفرصة الكاملة أمام التيار الإصلاحى لتحقيق كافة الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية، وبالتالى الوصول إلى الأهداف المرجوة.

وبالعودة مجدداً للأوضاع الاقتصادية رأت بعض الاتجاهات الإصلاحية ضرورة العمل بنموذج اقتصادى آخر غير النموذج الاشتراكى ومركزية القرار، لاسيما نموذج اقتصاديات السوق، وذلك حتى يمكن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التى أفضت إلى مشكلات أبرزها التضخم والعجز فى الميزانية وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، إضافة إلى الفساد الاقتصادى والمالى والاحتكار وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذى قد أدى بدوره إلى ظاهرة هجرة العقول. على أية حال، سعت البرامج الإصلاحية إلى تغيير تلك الأوضاع الاقتصادية عبر استحداث برامج تستطيع توفير المصادر المالية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة وزيادة الإنتاج، ومن ذلك برامج الخصخصة وتقليص دور الحكومة فى الأعباء الاقتصادية، والأهم، تقليص اعتماد الأوضاع الاقتصادية على العوائد البترولية، لكن يبدو أنه نتيجة وقوع العديد من الظروف سواء فى الداخل أو الخارج الإيرانى قد ساعدت على إبطاء حركة التنمية وعرقلة التغيير الاقتصادى المأمول، ومن ثم وجد الإصلاحيون أنفسهم يدورون فى حلقات مفرغة.

مما سبق تناوله، يتضح أن التغيير سواء الذى جاءت به إصلاحات جورباتشوف أو إصلاحات حركة الثانى من خرداد كان قائماً على أفكار ومبادئ ينقصها الإطلاع على الظروف المحيطة، ومعرفة هوية المجتمع القادمة عليه، ومن ثم كان السقوط المتوقع للحركتين الإصلاحيتين.

وأخيراً، أؤكد على أن الظروف الإنسانية والسياسية فى إيران مختلفة ومعقدة عن أى نظام آخر، ومن الظلم أن نتوقع الكثير سواء من الأشخاص أو الجماعات السياسية فى ظل أجواء حاشدة بالرعب والاختناق واليأس، إلا أنه رغم ذلك، هناك من يسعى بصدق لتحقيق رفعة إيران.



٦- خاتمى - أحمدى نجاد - أوباما

■ غلامرضا قميشي ■ تابناك (المنبر) ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩

التضاد السياسى بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدى العقود الثلاثة الماضية جعل من الصعب جدا إدراك هذا الغموض الذى يسود الساحة السياسية فى كلتا الدولتين من جانب الرأى العام الدولى، ومن جانب حتى زعماء مختلف دول العالم.

من ناحية، تستغل الولايات المتحدة تفوقها السياسى والعسكرى والاقتصادى من أجل تحقيق مصالحها الوطنية، ومصالح حلفائها، ومن أجل تقديم الدعم للحكومات التى تدور فى فلك سياستها الديمقراطية الليبرالية، وتعتبر ذلك بمثابة حمل رسالة إلى العصر الحالى. أما إيران فتحظى بنفوذ معنوى وتدافع عن الشعوب المظلومة فى العالم من منطلق إحياء القيم والحقوق والسيادة والعدل فى إطار مصالحها الوطنية أيضا.

وفى ظل هذا التضاد بين الأيديولوجيات، من الصعب تخيل وجود مصالح مشتركة وأهداف موحدة بينهما، لكن بعض مسئولى الطرفين لديهم مشتركات فى الأداء والسياسات التنفيذية، وضمن تلك المشتركات، الشعارات التى اعتمد عليها حكام الطرفين من أجل الوصول إلى السلطة.

خاتمى الذى حققت حكومته قدراً كبيراً من الاستقرار والاقتصادى وصل إلى السلطة بشعار تغيير حالة الانغلاق السياسى والانطلاق نحو الحرية السياسية، وأحمدى نجاد أيضا وصل إلى السلطة اعتمادا على شعار تغيير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالقيم والمبادئ.

واليوم نجد أن أوباما أيضا فى الطرف المقابل، اعتمد على سياسات التغيير، حتى وصل إلى السلطة، فحاز على قبول الشعب الأمريكي واجتذب تعاطف شعوب العالم كونه شاباً أفريقى الأصل، أسمر البشرة.

وإذا كان خاتمى مفكراً صبوراً فإن أحمدى نجاد متحدث جسور، وأوباما أيضا على هذا النحو سياسى شجاع، والثلاثة بصفة عامة لديهم مشكلات قاموا بتفنيدها جيداً، وتحدثوا عنها بطلاقة ومنطق مع شعوبهم، ووجهوا النقد لمنافسيهم بوضوح وشفافية، وأبحروا فى استثارة مشاعر شعوبهم، لكن أيا منهم لم يحدد برنامج تنفيذى مدون من أجل الوصول إلى الأهداف وعلاج المشكلات.

لكن شعوب كلتا الدولتين خاصة النخب، صوتت لصالح هؤلاء القادة على أمل الوصول إلى الحد الأدنى من تلك الأهداف والتغييرات، بالرغم من قناعتهم بأن تحقيق تلك الشعارات مستحيل فى ظل عدم وجود برامج محددة للتنفيذ، وبالطبع هذا أسلوب عقلانى يتيح الفرصة لتحقيق جزء من الأهداف.

خاتمى وأحمدى نجاد لم يتمكنا من تحقيق جميع الطموحات القومية، ومن استغلال المدراء الأكفاء بشكل كامل بالرغم من وجود الحس الثورى الشعبى المؤمن ودعم الزعامة، وذلك بسبب عدم امتلاكهم نظرية أو برامج تخطيطية دقيقة وأداء حزبى قوي، أوباما أيضا بالرغم من أنه لا يمتلك برنامجاً تنفيذياً من أجل عبور الأزمة الاقتصادية، وحل قضايا الشرق الأوسط، وحسم مسألة الدرع الصاروخية فى أوروبا، لكنه نجح فى الإطاحة بمنافسيه السياسيين أنفاً ورسم أفقاً جديداً على صعيد المصالح الوطنية وصولا إلى تغيير فى الشعارات ونهج الإدارة السياسية الأمريكية.

فى الوقت الراهن ما تشهده دولتنا أيضا، من دعوة إلى التحرك والنهوض بمستوى القيم والعدالة والإيمان بالله، تسبب فى حدوث توافق وطنى شامل، بهدف الالتزام بمبادئ الثورة الإسلامية، وعبور الأزمات الاقتصادية التى يعانى منها العالم أجمع.

٧- لغز الإصلاحات

د. كيوان مهرجان ■ اعتماد (الثقة) ١٨/ ١/ ٢٠٠٩

إن ما قام به السيد خاتمى مؤخراً من تفسير وشرح للإصلاحات التى يقصدها يمكن أن يلقى ردود فعل متنوعة ومتناقضة. إذ أنه من الممكن أن نجد من يناصر خاتمى فى هذا ويحييه ويضعه فى مقام المنقذ ويتغاضى ويتغافل عن أى تحليل حول ما كتبه خاتمى وما صرح به فى هذا الاتجاه. كما أنه من الممكن أيضاً أن نجد من يسخر منه ويقول: أبعد اثنتا عشرة سنة نفسر الإصلاحات ونشرحها من جديد؟، ومن الممكن كذلك أن نجد من ينصت لكلامه وشروحه وتفسيراته، ويتعاطف مع ما يظنه صحيحاً وسليما منها، وينتقد ما يعتقده ناقصاً منحرفاً فيها، ويمكن كذلك الوقوف على تفسيراته وشروحاته لكن فى النهاية سوف نجد من يصيح فى وجهه ويسأل نفس السؤال الذى تكرر طوال أحد عشر عاماً مضت: ولكن لماذا لم تثمر إصلاحاتك هذه ثمارها الطيبة ولماذا لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة منها ؟.

أما إذا توقفنا عند كل رد فعل من هذه الردود السابقة، فإنه لكى نحكم بالعدل والإنصاف، فعلينا أولاً أن نقول للسيد خاتمى: أحسنت!! لماذا؟ لأنه هو وحده من بين كافة التيارات والتوجهات السياسية العاملة والفاعلة، الذى أبدى شجاعة وشهامة فائقة وأقدم على طرح ما توصل إلى صحته وسلامته من بين هذه الإصلاحات وقدم شروحها وتفسيراتها للمدعين والمساندين للحكم عليها وتأييدها ومساندتها بعد الاقتناع بها. وهذا يعنى أننا لو وضعنا فى اعتبارنا قادة وزعماء كافة التيارات السياسية، بدءاً من الأصوليين الدينيين وحتى المثقفين العلمانيين فإننا سنجد:

أولا، خاتمى هو الشخص الوحيد الذى أبدى شجاعة ونطق بما يقصده من الإصلاحات وعرضه على الرأى العام. أما التيارات الأخرى المنافسة فأين هو التيار الذى أقدم على هذه المهمة الصعبة سواء من الأصوليين أم من غيرهم؟ وربما يقول البعض: لكن خاتمى كان رئيسا للجمهورية، وللرد على هذا القول نقول ألا يريد أى مدعى من المدعين أن يصبح رئيساً للجمهورية فى حالة ما إذا توفرت له الإمكانيات وساعدته الظروف على ذلك. فلماذا لا يفصح هؤلاء المدعين عن مقصدهم من الآن تحسبا لليوم الذى ستتاح الفرصة فيه أمامهم وتهيىء لهم فيه ساحة المنافسة. أما هذا الصمت والجلوس خارج الساحة وإدعاء عدم الإمكانية فهو ليس شرطاً من شروط التعاطى مع السياسة وخوض غمارها والدخول إلى ساحتها.

ثانيا، إن تيار خاتمى هو التيار الوحيد الذى قام بشرح وتفسير إصلاحاته واضعاً فى الاعتبار أوضاع إيران وظروفها فى الماضى والحاضر والمستقبل. فقد اجتهد خاتمى بكل ذكاء فى أن يعرف إصلاحاته ويفسرها ويشرحها بحيث لا يتغافل فيها عن كفاح السابقين ونضالهم فى الماضى ويراعى الدور الذى سوف يقوم به فيها القادمون فى مستقبل الأيام.

لقد قام خاتمى بطرح الأمراض الثلاثة المزمنة فى إيران أى ممارسة الاستبداد والاستعمار والتخلف، وقام بتعريف وشرح إصلاحاته التى يقصدها لعلاج هذه الأمراض الثلاثة. فهو يطرح الحرية فى أعلى معنى لها فى مواجهة الاستبداد التاريخى، ويطرح الاستقلال فى مواجهة الاستعمار، ويدافع عن التقدم والتنمية فى مواجهة التخلف، والجانب المبدع هنا، يتمثل فى أنه عندما يطرح هذه العلاجات فإنه يجعلها فى متناول الإمكانات والوسائل الممكنة والمتاحة والقائمة فى إيران بالفعل.

بمعنى أنه يريد معالجة هذه الأمراض المزمنة فى المجتمع الإيرانى بنفس هذا الدستور الإيرانى القائم والقوانين الأساسية التى بنيت عليه. وهذا فى حد ذاته يعد عملاً ليس بالصغير على الإطلاق.

إن خاتمى فى شرحه وتفسيره للإصلاحات التى يقصدها لم يتحدث عن مجتمع مثالى لا يمكن تحققه على أرض الواقع، لكنه لم يغفل أيضا ما كان للإمبراطورية الإيرانية خلال القرون الماضية من قوة وسلطة وهيمنة ولمح لمستمعيه ومخاطبيه بعنوان العودة إيران القوية صاحبة العزة والكرامة.

إن خاتمى فى شروحه وتفسيراته للإصلاحات التى يقصدها، وضع إيران نصب عينيه وكذلك وضع الإسلام نصب عينيه. فهو يعتبر هذين الاثنين ليسا فى مقابل أحدهما الآخر بل لابد أن يكونا جنباً إلى جنب فى ثنائية متلاحمة، وهى القضية التى ظلت طوال المائة عام الماضية بمثابة لغز معقد لا يمكن حله لدى الأمة الإيرانية.

وخلاصة القول إنه فى الأوضاع والظروف الحالية ومن بين التعاريف المبهمة والغامضة واليومية أحياناً التى تصدر للإصلاحات من التيارات الأخرى المنافسة، فإن الإصلاحات التى قام خاتمى بتعريفها وشرحها وتفسيرها تتمتع بقوة كامنة عالية لتحريك القوى والعناصر المطالبة

بالديمقراطية التى تبحث عن فعالية قانونية علنية وشفافة. وإذا كان هناك من يبحث عن نضال وكفاح قانونى وشفاف وعلنى لتحويل بنية السلطة إلى التركيبة الديمقراطية، فلن يجد خطة أو خريطة أكثر اكتمالاً - ولا نقول بلا نقص- من هذه النسخة من الإصلاحات كما شرحها السيد خاتمى.

النقطة الأخرى فيما يتعلق بنظرة خاتمى إلى الصلاحيات والكفاءات والإمكانيات التى يتمتع بها الدستور وما يمكن تحقيقه من ورائها وعن طريقها تكمن فى أن خاتمى حينا يفسر الإصلاحات ويشرح تفاصيلها ينظر إلى الدستور نظرة ديمقراطية ويحاول أن يستدعى الإمكانات والوسائل الديمقراطية فى الدستور والقوانين الأساسية ويستمد منها العون والمساعدة والوسيلة لتيار الإصلاحات وذلك بمقتضى الحال، وطبقا لما يحويه هذا الدستور من تفسيرات ديمقراطية كثيرة، وذلك بهدف تقليل التكلفة على كافة الجوانب وزيادة الفائدة والمكاسب، فقد قال خاتمى أثناء شرحه وتفسيره لهذه النقطة: "إن ما يحظى بأهمية كبرى فى الدستور بمعناه الجديد، ويعتبر كذلك من أساسيات هذا القانون الأساس الذى نقبله جميعاً، هو أن السلطة والحكومة لها حد وحدود تقف عندها، كما أن الفرد والمجتمع الإنسانى له حقوق واجبة وعلى الأخص تلك الحقوق الأساسية المبدأية ، هذه الحقوق الأساسية للفرد والمجتمع تم طرحها فى عالمنا الجديد هذا كمبدأ أساسى لا يمكن الحيد عنه".

وتبقى نقطة مهمة أسيئ فهمها، وهى أن خاتمى فى شرحه وتفسيره لهذه الإصلاحات لم يتحدث عن السؤال الأساسى المطروح حول شخصه هو وانتسابه إلى هذه الإصلاحات أو انتسابها إليه. فخاتمى لم يحدد بتعريفه هذا أنه قبل رسمياً أن يحمل لواء الإصلاحات، ولكن يمكن من الآن فصاعداً فهم المقصد والنية على أن خاتمى بتفسيره وشرحه لتيار الإصلاحات قد وضع نفسه عملياً فى مقام زعامة الإصلاحات وقيادتها، وابتداء من الآن يتتظر من سيادته أن يقوم بتدوين وكتابة البرامج والخطط العملية للإقدام على تنفيذ هذه الإصلاحات عمليا، ليس بوصفه مثقف مستنير أو ناشط اجتماعى بل بوصفه زعيم الإصلاحيات وقائدها.

٨- السياسيون والعسكريون فى الانتخابات

امروز (اليوم) ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩

من المنتظر عادة فى دول العالم المختلفة أن تتحدث طبقتان بشكل أكثر تنظيما ووعيا من الآخرين، ألا وهما القادة العسكريون والمسئولون السياسيون، وسبب هذا أن رؤى الطبقتين بسبب مسئولياتهم فى الدولة، تترك تأثيرا كبيرا على سائر التيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وعندما يتصادف أن يخرج كلام دون حساب من الطبقتين فإن ذلك لا يقلل مطلقا من شأنهم، فالقائد العسكرى ليس صحفيا ولا محللا سياسياً، ولذا يتزايد احتمال الخطأ عندما يتحدث، أو يتحدث فى أمر بلا أساس وهذا أمر عادى، ولاشك أن التصريحات السخيفة لقائد عسكرى رفيع المستوى، علاوة على تشويه منزلته وصورته، فإنها أمر لا تفتخر بها الدولة ولا النظام أيضا.

لواء البسيج (فيروز آبادى) رئيس أركان القوات المسلحة، من بين القادة العسكريين الذين يتحدثون كثيرا بلا أساس، وقد اعتدنا بالطبع على سماع الشعارات والتحليلات الخاوية من قبل بعض القادة العسكريين، ولكن مع سماع دعم صريح من قائد الأركان فى الجيش لحكومته فى الانتخابات ضد منافسيه، فهو أمر له حساب منفصل.

ومشكلة السيد فيروز آبادى ليست فقط مخالفته لوصية الإمام الخمينى لأنه سمح لنفسه أن يكون ناشطاً حزبياً لصالح هذا التيار وضد هذا التيار، فعمله هذا يعد تجاوزاً للقانون، المشكلة الأصلية للسيد آبادى، علاوة على تجاوز وصايا الإمام والقانون، فإنه لم يحترم شأنه ولا مكانته ولا حرمة المكان الذى يعمل فيه.

ومنذ فترة وفى جمع من القادة العسكريين، تحدث أيضا بتجاوز فى حق الاصلاحيين تحت عنوان " نفوذ الأعداء فى جسد الحكومة والمجلس " وتخيلوا لو أن أهل الفكر عندما يسمعون مثل هذه الأقوال من قائد كبير بالجيش الإيرانى، فما حجم الألم والأسف الذى سيشعرون به أمام فساد المفاهيم والأفكار وتدنى المصطلحات والكلمات؟ والمؤسف أكثر أن هذا الحديث كان فى وسط جمع كبير من قادة الجيش.

وبعيدا عن اعتبار ووجاهة السيد فيروز آبادى التى لم يراع اعتبارهما، إلا أنه مطالب دوما أن يراعى المكان الذى يعمل فيه ويمثله، لأنه عندما يتحدث لا يتحدث عن نفسه، ولكنه يتحدث عن المكان المسئول فيه.

إن تصريحات السيد آبادى تدخل فى اطار الدعاية

الانتخابية لأنه دعم تيار فى مقابل الآخر، وفى هذه الحالة فإنه عارض وصايا الإمام الخمينى، ولم يراع حرمة مكانته والمكان الذى يعمل فيه.

المسئولون العسكريون فى دولتنا ليسوا قليلين، ولكن عدد الذين سمحوا لأنفسهم بالتدخل فى ساحة المنافسة السياسية يعدون على أصابع اليد. ويتحدثون كلاما غير مسئول، المثير أن منهم من له خبرة فى عهد الثورة أو الحرب، ومنهم بلا خبرة أو مسئولية عسكرية فى الحرب أو الثورة، وهم أكثر حدة وأقل وعيا.

السيد فيروز آبادى بدلا من اتهام الإصلاحيين، والتحذير من نفوذ الأمريكيين فى المجلس والحكومة، أو السعى من أجل إعادة انتخاب رئيس الحكومة الحالية، الأفضل أن يفكر فى إنقاذ الايرانيين الاسرى لدى العسكريين الأمريكيين الآن، وإذا كنتم قلقين للغاية من التقارب مع الولايات المتحدة، فالأفضل وبدلا من اتهام الأحزاب والجماعات الإصلاحية بعلاقتها مع الولايات المتحدة، أو النفوذ الأمريكى فى المجلس، دون أى سند أو دليل، فلتسأل نفسك كيف يصبح مواطن أمريكى مستشارا للمسئولين التنفيذيين فى الدولة!؟

٩- رسالة كروبى لفيروز آبادى دق لجرس خطر تدخل العسكريين فى السياسة

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩

(لا تسألنا أسئلة خطيرة)، كان هذا رد أحد أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامى بشأن تدخل العسكريين فى أحداث انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة. وعدم تدخل العسكريين فى السياسة وانتخابات رئاسة الجمهورية كانا موضع تأكيد مؤسسى الجمهورية الإسلامية منذ بداية قيام الثورة الإسلامية، وحضرة مرشد الثورة، وكانا موضع قبول وتسليم من قبل أعضاء مجلس الشورى الإسلامى أيضا.

ولاشك أن حدود وجهات النظر وتأييد المرشحين فى الانتخابات كانت هى الأخرى موضع خلاف بين الأعضاء الذين أكد بعضهم أن إبداء الرأى ووجهات النظر أمر مسموح به لكافة المواطنين، خاصة فيما يتعلق بانتخابات رئاسة الجمهورية.

وكانت رسالة السيد مهدى كروبى أمين عام حزب الثقة الوطنى للقائد (فيروز آبادى) رئيس أركان القوات المسلحة، بعد تصريحات الثانى بشأن الانتخابات قد هيأت المجال لإعادة بحث هذه القضية مرة أخرى.

يقول قدرت الله عليخانى نائب قزوين، والذى عهد اليه بعضوية الولى الفقيه فى المؤسسات العسكرية، وكان برتبة عميد فى الجيش، أنه لابد من شكر السيد كروبى على رسالته الأخيرة، وأن رؤيته فى هذه القضية وضحها السيد كروبى فى رسالته.

أما داريوش قنبرى نائب ايلام والمتحدث الرسمى باسم الاقلية فى المجلس، فقد أكد أن وصية (حضرة الإمام) دائما تدعو الى تجنب تدخل العسكريين فى السياسة وفى الانتخابات، كما أن أسس الجمهورية الإسلامية لا تهيئ المجال لتدخل العسكريين فى الانتخابات، ورغم ذلك فقد شاهدنا تدخل العسكريين فى القضايا السياسية. ونحن على أعتاب انتخابات رئاسة الجمهورية كثرت بعض وجهات النظر التى تدعو لتدخل العسكريين فى هذه الانتخابات وحتى فى تحديد شروط الترشيح!!

وأعتبر المتحدث الرسمى للأقلية بالمجلس أن تدخل العسكريين فى الانتخابات مخالف لقوانين الانتخابات والدستور، وأن وجهات النظر المؤيدة لهذا التدخل بمثابة جرس خطر للنظام.

ويقول حسين سبحانى نيا عضو هيئة رئاسة المجلس، إننا لابد أن نلتزم بما قاله (حضرة الإمام) وصرح به حضرة المرشد، ويجب تجنب تدخل الأفراد والجماعات العسكرية فى الانتخابات.

ويؤكد إسماعيل كوثرى نائب رئيس لجنة الأمن والسياسة الخارجية، والذى عهد إليه أيضا بقيادة فيلق "حمد رسول الله" أن هذا الموضوع واضح وصريح جدا، كما أن حضرة الإمام الخمينى وحضرة مرشد الثورة قد طرحا رؤياهما فيه، وأكدوا أن سواء الجيش او الحرس الثورى ليس لهم حق التعاون او الخلاف مع الجماعات السياسية.

وأضاف: أن رؤى العسكريين فى الامور السياسية الكلية

للنظام لا يمثل إشكالية، ولكن أن يدعم العسكريون أحد المرشحين على حساب الآخر، فإن هذا الأمر قد رفضه حضرة الإمام ومرشد الثورة.

وفيما يتعلق بالكلام المطروح حول دعم العسكريين لأحمدى نجاد، اعتبره كوثرى أنه دعم لرئيس الجمهورية، وليس دعماً للمرشح، خاصة أن الآخرين لم يعلنوا ترشحهم بعد.

واعتبر محمد حسين فرهنجى نائب تبريز، أن بحث مسألة تدخل العسكريين فى الانتخابات فى حد ذاتها بمثابة انحراف، وبعيدا عن رسالة كروبى، فإن العسكريين مسئوليتهم ووظيفتهم تفرض عليهم التدخل فى الانتخابات، كما أن العسكريين مواطنون مثل غيرهم لهم الحق فى التصويت وطرح رؤياهم السياسية، وهذا الأمر لا يعنى تدخلا.

وفيما يتعلق بمنع حضرة الإمام، ومرشد الثورة تدخل العسكريين بأى شكل فى السياسة، فإن هذا المنع يجب أن يحدد فى معناه، لأن معناه الدقيق والمقصود هو منع العسكريين من الانضمام للأحزاب والجماعات السياسية، فلا يمكن تقبل تعريف هذا المنع بأنه منع (حق التفكير).

ويقول إسماعيل ططرى عضو المجلس السابق والقائد السابق فى الباسيج، إذا كان السيد فيروز آبادى بالفعل يقصد التدخل فى السياسة، فعليه أن يخلع رداءه ويعمل بالسياسة، ولا نأمل أن يتكرر هذا العمل من قبل قادة الجيش، ولا نأمل أن يكرر السيد آبادى هذا الأمر، لأنه سيصبح مثالا سيكرره قادة الجيش الآخرين وهذا الأمر يعنى مصير الدولة.

وفى النهاية فإن رد فعل السيد كروبى على الأمر كان مناسبا وفى موضعه، وفى النهاية كان كروبى يدافع عن كيان الإمام.

ويؤكد أبو القاسم رئوفيان عضو اللجنة المركزية لخط وأتباع الإمام، أن انتقاد كروبى لفيروز آبادى كان مناسباً وفى موضعه، ولا شك أن مرشد الثورة أتخذ إجراءات فى هذا الشأن، لأن كلنا لدينا مسؤليات وواجبات تجاه الدولة، خاصة الشخصيات المؤثرة التى تعمل بوصايا الإمام.

وأعتبر (رئوفيان) أن أتباع الخط الذى رسمه الإمام ومرشد الثورة واجب دينى، والانحراف عنه انحراف عن طريق العدل، ولا يجوز الانحراف عنه.

١٠- الإصلاح، وتفسيره الذى جاء متأخراً

د. جميلة كديفار ■ اعتماد (الثقة) ١٨/١/٢٠٠٩

مما يثير العجب فى أيامنا هذه أن ينهض الإصلاحيون بعد مدة طويلة من الانتظار لتفسير الإصلاح والإصلاحات وتبيين وشرح ما يقصدونه بهذا المصطلح. ومن المؤكد أن هذا الوضع أو هذه الحالة لا تخص الإصلاحيين وحدهم. بل إن الأصوليين أيضاً أصيبوا بهذه الحالة من الحيرة والارتباط وأقدموا على تفسير وتبين وشرح أفكارهم وتوجهاتهم ورفع ما التبس فيها من معانى ومفاهيم. ولهذا السبب شاهدنا أسماء جديدة تحت هذه التوجهات مثل "الأصوليون المحدثون" -أصولكرايان مودرن- أو الأصوليون راغبو العدالة- عدالت طلب- وغيرها من الأسماء والعناوين التى مازالت تطلع علينا من تحت عباءتهم.

فى رأى أن أغلب السياسيين الإيرانيين الآن سواء كانوا من الأصوليين أو الإصلاحيين أو حتى المستقلين لديهم ذهنية وعقلية استسهالية تبسيطية. ولهذا السبب فإن السياسيين فى بلادنا ونحن وكافة المعنيين بالشأن السياسى نفضل دائماً الحديث فى الكليات والعموميات إلى أن يتقرر أن يتقدم الموضوع خطوة الأمام ويصبح أكثر تخصصاً وأكثر تركيزاً نجد أنفسنا وقد تراجعنا جميعاً. ولدينا على ذلك أمثلة وشواهد كثيرة، منها أننا منذ ثلاثين عاماً وطوال هذه السنين التى تلت الثورة ونحن نرى على صفحات جرائدنا رؤساء تحريرها وصحفيها وهم يكتبون حول كل شئ، كل ما يتعلق بإيران فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات، ويتحدثون فى كافة شئون الدنيا والعالم ومشاكله وقضاياه فى أى اتجاه كانت، يعبرون عن رأيهم بشكل عام دون التركيز على هدف محدد واضح.

وإذا ما نظرنا إلى علماء الدين أصحاب منابر الدعوة والخطابة نجد أنهم لا يزال كل واحد منهم عندما يعتلى المنبر يبنى منهجه فى الخطبة على أساس تداعى الأفكار والخواطر. فيبدأ فى الحديث عن كل شئ يرد على خاطره ويستمر فى ذلك دون انقطاع، وجميعهم تقريبا يبدأون حديثهم منذ اليوم الذى جعل الله سبحانه وتعالى أبينا آدم خليفة له فى هذه الأرض.

كذلك الساسة والسياسيون وأهل السياسة فهؤلاء أيضاً يتحدثون فى كافة المجالات والموضوعات بما فيها الموضوعات الثقافية والاقتصادية والشئون الاجتماعية وكأنهم متخصصون ضالعون فيها لا يباريهم فيها أى متخصص كان، أيضاً نجد المثقفين وأهل الفكر والثقافة يتحدثون بشكل سياسى أكثر من السياسيين أنفسهم بل ويتبارون معهم فى ذلك.

ولكن يتضح الموضوع بشكل أكثر نورد مثالاً آخر، فرئيس جمهوريتنا الموقر دائماً ما يتحدث عن المحبة والود والصداقة لكنه لا يعرف لنا أبداً ماذا يقصد بهذه المحبة وماذا يعنى بهذا الود، فمثلاً إذا لم يحصل عامل أو مدرس على راتبه الشهرى وتعرض لحالة من العوز وضيق ذات اليد، ولم يسمح له وضعه وكرامته ومكانته أن يقترض من أحد فأين تكون المحبة هنا؟ وكيف يشمل الحب والود مثل ذلك المواطن؟

وإذا ضاعت حقوق ومستحقات أى مواطن يعمل فى أى مجال كان على أيدى موظفى الحكومة الذين نصبهم فى وظائفهم هذا الرئيس المحب الودود، والمنتسبين إليه والمحسوبين له وعليه، ولم يرد له حقه أى من هؤلاء، ولم نيله من هذه الحكومة سوى الازدراء والتحقير، فكيف يشمل هذا المواطن تلك المحبة والود الذى يتحدث فيه رئيس الجمهورية بشكل دائم ومستمر؟ ومثل هذا المواطن كثيرون فى المجتمع، صحف وصحفيون وكتاب وطلاب وأساتذة جامعات وفئات وعناصر كثيرة مختلفة هم وزوجاتهم وأبنائهم. أذكر كل هذه الأمثلة حتى لا يتصور أحد أن الموضوع خاص باتجاه فكرى واحد أو تيار سياسى بعينه، بل إن هذه الظاهرة تعد مرضاً اجتماعياً شائعاً فى مجتمعنا اليوم.

النقطة الثانية فى هذا الموضوع أن هذا الاستسهال والتبسيط له وجه آخر أيضاً يتجلى واضحاً من خلاله، فنحن دائماً نتحدث عن الرأى وليس الرؤية، نتحدث عن وجهة النظر وليس النظرية، فالرأى أو وجهة النظر هو طرح لفكرة ما، أما الرؤية أو النظرية فهى تأسيس لهذه الفكرة وبناؤها على قاعدة من البراهين والاستدلالات المنطقية. وبعبارة أخرى، الفكرة هى بناء بيت من الخيال وفى المقابل النظرية هى بناء نفس هذا البيت على أساس البراهين والاستدلالات المنطقية الهندسية الرياضية، فالنظرية تشبه ذلك الرسم الهندسى الدقيق الذى يقدمه المهندس المعمارى لبناء مبنى كان مجرد فكرة تحمل أمالاً ومقترحات وأهدافها مطروحة.

والإصلاحات لازالت حتى يومنا هذا مصابة بنفس هذا الاستسهال والتبسيط للأمور والنظر إلى العموميات والكليات دون التعرض للتفاصيل والخلط بين الرأى والرؤية وبين وجهة النظر والنظرية. والشروحات والتفسيرات التى قدمها السيد خاتمى مؤخراً للإصلاحات هى إعادة لنفس الكلام العام والحديث عن العموميات الذى سمعناه مراراً من قبل.

وعلى ما يبدو أننا لن نستطيع أن ننتظر أن نحصل على تعريف كامل نسبياً -ولا أقول جامعاً مانعاً- طالما أن هناك أسئلة أساسية لم تطرح بعد فى مجال الإصلاحات ولم يحدث بعد أى دراسات أو أبحاث دقيقة من قبل أهل التخصص للوصول إلى إجابة عليها. وإنى هنا أقوم بطرح بعض هذه الأسئلة لمجرد فتح الباب فى هذا المجال.

الأول: ما هى الإصلاحات فى مجال الفكر الدينى؟

الثانى: كيف تفسر مسألة حرية الفكر وحرية الإبداع؟

الثالث: ماذا لدى الإصلاحات حول مقولة حقوق الشعب الدستورية وهى تلك الحقوق الدستورية التى ذكرت فى الفصل الثالث من دستور الجمهورية الإسلامية بأوضح شكل ممكن تحت عنوان "حقوق الأمة"؟

وهذا السؤال يحظى بأهمية مضاعفة من جهة أننا شاهدنا أن انتخابات المجلس السابع وانتخابات رئاسة الجمهورية قد عقدت فى حكومة الإصلاحيين بتلك المقدمات والنتائج وعلى الرغم من إبداء آراء ووجهات نظر متحمسة فى البداية إلا أن أحداً لم يدافع عن حقوق الشعب.

الرابع: ما هى رؤية الإصلاحات فى مجال الثقافة؟ السينما والموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية وغيرها من المجالات الثقافية وخاصة الأدب القصصى والروائى الذى يعد من أهم المجالات الثقافية. وما هو دور الصحافة والمطبوعات وواجباتها فى كل هذه المجالات.

الخامس: ما هى النظرة التى لدى الإصلاحيين إزاء حقوق المرأة؟ وأهمية هذا الموضوع تأتى من أنه لا يوجد تفاوت أو اختلاف فى أكثر مواضع هذه الحقوق سواء عملياً أو نظرياً بين النظرة الإصلاحية لدى خاتمى والنظرة الأصولية التى لدى الآخرين.

السادس: ما هو المفهوم والتنظير والتخطيط الذى لدى الإصلاحيين إزاء القوميات والأديان المختلفة التى تشكل إيران؟

وكما يبدو فهذه أكثر الأسئلة أصولية وأساسية، وإلا فإنه يمكن طرح أسئلة عديدة حول الحقوق الدستورية للأمة ومهمة الحكومة وواجبها على أساس الدستور، وهى الأسئلة التى مازالت مسكوتاً عنها حتى يومنا هذا.

وليس هناك من شك فى أن شرح وتفسير الإصلاحات يعد مفيداً ونافعاً من جهة أنه يساعد على توضيح ووضع الحدود أمام أولئك الذين ظنوا أنهم أصبحوا سنداً وعوناً للإصلاحيين والإصلاحات، لكن مثل هذه الفائدة كان يمكن أن تكون مؤثرة خلال ذلك الوقت الذى كان الإصلاحيون فيه على رأس السلطة، وذلك لأن النصر والمنتصرون لهم دائماً من يدعيهم ويدعى نسبته إليهم. أما اليوم حيث يقف الإصلاحيون على هامش السلطة وحيث أخرجوا من السلطة بصورة محترمة، فإن هذا الشرح والتفسير الذى جاء متأخراً يمكن أن يكون فقط بمثابة سند أو وثيقة تاريخية يستفيد منها الباحثون فى مجال السياسة والتاريخ، لتوضح لهم كيف كانت نظرة رئيس الجمهورية فى عصر الإصلاحات ونظريته تجاه الإصلاح والإصلاحات وذلك بعد انتهاء فترة الحكومة الإصلاحية بما يزيد عن ثلاث سنوات.

١١- معارضو أحمدى نجاد مرضى

اعتماد (الثقة) ٢٩/ ١/ ٢٠٠٩

ادعى المعلم الأخلاقى للحكومة التاسعة مرتضى آقاطهرانى أن من يحملون لواء "أى شخص غير أحمدى نجاد يصبح رئيسا للجمهورية"، هم فى الحقيقة أشخاص مرضى، آقاطهرانى النائب فى مجلس الشورى الإسلامى، والمناصر للرئيس أحمدى نجاد دافع فى حواره مع وكالة أنباء ايرنا عن أداء الحكومة التاسعة، وقال باطمئنان: أن محمود احمدى نجاد لن يلقى أى منافسة تذكر فى الانتخابات الرئاسية القادمة معتبرا أن شعار تخطى نجاد بمثابة شعار ميت انقضى تاريخ وصلاحية استهلاكه.

ومع تأكيده على أن أى شخص له الحق فى خوض المنافسات الانتخابية، قال آقاطهرانى: أن الأصوليين كأى جماعة أخرى لديهم القدرة على مناقشة موضوع صلاحية أحمدى نجاد من عدمه، مضيفا "بنهاية أى عملية انتخابية نتوصل إلى نتيجة مفادها إما أننا صوتنا لشخص بعينه أم لم نصوت له، ونحن لا نبايع أحد حتى نكون معه لنهاية العمر، فالكثيرون ممن لم يصوتوا لصالح أحمدى نجاد فى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التاسعة، صوتوا لصالحه فى الجولة الثانية."

ثم أوصى آقاطهرانى كل من مير حسين موسوى وخاتمى بإجراء مقارنة بين دورتها الرئاسية ودورة أحمدى نجاد إذا كانا ينويان خوض الانتخابات الرئاسية مؤكدا أنهما يدركان جيدا مدى النجاح الذى حققه أحمدى نجاد.

آقاطهرانى أشار أيضا للاختلاف بين حقبة مير حسين موسوى، والفترة الحالية التى يترأسها محمود أحمدى نجاد، متسائلا: هل لدى السيد موسوى القدرة على إدارة الدولة حاليا بما كان لديه من إمكانات سابقا؟.

وفى إجابته على سؤال بشأن رأيه فيما يعتقده البعض من أن الرؤية الاقتصادية سواء لـ مير حسين موسوى، أو لـ أحمدى نجاد يشوبها الغموض أجاب آقاطهرانى بالقول: "لا أدرى ولكننى لم آخذ مسألة حضور مير حسين موسوى على محمل الجد، وأرغب منه أيضا أن يعيد النظر فى ذلك، وأنا أرى أن خاتمى أو كروبى أو مير حسين موسوى لا يمثلون منافسة قوية، كما أنه حاليا لا يوجد من بين الاصلاحيين أو حتى الأصوليين من يمكن أن نطلق عليه منافس عنيد لـ أحمدى نجاد." مضيفا:" لا أعتقد أن بين الأصوليين شخصاً يريد دخول تلك المنافسة الانتخابية، وفى عالم السياسة يغير الله ما بين غمضة عين وانتباهتها الأوضاع من حال إلى حال، ومن الخطأ أن نتخيل أن عاقبة الأمور بأيدينا، فنحن موظفون للعمل وفق ما نحن مكلفون به."

من ناحية أخرى، انتقد آقاطهرانى من يعتقدون أن ترشيد الدعم مجرد دعاية انتخابية قائلا: "من يقولون ذلك هم لا يعرفون أحمدى نجاد."

وردا على سؤال بشأن توقعاته تجاه من سيخوضون المنافسات الانتخابية قال: "إن تصريحات البعض بشأن فوز أى شخص آخر غير أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية، هى تصريحات من مرضى، ومن انهزموا فى المنافسات الانتخابية السابقة يجب أن يكونوا أكثر حذرا وترددا ممن يصرحون بذلك، لأنه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه."

وبشأن سؤال حول إمكانية قيام هؤلاء الأشخاص بتقديم الدعم لشخص معين فى الساحة الانتخابية بدلا من ذلك، بهدف تعويض خسائرهم الانتخابية، أجاب آقاطهرانى بأنهم أشخاص لا يحظون بمكانة فى الأوساط الشعبية لأنهم بتلك الأفعال يضرون بالنظام، ثم وجه خطابه للإصلاحيين مضيفا: "من الأفضل أن يأخذ إخواننا الإصلاحيون فى الاعتبار ما هو أصلح لدنياهم وأخرتهم والنظام الإسلامى، وأعتقد أن مير حسين موسوى يرصد الأوضاع بدقة وإذا توصل إلى نتيجة مفادها أنه لن يحصل على الأصوات إذا ما خاض تلك المنافسة، وأنه سيتحول فى تلك الأثناء إلى كارت محروق، وستنهار مكانته بين الرأى العام الإيرانى."

وبشأن حكومة الوحدة الوطنية قال آقاطهرانى: "إن هذا الطرح غير السليم يأتى فى الوقت غير المناسب، والجميع يدرك التوقيت السليم لهذا الطرح الذى لا يعمل به إلا فى حالة ظهور أزمات بالدولة، وأنصار جبهة المشاركة أنفسهم يقولون إن الدولة كانت تعانى بمعدل أزمة واحدة كل تسعة أيام خلال حكومة الإصلاحات، وبالرغم من ذلك لم يطرحوا حينها مشروع حكومة الوحدة الوطنية."

١٢- مشروع الإجماع الاصلاحى

امروز (اليوم) ٢٣/ ١/ ٢٠٠٩

خلال دورتين فى رئاسة الجمهورية الاسلامية حظى السيد محمد خاتمى، بالوقار الذاتى والاعتدال، وكان صادقاً ولا يعتمد على الشعارات، وسعى بحد قدرته ان ينفذ الدستور، من أجل تحقيق الديمقراطية، لأن الطريق الوحيد لتحقيق الديمقراطية، هو احترام القانون والتنفيذ السليم له. وفى القطاع الاقتصادى كان السيد خاتمى موفق، واعتبرت أيام حكومته هى الأكثر هدوءا للاقتصاد الإيرانى.

وشخصية خاتمى الجذابة جعلته كسياسى موضع احترام العالم كله، وعدد قليل من زعماء العالم أو رؤساء الحكومات الذين بعد ترك مناصبهم يظلون موضع تأثير وشعبية فى الأوساط الدولية، باعتبارها شخصيات سياسية مؤثرة، وخاتمى من هذه الشخصيات، التى يعرفها العالم تماما.

وخلال السنوات الثلاث الماضية سواء رغبنا أو لم نرغب، فإن صورة إيران قد تضررت بشدة، والشخص الذى يمكنه ان يعيد لهذه الصورة بريقها، هو الشخص المقبول عالميا.

ولذا نؤكد على أن وجود خاتمى على مقعد رئاسة الجمهورية فى الفترة القادمة سيقود السفينة الايرانية الى الطريق الصحيح، وسيعود الملف النووى الايرانى من مجلس الامن الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وخلال الفترة القصيرة الماضية حدث أمران هامان:

الأول: مجيئ رئيس جديد للبيت الابيض هو باراك أوباما، الرئيس الجديد لأكبر دولة فى العالم، وهى الدولة التى على حدودنا من زمن، ولديها أعظم قوة بحرية فى الخليج "الفارسى"، ولديها وجود طبيعى فى أفغانستان والعراق.

وفى السياسة الخارجية تأتى السيدة هيلارى كلينتون على رأس الجهاز، وهى السيدة التى تحدثت عن (محو ايران من الخريطة الجغرافية)، وكان أول حديثها حول إيران، ولكنها تحدثت هذه المرة عن االدبلوماسية وأن كل الخيارات مطروحة.

الثانى: أن الدكتور محمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيترك منصبه خلال الأشهر القادمة، بعد انتهاء دورته الثانية فى ادارة الوكالة، وليس معلوماً من الرئيس التالى، وما هو دور الولايات المتحدة فى اختياره، وفى أنحاء العالم ليس لدينا اصدقاء سوى نيكارجوا، وبوليفيا، وفنزويلا، وبوركينا فاسو، ونحن بحاجة لأصدقاء آخرين يكونون دعماً لنا، ووجود السيد خاتمى بلاشك سيساهم فى تهيئة الأجواء لإقامة علاقات فى انحاء العالم.

أما مير حسين موسوى، فخلال عشرين عاما كان بعيدا عن دائرة السلطة وصنع القرار، ولكنه لم يكن بعيداً عن رصد الأوضاع السياسية للدولة، كان آخر رئيس وزراء لإيران، وكانت إيران من أولى الدول التى أوجدت منصب رئيس الوزراء، ولكن مع التعديل الدستورى، أصبح لا وجود لهذا المنصب.

وكان المهندس موسوى قد وصل لهذا المنصب بعد استشهاد رجايى وباهنر، ووصل الى هذا المنصب وكانت الحرب فى أوجها، ولم تكن توجد مصادر مالية لطرح خطط اقتصادية جديدة، ولكنه استطاع إدارة الدولة بحنكة وتدبير مصادر مالية للحرب المفروضة (الحرب العراقية الإيرانية)، وعاش الاقتصاد الايرانى فى تلك الفترة القاسية مرحلة الهدوء.

واليوم الدولة تعانى من التضخم، والحكومة عاجزة عن تقديم لائحة الميزانية الى المجلس، ولذا فإن الظروف الاقتصادية الحساسة التى تعيشها الدولة تؤكد أن السيد مير حسين موسوى هو الفرد الأنسب للإدارة المالية للدولة فى الوقت الراهن، لأنه الوحيد الذى يستطيع ان يقود سفينة الاقتصاد الايرانى الى بر الأمان.

والآن فإن جبهة الإصلاح يجب عليها أن تجلس هذين الكبيرين على منضدة واحدة، فإن السيد خاتمى بتوليه رئاسة الجمهوريه يمكنه ان يغير صورة ايران فى الخارج، وهو قادر على ذلك، أما السيد موسوى كمساعد له، يمكنه ان ينقذ الاقتصاد الايرانى بخبراته الكبيرة فى المجال الاقتصادى وإدارة شئون الدولة فى الداخل.

إن وجود محمد خاتمى فى الساحة الدولية مع حسين موسوى مساعدا له فى الداخل يستطيعا معا منع تفرق جبهة الإصلاح، وفى النهاية تحقيق انتصار لهما فى هذه الساحة، ويد بيد سيتجاوزان ابتعادهما عن الساحة وأزماتها السابقة، والعودة مرة اخرى للساحة لقيادة الدولة فى هذه الظروف الحساسة.

١٣- حكاية هاشمى تختلف عن حكاية خاتمى

حوار مع مصطفى تاج زاده* فردا (الغد)، ٢/ ٢/ ٢٠٠٩

عادة تبرز مع اقتراب موعد الانتخابات الإيرانية العديد من التوقعات بتعزيز هيمنة فريق على الآخر، وكان من أبرزها هذه المرة توقع الدكتور "مصطفى تاج زاده" عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة بفوز جبهة الإصلاحات فى الانتخابات الرئاسية العاشرة القادمة، حيث أجرى الموقع الإلكترونى على الشبكة الدولية "فردا" أى الغد حواراً مع الدكتور مصطفى تاج زاده تناول فيه أدق التفاصيل عن جبهة الإصلاحات، وقد بين أنه بالرغم من الضعف النسبى لأداء حكومة السيد "خاتمى" على صعيد السياسة الخارجية إلا أنه وإزاء المعارضة الداخلية كان بمقدوره إقامة علاقات منطقية ومحددة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذى لم يتحقق حتى الآن مع السيد "أحمدى نجاد" رغم رسائله الجديدة التى مازال لم يتلق عليها الرد، الأمر ذاته الذى قد يلحق الضعف بالموقف الإيرانى، وهذه أبرز الدروس التى قد تعلمناها من مرحلة الإصلاحات. وفيما يلى نص الحوار:-

فردا: لقد سبق وأن أعلنتم سيادتكم تأييدكم لترشيح السيد "معين" فى انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، رغم أن مصطفى معين" مختلفة عن خاتمى. فما هو وجه التمييز بينهما؟ وألم يكن هذا يعنى إقصاء السيد خاتمى من جانبكم؟

تاج زاده: السبب فى عدم ترشيح السيد خاتمى راجعاً لكونه أنهم دورتين متتاليتين فى رئاسة الجمهورية وقطعاً القانون يحول دون ترشيحه مجدداً. ولو كان يمتلك خاتمى القانون الذى يخول له الترشيح لكنت أنا وحتى السيد الدكتور معين أول المؤيدين لترشيحه.

وأتذكر أن الدكتور معين ورغم كل الانتقادات التى وجهته لفترة خاتمى كان من أبرز المدافعين عنه. أما عن دواعى تأييد ترشيح الدكتور معين فى الدورة الماضية فقد كانت لجملة من الأسباب من أهمها تميزه الفكرى والسياسى، سواء فى حكومة هاشمى رفسنجانى أو حكومة خاتمى إضافة إلى مشاركته الفعالة فى المجلس لأكثر من ثلاث دورات وكذا لمشاركته فى المجلس الأعلى للثورة الثقافية لأكثر من عشرين عاماً. هذا غير سلامة أوضاعه المالية والأخلاقية التى لا يختلف عليها أحد حتى من المعارضة.

ورغم أنه قد مضى دورة كاملة من تلك الانتخابات إلا أن أحد لم يتحدث عنه بالسوء حتى هذه اللحظة، ومن ثم تأييد ترشيحه مجدداً يعد أمراً طبيعياً ويسير فى الاتجاه الصحيح.

فردا: إذن، ألم يكن اتجاهكم يعنى الشعار القائل "بتجاوز خاتمى"؟

تاج زاده: إن التيار الذى يظهر بين ثناياه الدفاع عن السيد معين، لا يعنى مطلقاً تجاوز السيد خاتمى ولن يكون حتى لو كان هذا الشعار قائماً ففى اعتقادى أن مثل هذا الشعار لا يمثل أى مشكلة طالما أنه يعنى مزيد من الديمقراطية والمضى للأمام، لكن المسألة على أرض الواقع أن مجمل الظروف المحيطة بالشعار ذاته هى بعيدة بالأساس عن الديمقراطية والتنمية ومثل هذه المعانى، ويبدو أن شعار تجاوز خاتمى يعنى ظهور حكومة المبدئيين (الأصوليين) التى جاءت بـ السيد "أحمدى نجاد" وتراجع البلاد فى الوقت ذاته عن كافة المقاييس السائدة فى عهد الإصلاحيين! وعلى أية حال، فإذا كنت تقصد أن الأحزاب المؤيدة للدكتور معين هى من تطرح مثل هذا الشعار فالإجابة قطعاً ستأتى بالنفى. أنهم لن يرفعوا شعار تجاوز خاتمى ولن يكون، بل على العكس الشعار المرفوع دائماً الإصلاحات خطوة للأمام، وسلاح السيد خاتمى مازال يحمل على عاتقه عبء الإصلاحات فلن يتم تجاوزه.

فردا: هل فى اعتقادتكم أن الظروف الاقتصادية، السائدة فى المجتمع إبان حكومة "أحمدى نجاد" (الغير ملائمة)، هى التى تزيد من جماهيرية خاتمى؟! وماذا لو كانت مثل هذه الظروف غير موجودة أكانت هذه الجماهيرية لخاتمى مختلفة؟!

تاج زاده: السيد خاتمى كان على الدوام محبوب ولعل الإحصاءات كافة تشير إلى أن خاتمى كان من أبرز رجال السياسة جماهيرية خلال العقد الماضى فى إيران، وتباعاً فإن شعبية خاتمى لم تتغير سواء مثل أحمدى نجاد أو بعده،

(*) الدكتور «مصطفى تاج زاده» (العضو الحالى باللجنة المركزية لجبهة المشاركة، والمسؤال السابق عن سير العملية الانتخابية بوزارة الداخلية الإيرانية، المترجم).

ولكن المسألة هنا تكمن فى إمكانية المقارنة بين العهدين أى الإصلاحات فى عهد خاتمى وعهد أحمدى نجاد، فالمقارنة بهذه الطريقة تفضى إلى نتائج، فإذا كانت أوضاع اليوم أفضل من الأمس، ففى هذه الحالة لن يكون هناك إقبالاً على الترشيح المجدد لخاتمى. ونذكر فى هذه السياق، أنه رغم الشعار القائل بتجاوز خاتمى فهناك فى المقابل أيضاً شعارات أخرى ترى أن صلاح الأوضاع تكمن فى رئيس جمهورية قادراً على تحقيق التنمية فى كافة الحالات وهذا لن يكون بغير طريق خاتمى.

فرداً: هل الإصلاح توقف عند السيد خاتمى؟ أم أنها تكمن فى شعبيته التى لا تحتاج إلى إمكانيات دعائية خاصة لواحد فى شعبية السيد خاتمى؟

تاج زاده: أتصور أن مسألة الإجبار تلك توجد عند المبدئيين وليس لدى الإصلاحيين، فاليوم يوجد ظروف كثيرة محيطة لاسيما الظروف الاقتصادية المعقدة، الثقافة والسياسية والدولية التى تمر بها إيران تفرض على بعض المبدئيين الإجبار على إتباع سياسات واتجاهات معينة رغم عدم الرضا عنها.

وما يؤكد هذا الرأى ما قد طرح من بين الأوساط المبدئيين خلال الثلاث شهور الأخيرة والأحاديث الكثيرة عن تجاوز أحمدى نجاد إلا أن الضغوط قد تجعل هذا الأمر مسكوت عنه، أما فى الأوساط الإصلاحية فلا يوجد أى نوع من الضغوط بالنسبة لترشيح خاتمى إنما الجماهير هى التى تراه الأفضل للإصلاحات، وإذا ما كنت تقصد بسؤالك أنه لا يوجد غير خاتمى على الساحة، فالعكس هو الصحيح فهناك العديد من المرشحين الإصلاحيين لانتخابات رئاسة الجمهورية وهم قادرين بنفس الدرجة على اجتذاب أصوات الناخبين ولكن للأسف فى إطار بعض الظروف الغير عادلة للأجواء الانتخابية قد يصعب تقديم بعض الرموز الإصلاحية الأخرى من خلالها.

فرداً: وهل يمكنكم ذكر بعض من هذه الرموز؟

تاج زاده: ثمة وجوه إصلاحية كثيرة يمكننا ذكرها فى هذا السياق، على سبيل المثال هناك السيد "مير حسين موسوى" الذى يعد فى اعتقادى ورغم الصعاب الانتخابية بمقدوره التغلب على أحمدى نجاد، وكذلك هناك السادة نورى، معين، بهزاد نبوى، نجفى، موسوى لارى، رضا خاتمى، كرباستشى، صغارى، فراهانى وعارف وغيرهم ولسوف يكون بمقدورهم هم أيضاً الفوز على المبدئيين ولكن فى ظل ظروف ملائمة وأجواء انتخابية عادية.

فرداً: ما توقعكم حيال استقبال الجماهير للإصلاحيين؟

تاج زاده: ليس لدى شك فى الإقبال الجماهيرى على الإصلاحيين.

فرداً: فى اعتقادكم، هل ترشيح السيد هاشمى رفسنجانى فى انتخابات الرئاسة الماضية وعدم قدرته على إحراز المزيد من الأصوات يعد من الناحية السياسية أمراً عادياً.

تاج زاده: فى تقديرى أن السيد هاشمى كانت لديه الحسابات الخاصة به فإذا فكر أنه يستطيع بمشاركته التأثير فى الدولة، فحينما يقرر المشاركة فى الانتخابات، وعلى أية حال، فهذا السؤال معنى أكثر بالناخبين وليس بى.

فرداً: ولعلنا نقصد من سؤالنا السابق، أن السيد هاشمى كان فى ظروف معينة فى السابق، وبالأمس جاء خاتمى، فما قدرة السيد خاتمى على مواجهة مثل تلك الظروف مجدداً؟

تاج زادة: ضعيفة للغاية إلا أن قصة السيد هاشمى مختلفة تماما عن قصة السيد خاتمى، فالظروف متغيرة بالفعل إضافة إلى الأحداث المتلاحقة، واليوم السيد أحمدى نجاد، ليس بالشخصية البسيطة، والمجتمع يعلمه ويعرف أداء حكومته والتزامه بالوعود الانتخابية، ويكفى أن نذكر فى هذا السياق، ما حدث قبيل العملية الانتخابية لأحمدى نجاد حينما أدى عبر الإذاعة والتليفزيون أنهم قطعوا عنه الكهرباء فى أكثر من محافظة للحيلولة دون إيصال كلامه للجماهير، الأمر الذى كذبته كبار قيادات المحافظات ووزير الطاقة فيما بعد، وهذا بدوره زاد من شعبية أحمدى نجاد لدى الجماهير.

على أية حال فالإحصاءات الواردة تشير إلى شعبية السيد خاتمى عند الجماهير، وعلى أحسن تقدير سيأخذ أحمدى نجاد ٢٠٪ من الأصوات وبهذا نقول إن السيد خاتمى أو المهندس موسوى إذا قررا المشاركة سيكون إحداهم هو رئيس الجمهورية القادم لإيران.

فرداً: أن تواجد الإصلاحيين أقل نسبياً من المبدئيين، فعل هذا الضعف يعود للداخل الإصلاحى أم بسبب المواقف العلنية لوسائل الإعلام؟

تاج زاده: فى الوقت الحاضر، يبدو الخلافات واضحة بين المبدئيين أكثر من الإصلاحيين، ولعل مسألة طرح الوحدة الوطنية أو حكومة الائتلاف الوطنى تقضى على أى خلافات قد تنشب.

فرداً: ولكن يقال أن طرح الوحدة الوطنية أو كما تعتقد الصحف المبدئية أنه طرح من قبل الإصلاحيون لضرب المبدئيين؟

تاج زاده: السيد ناطق نورى طرح هذا المشروع للحيلولة دون ظهور الخلافات، وبعيداً عن هذا الجانب، إذا ما نظرنا إلى داخل المجلس لسوف نرى مدى عمق الخلافات القائمة بين صفوف المبدئيين، لذلك أتصور أن وحدة صف الإصلاحيين أفضل، بدليل إعلان الكافة التنحية فى حالة ترشيح خاتمى فى هذه الانتخابات.

فرداً: حتى السيد كروبى؟!

تاج زاده: وماذا فى ذلك، فكافة الإحصاءات واللجان التى

شكلت على الصعيد الإصلاحى تجمع على السيد خاتمى.

فردا: ولكن السيد كروبى قد أعلن عدم تنحيته تحت أى ظروف؟

تاج زاده: خلال الأشهر القليلة الماضية سوف نرى ماذا سيحدث بعد إعلان ترشيح خاتمى (نشرت هذه المقالة قبيل إعلان خاتمى ترشيح نفسه)، ودون شك أنه تم فى حال إعلان خاتمى أو مير حسن موسوى خوض الانتخابات فإنى متأكد أن جميع الإصلاحيين سوف يؤيدون هذا الترشيح، نظراً لكون ترشيح أحدهما وخصوصاً خاتمى قد يلقى تأييداً داخلياً وخارجياً.

فـردا: إن ائتلاف الإصلاحيين يتكون من العديد من الجماعات أو الأحزاب الصغيرة، فماذا عن الحزب الكبير الذى يستطيع بما لديه من برامج الوصول إلى الحاكمية؟!

تاج زاد: الحزب كلمة محددة الملامح، تنبع من هوية الأفراد والمؤيدين وليست كلمة تظهر فجأة على الساحة السياسية، ونحن لسنا أمامنا من وسيلة غير تشكيل الحزب، سواء كنا فى الحكومة أو خارجها، وأتذكر فى هذا الصدد، على سبيل المثال، كلمة السيد أحمدى نجاد حينما قال إن موارد البترول الإيرانى سوف تكون على موائد الشعب الإيرانى، واليوم يصرح السيد الهام أن البترول لم يمكننا توصيله إلى الموائد، إلا أن الشعب بات يقول إننا لا نريد البترول وإنما نريد الموائد، ولكن من يجيب عليهم؟!

لا أحد. سؤالك صحيح ولكن أتصور أن العاقبة على المبدئيين الذين يتصورون وجود بدائل أخرى غير الأحزاب القانونية، بدليل تصريحات السيد حداد عادل حينما راح يقول إن هناك مساجد وتعبئة وبدائل أخرى ولسنا فى حاجة إلى تشكيل الحزب، حتى وصلنا اليوم إلى نتيجة مفادها أنه لا مفر لحل الخلافات بين الحكومة والمجلس غير تشكيل الأحزاب.

فردا: ما هى أبرز نقاط ضعف السيد خاتمى على مدار رئاسته للجمهورية للعقدين السابقين؟

زاده: إن أداء السيد خاتمى كان أداء إيجابياً بشكل عام، ورغم الصراعات والمعارضات الداخلية إلا أنه استطاع إدارة شئون إيران الداخلية بشكل محكم، وعلى صعيد الساحة الخارجية أيضاً ورغم المعارضة الشرعية كان بمقدور خاتمى إقامة علاقات منطقية مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذى لم يحققه أحمدى نجاد حتى هذه اللحظة رغم رسائله العديدة والتى مازال لم يتلق عليها الرد، وهو الأمر الذى قد يلحق الضعف بالموقف الإيرانى، وهذه أبرز الدروس التى قد تعلمناها من مرحلة الإصلاحات.

حان وقت تدوين الخطط والبرامج العملية

د. هادى خانيكى ■ اعتماد (الثقة) ١٨/ ١/ ٢٠٠٩

ثمة حقيقة مهمة تتكشف لنا من التفسير الذى قام به السيد خاتمى للإصلاحات بشكل مختصر ومضغوط وهى أن هذا التفسير ما هو إلا للنظريات التى وضحها وعبر عنها السيد خاتمى طوال الثمانى سنوات التى قضاها فى رئاسة الجمهورية. ومن هنا علينا ألا نغفل عن النظر إليها على أنها مجرد إطار أو قاعدة أساسية جيدة لمناقشة وبحث الموضوعات التالية. وما يحمل ضرورة عاجلة وقصوى فى هذا الموضوع هو أنه يجب تدوين برامج وخطط إصلاحية على أساس هذه القاعدة، وإلا سنجد أنفسنا أمام خلط بين الإطار النظرى للإصلاحات وخططها وبرامجها التنفيذية. إذ إنه ليس من المقرر أن تكون تفسيرات الإصلاحات وشروحها هى الاستجابة لمطالب الشعب واحتياجاته اليوم، بل من المقرر أن تكون هذه التفسيرات والشروح قاعدة تنطلق منها الخطط والبرامج العملية القابلة للتطبيق والتنفيذ".

يعتبر د. هادى خانيكى أحد المستشارين المقربين إلى السيد خاتمى، كما أنه يعد كذلك أحد الشراح والمفسرين الجيدين للأسس الفكرية والإصلاحية لدى السيد خاتمى، وفى السطور التالية نورد حديثاً معه لكى نسمع على لسانه ما لم يقل، وما لم يسمع فى إصلاحات خاتمى وتفسيراتها وشروحها.

- لقد انتقد البعض تأخر مسألة تفسير الإصلاحات وشرحها. فهل تأخذون على السيد خاتمى مثل هذا التأخير أيضا؟

* إن نظرة السيد خاتمى إلى المجتمع الإيرانى وتحولاته وتطوراته وطرق الخروج من المشاكل والأزمات التى تظهر فى مختلف المجالات بما فيها السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية، أو كيفية الاستمرار ومتابعة تحقيق الأهداف التى طرحتها الثورة أو حتى - بتعبيره هو شخصياً - متابعة سلسلة الإصلاحات فى العصر الحديث، خاصة منذ الثورة الدستورية حتى الآن، هو موضوع ليس بالجديد على البحث والمناقشة، ويمكن تلمس جذوره فى تلك المناقشات التى كان يطرحها السيد خاتمى طوال أشهر العام ١٩٩٧ وما قبلها، مع خوض سيادته غمار الانتخابات. وإذا نظرنا إلى البيان الذى يحوى ١٢ مادة، والذى طرحه سيادته وأصدره فى مارس ١٩٩٦ ليكون بمثابة أساس ومبادئ لرؤيته ورؤاه، وكذلك إذا ما نظرنا إلى البرنامج الذى طرح فى مايو ١٩٩٧، فيمكننا أن ندرك تشكل وتكون نوع من التوجه المميز، وكذلك برنامج وخطة محددة وواضحة. بعد ذلك ومع الانتصار فى الانتخابات، استمرت متابعة هذا التوجه والبرنامج بشكل أكثر فى الخطط الرسمية والتنفيذية التى كانت تتابعها السلطة التنفيذية مثل الخطة الثالثة للتنمية أو الخطة الرابعة. أريد القول إن تناول مثل هذه الموضوعات بالشرح والتفسير لم يكن متروكاً بشكل مطلق أثناء فترة رئاسة السيد خاتمى.

- إذن بماذا يختلف ويتميز طرحه وتفسيره فى الوقت الحالى؟

* إن الاختلاف هنا يتمثل فى أن السيد خاتمى ليس الآن فى موضع المسئولية والسلطة، ويطرح هذه الشروح والتفسيرات كصاحب رأى وكشخصية بارزة فى تيار الإصلاحات، لديها أفكار وبرامج وخطط، وهذه الأفكار لا تختلف عما كانت عليه عندما كان على رأس السلطة التنفيذية، أو حتى عند خوضه انتخابات الرئاسة فى دورته الأولى.

- هل يعنى هذا أنه أقدم على تفسير وشرح الإصلاحات الآن لكونه أو بوصفه زعيماً للإصلاح؟

* إننى استنتج من هذا أنه بدأ فى تفسير وشرح الإصلاحات من موقع متواضع جداً، إذا ما علمنا أنه منذ أكثر من عامين يقوم باستمرار بطرح نظرياته وآرائه ووجهات نظره ويفسرها فى اجتماعات وجلسات مختلفة أمام جمع من مؤيديه ومستشاريه ومساعديه وخبرائه، يعرضها عليهم ويناقشونه فيها، وهذه التفسيرات والشروح هى نتاج هذه المناقشات وتبادل الآراء.

- إذن من أى منطلق قام بهذا، هل من منطلق كونه فرداً عادياً أم زعيماً لتيار الإصلاح؟

* لقد أقدم السيد خاتمى على تفسير الإصلاحات وشرحها على أساس تلك الأفكار التى كان قد طرحها عند خوضه انتخابات الرئاسة فى دورته الأولى، فهذه الأفكار لاقت اهتماماً شديداً من المجتمع، لكن أبعادها وحدودها وثغراتها لم تكن قد اتضحت بعد. بعبارة أخرى شابها الاضطراب والغموض فى بعض المواضع، ولأن هناك أفراداً وجماعات مختلفة أدركت مفاهيم متفاوتة ومتغايرة، بل ومتناقضة أحياناً لهذه الأفكار، فقد أقدم السيد خاتمى على تفسيرها وشرحها وتوضيحها ووقف يقول ويعلن: "هذه هى رؤيتى بالتحديد، وهذه هى الإصلاحات التى أقصدها، أنا أفهم علاقة الإصلاحات بالدين، وعلاقة الإصلاحات بالإنسان، وبالتنمية، وبالدستور على هذه الطريقة، وأفهم وأشرح هذه المفاهيم على هذا النحو"، نعم من الممكن أن يكون هناك آخرون أيضاً لديهم مفاهيم غير هذه، لكن من وجهة نظر أشخاص مثلنا فإن مركز ثقل الإصلاحات ومحورها هى تلك الأفكار التى يطرحها السيد خاتمى، لكنه بالفعل لم يأت ليقول أنا وإلا، ولابد من أن يسمع قولى وينفذ، وليس لأحد حق فى أن يقول كلام غير هذا، لم يقل سيادته كلام مثل هذا مطلقاً.

- هل هذه الإصلاحات استفادت بالفعل من التجارب السابقة التى عاشتها الأمة الإيرانية مثل الثورة النيابية وإقرار الدستور والنهضة الوطنية؟

* نعم، فالسيد خاتمى قد صرح بالفعل بأن الإصلاحات ليست مسألة جديدة لا سابق لها، وليست مسألة تعدم أن يكون لها جذور تاريخية. فالإصلاحات يجب أن تفسر وتشرح وتبين ليس فقط على امتداد الثورة الإسلامية، بل يجب أن تفسر وتشرح على امتداد الكفاح والنضال السابق كله، أى منذ الثورة النيابية والدستورية حتى الآن.

- وهل تمت الاستفادة بالفعل من وجهات نظر ورؤى كافة العلماء والإصلاحيين والمصلحين الذين كانت لهم رؤى ونظريات فى إصلاح المجتمع الإيرانى؟

* مثل من مثلاً؟

- مثل الدكتور مصدق، والدكتور على شريعتى، والمهندس مهدى بازرجان، وغيرهم كثيرين.

* أنت إذا نظرت إلى أحد برامج السيد خاتمى الذى كان قد طرحه بهدف شرح الإصلاحات أثناء فترة رئاسته - والذى سماه رسالة من أجل الغد - يمكنك أن تجد أثراً للإجابة على هذا السؤال فى ثناياها، وهذا ينطبق بدوره على نفس هذه الأوضاع الآن.

- هل يمكن لهذه الإصلاحات أن تضم تحت مظلتها غالبية المجتمع الإيرانى؟

* فى رأيى، أنها تستطيع على الأقل أن تأخذ هذه الخطوة الأولى، أما خلال الخطوات التالية فالبرامج والخطط العملية والتنفيذية التى ستطرح لحل مشاكل الناس ومواجهة أزماتهم سوف تشمل غالبية المجتمع بالقطع.

- هل الإصلاحيون لديهم تدوين للبرامج العملية فى جدول الأعمال؟

* إذا كنت تتذكر فإن السيد خاتمى قد أعلن فى آخر جلسة شرح فيها الإصلاحات أنه يجب تشكيل جماعات ومجموعات ولجان خبرة، وبناء على التقارير أو المفاهيم التى ستخرج بها هذه اللجان سوف يتم تدوين برامج وخطط إصلاحية بما يتعاطى مع القضايا والمشاكل الحالية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية.

- ما هى أهم النقاط فى هذا الشرح والتفسير الذى طرحه السيد خاتمى، ولماذا؟

* أن أهم نقطة هى التركيز على شرح وتفسير وتوضيح دور الشعب فى إقرار سيادته وتوطيد حاكميته وتقرير مصيره، وبعبارة أخرى العلاقة بين الإصلاحات والسلطة السياسية؛ أى كيفية المحافظة على هذا الإنجاز العظيم الذى كان ثمرة من ثمار الثورة فى جملة واحدة تقول "معدل رأى الأمة" - ميزان رأى الشعب - وهو الميزان الذى أوضحه الإمام الخمينى وحافظ عليه ووضع السلطة السياسية تحت رأى الشعب وبناءً على مطلبه. هذا هو أهم جانب فى الموضوع؛ أى توضيح الإصلاحات والديمقراطية وإظهارها بشكل تتوائم فيه مع الدين وتتعاطى معه. وتتبين هذه الديمقراطية وتوضيحها على أنها أقل طرق الحياة الجمعية تكلفة وأكثرها فائدة على الإطلاق.

- ما هو الشئ الذى أغفلته هذه التوضيحات والشروح؟

* أعتقد أن ما فعله السيد خاتمى بهذا التوضيح والشرح ما هو إلا تكثيف للنظريات التى وضحها وعبر عنها من قبل، ولذلك علينا أن ننظر إليها على أنها مجرد إطار أو قاعدة أساسية، ينبثق عنها مناقشات وبحوث عدة لاستكمال ما نقص منها وتوضيح ما غمض فيها. الشئ الضرورى هنا هو أنه يجب تدوين برامج وخطط إصلاحية على أساس هذه القاعدة، وإلا سنجد أنفسنا أمام خلط بين الإطار النظرى للإصلاحات وخططها وبرامجها التنفيذية، إذ إنه، وهذه الخطط والبرامج التنفيذية هى التى يجب أن تكون استجابة وتلبية لمطالب الشعب وتحقيقاً لاحتياجاته الفعلية واليومية.

- هل البرنامج العملى هو للدخول إلى السلطة الفاعلة فى المجتمع المدنى؟

* يمكن للبرنامج العملى أن يكون مؤثراً فى كلا الجانبين: السلطة الفاعلة والمجتمع المدنى أيضاً، لأنه من القضايا المهمة التى طرحها السيد خاتمى بشدة وكثافة وركز عليها كثيراً أن تيار الإصلاحات ليس محدوداً بالسلطة، ولا تقوضه السلطة كما أنه ليس مستقلاً عنها بشكل مطلق. وبناء على هذا، فإن هذا البرنامج العملى يمكن أن يكون مؤثراً فى كلا الجانبين شريطة ألا تطغى عليه البيروقراطية عند تطبيقه.

ست نقاط أساسية على الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠

طهماسب مظاهرى ■ أمروز (اليوم) ٣٠/ ١/ ٢٠٠٩

تعد دراسة وبحث الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ من جملة الموضوعات الاقتصادية التى يجرى تداولها اليوم فى الأوساط الشعبية والمؤسسات الحكومية الإيرانية. ولعلنا فى هذا السبيل، يجب علينا لزاما الالتفات إلى أهم النقاط المتعلقة بالميزانية وأهدافها، حيث إن هناك مواضع فى الأصول العامة لتنظيم الموازنة يجب مراعاتها، ومنها أن معدل الميزانية يتحتم الالتزام بها فى كافة الظواهر الاقتصادية، وكذا مسألة عجز الميزانية بالنسبة للميزانية ككل. والأهم، المؤشرات المرتبطة بتنظيم وتدوين الموازنة، كذلك عملية تركيبة عوائد الحكومة، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه العوائد تتأتى من ثلاث جبهات: "عوائد صادرات البترول"، و"العوائد الضريبية"، وسائر الدخول الأخرى، وتباعاً يتأسس على كل جزء من تلك العوائد مؤشرات التقييم؛ أى تقييم كيفية الخدمات، التى تتحملها الدولة فى الميزانية العامة.

وعادة تتوافر نفقات الميزانية الحكومية من عوائد متعددة، وفى حالة زيادتها كعجز فى الميزانية يتم تدبير تلك الزيادة من مصادر مختلفة، ومن أبرزها الاستقراض الشعبى (عبر طرح أسهم مشاركة)، أو من البنوك.

وعلى أية حال، تعد تلك النقاط - سالفة الذكر- من أبرز العناصر التى تعطى تصوراً كاملاً عن شكل الميزانية العامة لأى دولة.

ومن ناحية أخرى، هناك مؤشرات أخرى يتحتم أخذها فى الاعتبار إبان عملية تدوين الموازنة العامة، لاسيما تكاليف المشروعات الجارية، خاصة المشروعات العمرانية التى تحدد عقب دراستها وتقيم مدى مخصصاتها النهائية، وكذلك النظر إلى تكاليف المشروعات الكبرى، لاحتساب انتهاء نفقاتها

خلال الميزانية الجارية أم أنها ستبقى على هيئة ديون لميزانية العام المقبل. ومن الضرورى إدراك أن الأرقام التى يتم التصويت عليها والمتعلقة بالموازنة فى بدايات العام عادة ما تكون أقل من الأرقام الحقيقية الواقعة على الأرض. والمثال على ذلك ما حدث مع وزارة التربية والتعليم هذا العام، حينما تم التصويت على تخصيص ٧ آلاف مليار طومان (٩٤٥ طومان تعادل فى التداول الرسمى دولار أمريكى)، لوزارة التربية والتعليم، إلا أنها كانت فى حاجة فعلية إلى أكثر من ١١ ألف مليار طومان، وتباعاً تم تقديم اللائحة النهائية للتصويت عليها فى المجلس وفقاً للاعتبارات المذكورة، وبما لا يحقق العجز فى الميزانية.

ويذكر أنه قد بذلت محاولات حثيثة منذ خطة التنمية الثالثة لتحسين الميزانية العامة للدولة، وكذا ايراد تقييمات مبدئية فى مواد لائحة الميزانية فى المراحل الأولى لضمان تلافى أى اشكالات بعد ذلك. وعلى أية حال، فقد تضمنت لائحة الميزانية العامة لعام ٢٠١٠/٩، ست نقاط أساسية يجب الإطلاع عليها:

الأولى، أن تتعهد الحكومة الحالية حيال ميزانيات التربية والتعليم والصحة بتخصيص كافة المخصصات التى لم تدفع لهما خلال الميزانية الجارية أو دفع ديونهما.

الثانية، تحويل ديون العام الجارى إلى العام القادم (مع الأخذ فى الاعتبار أن بداية العام الإيرانى الهجرى شمسى تتوافق مع ٢١ مارس) وستظل النفقات المخصصة لكافة الأجهزة تدرس على مدار العام فى إطار اللائحة حتى لا تكون نسبة العجز فى الميزانية غير واقعية.

الثالثة، على الحكومة أن تنتهى من مسألة الديون فيما يتعلق بالمشروعات العمرانية وتسديدها بالطرائق المتعددة الميسرة سواء للجهات الشعبية أو الوحدات الإنتاجية والصناعية للحيلولة دون إلحاق الأضرار بأى من هذه الجهات.

الرابعة، إعادة النظر فى العوائد الناجمة عن تصدير البترول وتنظيمها بشكل يحقق الناقص من عجز الميزانية، مع تأمين ذلك أيضا من الاحتياطى النقدى، خاصة بعد الهزات الجارية بسبب انخفاض الأسعار العالمية للبترول.

الخامسة، العمل على إصلاح نظام الدعم القائم، بما فى ذلك من تداعيات مباشرة على تقليص العجز فى الميزانية.

السادسة، متابعة التوصيات التى طرحت فى هذا الصدد، من أجل القضاء على كافة المشكلات التى كانت تتفجر مع مناقشة الموازنة العامة. والأهم، مراجعة النظام المعمول به فى البنك المركزى والمتعلق بكيفية الاستفادة من الاحتياطى النقدى، وكذا مسألة القروض والضمانات ومحاولة ثبات العملة.

وأخيرا، نأمل من المسئولين ونواب المجلس المحترمين أخذ ما ورد آنفا فى الاعتبار خلال مناقشة لائحة الموازنة العامة الجديدة وقبيل تدوينها، وذلك كمحاولة للتصدى للتداعيات التى قد تنشأ من الأزمة المالية العالمية، وكذا لإصلاح المشكلات الاقتصادية القائمة.

تدعيات الهجمات الإرهابية شرق البلاد

اعتماد (الثقة) ٢٠٠٩/١/٣١

طالب قائد قوات أمن رادان بدخول قوات الشرطة الإيرانية إلى باكستان من أجل الإطاحة بالمتمردين، وخلال حواره مع وكالة أنباء فارس أشار إلى ما أقدم عليه المتمردين من عمليات خلال الأيام الماضية عبر الحدود الإيرانية الباكستانية، الأمر الذى أوقع عددا من الشهداء فى صفوف الشرطة الإيرانية، مضيفا: "إن هذا الوضع الخطير لا يمكن تحمله، وإذا سمحت لنا باكستان بدخول أراضيها فإننا مستعدون لتدمير المتمردين وإبادتهم عن آخرهم."

قائد قوات أمن رادان الذى ألقى باللائمة على قوات حرس الحدود الباكستانية، معتبرا أنها لا تمتلك القدرات اللازمة لدحر هؤلاء المتمردين، نفى وجود أى علاقة بين منفذى تلك الهجمات وجماعة "ريجي"، لكن بعض وكالات الأنباء أعلنت على لسان جماعة "عبد الملك ريجي" أن تلك الجماعة هى من قامت بتنفيذ عملية زرع الألغام أمام شاحنتين إيرانيتين محملتين بجنود من الشرطة الإيرانية مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا بالشاحنتين."

لا نريد الإذن:

بالرغم من أن قائد شرطة رادان طالب فى رد فعله على تلك العمليات باستئذان باكستان من أجل تصدى قوات الشرطة الإيرانية لهؤلاء المتمردين فى المناطق الحدودية، إلا أن "عباسعلى نورا" نائب مدينة "زابل" فى مجلس الشورى الإسلامي، كان له رد فعل أكثر تشددا عندما رفض استئذان

باكستان قائلا: "السبيل الوحيد لمواجهة هؤلاء المتمردين والجماعات الإرهابية شرق الدولة، يتلخص فى دخولنا الأراضى الباكستانية دون إذن من باكستان وتدميرهم عن آخرهم."، ويرى "عباسعلي" أن الحكومة لا يمكنها دخول الأراضى الباكستانية بسبب المعاهدات الدولية، وأن المتمردين يستغلون ذلك لأقصى درجة، ومن ثم إيران ليست فى حاجة إلى إذن من باكستان، وأن المعاهدات الدولية لن تقف حائلاً أمام القضاء على تلك الجماعة الإرهابية.

لم يكن نائب زابل الوحيد الذى يؤيد تصريحات رادان بدخول قوى الشرطة الإيرانية الأراضى الباكستانية، حيث تحدث محمد كريم عابدى عضو لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى قائلا: "نحن نعلم أن لدينا الحق فى دخول الأراضى الأفغانية والباكستانية، وفى دحر تلك الجماعة الإرهابية."

جدير بالذكر أن هجوم جماعة "ريجي" مؤخرا يمثل الهجوم الثانى خلال شهر واحد على قوى الشرطة الإيرانية، وبالرغم من تضارب الأنباء بشأن الهجوم الأول إلا أنه هجوم أوقع خسائر فى الشرطة الإيرانية عندما استهدفت تلك الجماعة مخفرا للشرطة بسيارة مفخخة فى "بلوتشستان".

جدير بالذكر أيضا أن جماعة جند الله الإرهابية التى تطلق على نفسها "حركة المقاومة الوطنية الإيرانية " والتى يتزعمها عبد المالك ريجي، كانت قد اختطفت تسعة من حرس الحدود الإيرانية منذ ثلاث سنوات مطالبة بإطلاق سراح بعض أعضائها كفدية، ثم قتلت ما لا يقل عن ٢١ شخصاً فيما عرف بحادث تاسوكي، عندما ارتدى أعضاء الجماعة زى الشرطة وأغلقوا الطريق أمام السيارات المؤدى إلى مدينة "زابل" واقتادوا قائدى تلك السيارات، ثم أطلقوا عليهم الرصاص وفروا إلى الأراضى الأفغانية والباكستانية.

ويمكن القول إن اعتقال شقيق زعيم الجماعة فى باكستان والمسئول عن هذا الحادث كان له تأثير واضح على نهج تلك الجماعة، فبعد أن أعلنت الشرطة الباكستانية القبض على "عبد الحميد ريجي" و ١٥ شخصاً من أعضاء جند الله، حاول "عبد الحميد ريجي" الاعتماد على مستندات تؤكد انتماؤه لباكستان، لكن جهود السفارة الإيرانية فى إسلام آباد نجحت فى إعادته إلى إيران، وبعد يوم واحد من تسليمه لإيران شن أعضاء تلك الجماعة هجوما على مخفر للشرطة فى "سراوان" واحتجزوا ١٦ ضابط شرطة، الإجراء تم تصنيفه على أنه إجراء احترازى حتى تقوم الحكومة الإيرانية بتسليم أعضاء الجماعة المعتقلين لديها، الأمر الذى رفضته الحكومة الإيرانية، حيث رفضت الحكومة الإيرانية المساومة، فقامت الجماعة بقتل ضابطين إيرانيين مهددة بقتل باقى الرهائن المحتجزين، وبالرغم من الفيلم الذى سلمته الجماعة بشأن مقتل باقى الرهائن إلا أن تلك الأنباء لم يتم التأكد منها حتى الآن.

الهجمات المتتالية من جماعة ريجي أثارت حفيظة مسئولى الأمن والنواب الإيرانيين مؤخرا، مطالبين الحكومة الباكستانية بالسماح للشرطة الإيرانية بتعقب تلك الجماعة الإرهابية، ومن ثم يجب الانتظار، وترقب رد فعل باكستان على هذا الطلب.

المثقفون الإيرانيون وموضوع يسمى إسرائيل

تابناك (المنبر) ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩

أجرى المرحوم أحمد اللهيارى فى اليوم الثلاثين من الحرب الإسرائيلية على حزب الله مقارنة بين رد فعل النخبة الإيرانية على حرب الأيام الستة وإسرائيل ورد فعلها على حرب حزب الله والنظام الصهيونى عام ٢٠٠٦، وفى ذكرى أحمد اللهيارى الكاتب والشاعر الإيرانى المعاصر الذى توفى منذ عام نتقدم بعرض تلك المقارنة التى ورد بها:

"فى يونيو من عام ١٩٦٧، ذهبت أنا ومحمد رضا فشاهي، وجلال سرفراز، وعليرضا نورى زاده إلى مقهى الفيروز الواقع بشارع نادرى الذى مازال قائما حتى الآن، كان يوم اثنين وكل اثنين كان يجتمع على هذا المقهى عدد من أعضاء جمعية الكتاب الإيرانية لعقد ملتقى أسبوعي، حيث نتناول الغذاء بشكل جماعى كما هو معتاد بعد فترة من النقاش.

فى ذلك اليوم وصلت أنا وأطفالى إلى مقهى الفيروز نحو الساعة ١١ صباحا، كان المقهى كما هو معتاد تصطف فيه المقاعد حول المناضد وكما هو معتاد أيضا جلسنا بانتظار المرحوم جلال آل أحمد وعدد من أعضاء جمعية الكتاب الإيرانيين، يجدر الإشارة إلى أن المقهى يتبع إمرأة بولندية وزوجها، ممن أجبرتهم الحرب العالمية الثانية على الخروج من بلادهم والعيش فى إيران، وكان عمرهما يتجاوز الثمانين إلا أنهما كانا عاشقين، تغمرهما السعادة والبشاشة.

بعد دقائق من وصولنا، وصل أيضا محمد على سبانلو، وإسماعيل نورى، وجلسا إلى جانبى أنا وفشاهى، وسرفراز،

ونورى زاده، والشهيد خسرو جلسرخى، الجميع تحدث بشأن الحرب بين العرب وإسرائيل، الحرب التى كانت الدول العربية مجتمعة أحد أطرافها بينما إسرائيل كانت الطرف المقابل، فى تلك الأثناء كان الرئيس المصرى جمال عبد الناصر زعيم الجبهة العربية، وكان أكثر الشخصيات العربية المحبوبة، وحينها كان الجيش المصرى يعد أقوى جيوش المنطقة بفضل الدعم المالى واللوجستى المقدم له من الاتحاد السوفيتى السابق، حينها وصلتنا أنباء بشأن احتلال إسرائيل لصحراء سيناء، وجزء من الأراضى الأردنية، ومدينة القدس، ومرتفعات الجولان بعد أن قصفت المطارات والقوات البرية المصرية، كان الوضع بصفة عامة مؤسف للغاية حتى إن العرب اضطروا للقبول بوقف إطلاق النار.

انضم إلى جمعنا فى تلك الأثناء جلال آل أحمد، ثم عبد الله أنوار، ثم شمس آل أحمد، وإسلام كاظميه، بعد دقائق من الحوار والنقاش توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه من أجل هزيمة إسرائيل ينبغى على العرب أولا القضاء على الصهيونية فى قصورهم الملكية وإماراتهم، واتفقنا فيما بيننا على بذل أقصى ما نستطيع بوصفنا أعضاء جمعية الكتاب الإيرانيين من أجل الوقوف بجانب القضية الفلسطينية والدفاع عنها كل فيما لديه من مقالات أو صحف، وفى هذا الصدد اقترح عليرضا نورى القيام بترجمة أشعار شاعر فلسطينى يعانى من الغربة، ونشرها بشكل متوالى فى صحف أسبوعية وشهرية، ومن ثم جمعها فى كتاب بعنوان أدب المقاومة الفلسطينية.

أما المرحوم جلال آل أحمد فقرر ترجمة ونشر كتاب حول الصهيونية بقلم يهودى كشف عن أسرار الصهيونية السياسية، تلك الكتب والمقالات تركت أثراً بالغاً فى الأوساط الإيرانية وحققت شهرة ومبيعات بنسب عالية جدا.

بعد عدة أيام اجتمعنا كالمعتاد، وبينما ذهبنا لتناول وجبة الغداء فى مطعم الريفيرا بشارع قوام السلطنة، إلا أن أحدا منا لم يعد لديه النشاط والحيوية المعتادة كل يوم اثنين، كان ذلك بسبب وفاة جمال عبد الناصر الحدث الأصعب فى تلك الأثناء بالنسبة لجميع المسلمين، ومن ثم توجهت وعدد كبير من جمعية الكتاب الإيرانيين إلى السفارة المصرية فى شارع قوام السلطنة وقدمنا واجب العزاء.

مرت فترة طويلة تقارب الأربعين عاما على حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل، الحرب التى عجز خلالها العرب البالغ عددهم حينها أكثر من مئة مليون شخص، عن التصدى للنظام المحتل للقدس على مدى ستة أيام، لكن اليوم وبفضل الثورة الإسلامية التى أرسى دعائمها وأركانها الإمام الخمينى، تمكن شيعة حزب الله فى جنوب لبنان من الصمود أمام الاحتلال الصهيونى بكل ما أوتى من قوة لمدة تزيد على ثلاثين يوما.

نعم هم الإسرائيليون الذين هزموا الدول العربية مجتمعة فى حرب الأيام الستة، هم من عجزوا مؤخرا عن اختراق صفوف حزب الله بالرغم مما أوتوا من قوة وآلة تدميرية، مصداقا لما جاء فى كتاب الله الكريم: "إن الأرض يرثها عبادى الصالحون".

الأزمة المالية والاستيراد العشوائى

جمهورى اسلامى (الجمهورية الإسلامية) ١٢/٢/٢٠٠٩

ألقت التبعات الناجمة عن انخفاض سعر النفط بظلالها الثقيلة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، وإذا كانت هذه الدول قد استطاعت تحقيق دخل كبير من خلال بيع النفط بأسعار تجاوزت المائة دولار للبرميل، والإنفاق بسخاء أكبر فى الفترة الماضية، هى الآن مجبرة مع انهيار أسعار النفط على الاعتماد على احتياطى العملة الصعبة لديها لتوفير موارد تغطى نفقات الموازنات العامة لديها، بل ستكون مجبرة كذلك، على إعادة النظر فى المشروعات التنموية وارداتها ونفقاتها الجارية.

فى خضم هذه الأزمة، هناك دول استطاعت من خلال تمتعها بقدر أكبر من الاعتماد على النفس فى التعامل مع التبعات الناجمة عن تذبذب أسعار النفط أن تقلل حجم الخسائر المتوقعة، بل ومنعها من خلال خطط وقائية.

السؤال المهم هنا، ماهو وضع إيران فى هذه الأزمة؟، وما الخطة التى وضعتها للتعامل مع هبوط سعر النفط، خاصة أن الدلائل تشير إلى أن الوضع الحالى لم يكن فى حسبان الحكومة الإيرانية؟ الحقيقة أن المسئولين الإيرانيين كانوا غافلين عن حدوث الواقع الحالى، لأن الرئيس كان قد توقع فى الأشهر السابقة أن يتجاوز سعر النفط المائتى دولار.

هذا التوقع أو التقييم من رئيس الجمهورية لابد أنه كان

يستند إلى آراء المستشارين وخبراء الاقتصاد والنفط المقربين من رئيس الجمهورية، وهذا يعنى أن رجال الحكومة الإيرانية كانوا يتوقعون العيش فى ظل ارتفاع العائدات النفطية فى المرحلة الحالية.

يشير الأداء الاقتصادى للحكومة الإيرانية، خاصة فى قطاع الواردات إلى وجود نوع من التفاؤل الواضح فيما يتعلق بعائدات النفط ، وهذا التصور أدى إلى اعتقاد مراكز صنع القرار الإيرانى فى أنه لا توجد حاجة إلى تقليص حجم الواردات الإيرانية.

طبقا للإحصائيات المنشورة عن واردات إيران فى السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ حجم الواردات ٤٥ مليار دولار، وإذا قدرنا الواردات غير الرسمية بمعدل ١٥ مليار دولار، يصل مجموع الواردات الإيرانية إلى ٦٠ مليار دولار. وعلى الرغم من أن السنة المالية الحالية لم تنته بعد، لكن إذا أخذنا بالشواهد الموجودة فإن حجم الواردات الإيرانية إذا لم يزد عما كان عليه فى العام الماضى فإنه حتما لن يقل عنها. على هذا النحو، السؤال الأساسى لدينا الآن هو: هل من الصواب إتباع مثل هذه السياسة فى توسيع حجم الواردات فى ظل انهيار أسعار النفط العالمية.

فى السنوات الماضية تم تحديد سعر ثابت لتقدير مبيعات النفط الداخلة فى موارد الموازنة لتقليل الأضرار الناجمة عن تذبذب سعر النفط على اقتصاديات الدول النفطية. ومن خلال الفرق بين السعر التقديرى الثابت المعتمد فى الموازنة والسعر الحقيقى الذى بيع به النفط، استطاعت إيران تكوين احتياطى نقدى احتفظت به فى صندوق احتياطى النقد الأجنبى، وكان هذا الإجراء إجراءً واعياً لتحجيم الآثار الناجمة عن تذبذب سعر النفط أثبت بشكل عملى أن مراكز صنع القرار فى إيران لها نظرة مستقبلية.

الآن فى ظل الظروف التى ألمت بنا ووصول سعر النفط إلى أقل من السعر التقديرى الثابت، وعدم تحقق الدخل المتوقع من بيع النفط، ينبغى علينا توفير العجز الذى سيحدث فى موازنة عام ٢٠٠٩ من صندوق احتياطى النقد الأجنبى، لكن هل يوجد فى الصندوق رصيد يطابق التقديرات السابقة؟ وهل هذا الرصيد مثلما قال رئيس الجمهورية فى حوار تليفزيونى منذ عدة أيام مطمئناً الشعب الإيرانى أنه يكفى لتلبية احتياجات إيران على مدار عدة سنوات قادمة؟ وفى نفس الحوار التليفزيونى اعتبر الرئيس الإيرانى هذا الرصيد أمراً سرياً غير قابل للإعلان، ولكن وزير الاقتصاد والخزانة وبعض المسئولين المعنيين أعلنوا أن الرصيد يبلغ ٢٥ مليار دولار.

إذا كان هذا الرقم صحيحا، فهناك تناقض بين هذا التصريح، وتصريح الرئيس بأنه يكفى لتلبية احتياجات إيران لعدة سنوات قادمة، خاصة أن الرئيس الإيرانى قد أعلن أيضا أنه يمكن إدارة البلاد حتى فى حالة وصول سعر النفط إلى ٨ دولارات أو ٥ دولارات، ثم عدل هذا التصريح وأعلن أنه لا توجد مشكلة فى إدارة البلاد حتى ولو وصل سعر بيع النفط إلى الصفر.

لكن السؤال المنطقى هنا، كيف يمكن حدوث مثل هذا الأمر مع واردات سنوية تبلغ ٦٠ مليار دولار؟ المتوقع أنه عندما يتوافر لدينا نقد أجنبى نستورد بـ ٦٠ مليار دولار سنويا، وعندما لا يكون لدينا هذا النقد نتصرف على نحو آخر، لكن حتى هذا التصرف لا يعد تصرفا منطقيا ومسئولا فى دولة يبلغ عدد سكانها ٧٥ مليوناً، وتطمح إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، لأنه لم يكن يصح من الأساس توجيه موارد الدولة إلى ساحة تنافس الاستيراد الاستهلاكى، وكان الأولى توجيه تلك الموارد إلى الصناعات الرئيسية مثل صناعات السكر والنسيج والصلب، والتى هى حاليا على وشك الإفلاس، لقد وجه الجميع أنظارهم إلى الموانئ وما يصل إليها من واردات، ثم نقول أن عهد التقشف قد بدأ، وينبغى أن نربط الأحزمة. فى خضم هذه الأحداث طرحت عدة تفسيرات ينبغى الاهتمام بها.

بعض مسئولى الحكومة فى تفسيرهم لوصول الواردات الإيرانية العام الماضى إلى ٦٠ مليار دولار، والتنافس غير المنطقى على زيادتها باضطراد مستمر، أشاروا إلى الوضع السياسى غير المستقر بالمنطقة، ووجود أعداء مستترين لإيران، واحتمالية تطبيق عقوبات اقتصادية أشد على إيران. ومن خلال هذا الوضع سعى الصينيون إلى إغراق إيران بسلع لا تعد ولا تحصى.

لا أحد يشك فى عداوة الاستكبار العالمى للإسلام والثورة وإيران على وجه الخصوص، ولا يمكن إنكار وجود نوع من الغموض فى تصرفات الأطراف المعادية لإيران.

من خلال مطالعة قائمة الواردات الإيرانية والسلع المستوردة المدرجة فى هذه القائمة المطولة، يمكن بسهولة إدراك أن التفسير السابق الذى قاله بعض المسئولين الإيرانيين لتزايد حجم الواردات ما هو إلا تغطية إعلامية لتقليل حساسية الرأى العام الإيرانى تجاه تزايد الواردات الأجنبية.

يقينا، إذا كانت هناك دولة توشك على التعرض لتهديدات خارجية، وفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها، فإن ما لديها من نقد أجنبى يعد بمنزلة الدماء فى شرايين اقتصادها، فكيف يمكن إهداره على هذا النحو وإثراء صناعات الدول الأجنبية به؟ هل تقوم دولة معرضة لتهديدات خارجية، وعقوبات اقتصادية باستيراد فواكة ومحاصيل بستانية حتى يعتاد شعبها على استهلاك فواكة فى غير مواسمها؟ الطبيعى

أن تقوم الدولة المعرضة لعقوبات اقتصادية باستيراد سلع إنتاجية أو سلع أساسية، لا أن تتحول إلى معرض لمنتجات الدول الأخرى.

ينبغي علينا أن نسأل: من الذى يجرؤ اليوم على الاستثمار فى إيران، وتشغيل خط إنتاج واحد دون أن يخشى أن يقع ضحية لسيل الواردات الهابط على إيران، وبالتالى يفقد استثماراته ورأس ماله؟

إن القاعدة العريضة من الشعب الإيرانى تفضل الآن إيداع مدخراتها فى البنوك على أن تقوم بمشاريع إنتاجية على الرغم من تخفيض سعر الفائدة، وهذا نتيجة لعدم استقرار الوضع الاقتصادى الإيرانى الذى لا يوفر أى ضمانات للأنشطة الإنتاجية.

يبدو الآن مع انهيار سعر النفط أن إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية الإيرانية، خاصة تنظيم التعريفات الجمركية، سيكون لصالح تدعيم الصناعات الداخلية، كما ينبغى تغيير قائمة الواردات الإيرانية بحيث توضع السلع الإنتاجية الرأسمالية على رأس القائمة، لأن استمرار الواردات الإيرانية على نفس نهج العام الماضى أمر لا يمكن تبريره، ولا يمكن استمراره.

استعراض الاقتدار الوطني

رسالت (الرسالة) ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٩

كل افراد الشعب الايراني سيأتون يوم غد ليجددوا البيعة مع الامام الخميني ومع شهداء الثورة الإسلامية وليقولوا للعالم اجمع إن الثورة الإسلامية اقوى من ذي قبل واكثر حيوية ونشاطاً لتطبيق اهدافها ومبادئها الإسلامية والانسانية.

ان الشعب الايراني وخلال العقود الثلاثة الماضية خرج كل عام وبحماس منقطع النظير في ذكرى إنتصار الثورة ليجدد الوفاء للإمام الخميني ويخلق صوراً عظيمة من المشاركة والوحدة والاقتدار الوطني.

ان الثورة الإسلامية نجحت الى حد بعيد في تطبيق اهدافها السامية هي الاستقلال والحرية واقامة جمهورية اسلامية متطورة تواكب الركب العلمي والتقني والصناعي في الدول الكبرى رغم كل الضغوط والازمات التي اختلقتها هذه الدول ضد ايران.

كما ان الجمهورية الإسلامية وبالاعتماد على القدرات الذاتية والارادة الوطنية قطعت اشواطاً جبارة في التطور العلمي والصناعي والتقني كالملف النووي السلمي واطلاق القمر الصناعي الى الفضاء واصبحت قدوة لكل الشعوب المتحررة في العالم التواقة للاستقلال والحرية والتحرر من نير الاستبداد والاستعمار.

لقد قلبت الثورة الإسلامية المعادلة العالمية التي سادت العالم قبل عدة عقود وهي الانقسام بين كتلتين شرقية وغربية ولم يكن مسموحاً لأحد ان ينفرد خارج السرب.

ولم يكن مستغربا ان تقف القوتان الكبيرتان الشرقية والغربية ومن معهما ضد هذه الثورة الإسلامية الفتية وتدبران مؤامرات وضغوط وازمات عديدة ضدها.

لكن الثورة الإسلامية وبالاعتماد على قدراتها الذاتية والوطنية أجهضت كل هذه المؤامرات بل تمكنت من استغلال هذه الضغوط لتحقيق استراتيجيتها في الاكتفاء الذاتي. وليس خافياً على احد الانجازات التي تحققت في المجالات العلمية والصناعية والتقنية والاعتماد على الطاقات الوطنية.

ان مواقف ايران الحكيمة والمبدئية اثبتت ان سياسة الترهيب والترغيب او العصا والجزرة باتت فاشلة وان السبيل الوحيد للقوى الغربية يكمن في الاعتراف الواضح بسيادة واستقلال ايران وحقها المشروع في امتلاك جميع التقنيات التي تلائم الحياة العصرية للشعوب الحرّة.

ان الانجاز السياسي للثورة الإسلامية يكمن في افشال المشروع الصهيوني في المنطقه والذي اريد منه بأن يكون اداة وقوة مهيمنة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتهم.

ويجب دعوة العالم الاسلامي والعربي للوقوف الى جانب ايران التي ستبقى حريصة على مصالح اشقائها والوقوف الى جانبهم في السراء والضراء حسب هذه الصحيفة.

خمسة تحديات اقتصادية تواجه الرئيس الإيرانى القادم

محمد طاهرى- مهدى نوروزبان ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية)٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩

تستعد إيران منذ فترة طويلة لإجراء واحدة من أهم الاستحقاقات الانتخابية وهى الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى يونيو القادم، وتنبع أهمية هذه الانتخابات ليس فقط من أهمية المتنافسين عليها والتطورات السياسية التى سيترتب عليها فوز أى مرشح لهذه الانتخابات لكن تنبع أهميتها أيضاً من جملة التحديات الاقتصادية التى ستواجه الرئيس الإيرانى القادم. من هذا المنطلق كان هذا الحوار الذى أجرته صحيفة اعتماد ملى (الثقة الوطنية) مع الدكتور مسعود نيلى، وهو أحد خبراء الاقتصاد الإيرانيين المدافعين عن الاقتصاد الحر، وعمل لفترة طويلة فى هيئة الخطة والموازنة، وكان آخر المناصب التى تولاها رئيس الإدارة الاقتصادية بهيئة الخطة والموازنة إلى جوار الدكتور محمد على نجفى، وبسبب اختلافهما مع رجال الاقتصاد فى الحكومة الأولى للسيد خاتمى قدما استقالتهما، كانا بخفى ونيلى هما اللذان وضعا مشروع الخطة الثالثة للتنمية، وبسبب اختلاف فى وجهات النظر حول تحديد سعر الصرف تمت إقالتهما، وكان يصران على رفع سعر الصرف فى مرحلة تنفيذ الخطة الثالثة للتنمية. ويرأس الدكتور نيلى حاليا كلية الاقتصاد بجامعة شريف، ويعتقد أن الرئيس الإيرانى القادم سيواجه خمسة تحديات كبرى فى الإدارة الاقتصادية للبلاد.

وفى حواره هذا يتحدث عن مخاوفه بشأن مستقبل الاقتصاد الإيرانى.

– لقد صرحتم فى السابق أن للاقتصاد الإيرانى ظروفاً خاصة فلماذا تؤمن بهذه المقولة؟ وما الفرق بين الانتخابات الرئاسية القادمة عن سابقاتها من ناحية البرامج الاقتصادية للمرشحين؟

* حقيقة الأمر أن الظروف الحالية، هى الأكثر اضطرابا للاقتصاد الإيرانى منذ قيام الثورة، لأن الاقتصاد الإيرانى يعانى من التدهور فى خمسة مجالات فى وقت واحد.

بعد نهاية الحرب مع العراق ومشكلات تلك المرحلة، خاضت إيران معركة انتخابات رئاسية فى عام ١٩٨٩، وكان محور التنافس الانتخابى إعادة البناء ومعالجة أوجه القصور.. وبعد أربع سنوات، أى فى عام ١٩٩٣ كانت إعادة البناء ومواصلة السياسات السابقة المحور الأساسى للانتخابات الرئاسية أيضا، والنتيجة أن المحيط العام لإيران تشكل على نحو يجعل الشعب الإيرانى يتوقع على الدوام استمرار سياسة إعادة البناء. وفى مرحلة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ كان الشعب الإيرانى الذى تمتع بظروف أفضل من الناحية الاقتصادية قد أبدى نوعا جديدا من المطالب، إذ طلب تنمية سياسية تتحقق بالتوازى مع التنمية الاقتصادية، وأعتقد أن الاهتمام بالتنمية السياسية قد خلق آفاقا جديدة استمرت حتى انتخابات عام ٢٠٠١ الرئاسية.

فى عام ٢٠٠٥ حدث اختلاف ضئيل عن السابق، وهو أن هذه المرحلة اقترنت بزيادة عائدات النفط ، حيث ارتفع سعر النفط على نحو لم يحدث من قبل. وبناء عليه، ظهر شعار إثراء موائد الإيرانيين بعائدات النفط.

بناء على هذا، يبدو أنه فى كل دورة انتخابية لرئاسة الجمهورية ينظر كل شخص لمرحلة السنوات الأربع السابقة ويتطلع لمرحلة أفضل على كل الأصعدة، ومن ثم ينبغى على عامة الناس والخبراء السياسيين، وكذلك المرشحين أن يدركوا الاختلاف الكبير بين المرحلة الحالية والمرحلة السابقة التى انقضت منذ أربع سنوات.

– فى أحد تصريحاتك أشرت إلى عدم استقرار قطاعات عدة فى الاقتصاد الإيرانى، وقلت إن السنوات الأربع القادمة ستكون بالغة الصعوبة على اقتصاد إيران لأن أداء الحكومة الإيرانية فى السنوات الأربع الماضية لم يفتح أى آفاق إيجابية أمام الاقتصاد الإيرانى، فى رأيك ماهو القطاع الاقتصادى الذى أضيئ مصباح الخطر بالنسبة له، وفى أى المجالات يحتمل حدوث أزمة اقتصادية؟

* كما تعلم أنه منذ عام ٢٠٠٢ بدأت زيادة أسعار النفط حتى إنه خلال العامين الماضى والحالى وصل سعر النفط إلى أعلى سعر له فى تاريخه، لكن هذا الأمر قد انقلب فى الاتجاه المعاكس خلال الأشهر القليلة الماضية، واتخذت أسعار النفط منحنى الهبوط، بالإضافة إلى أن محللى سوق النفط يقولون إنه لا يوجد احتمال لارتفاع سعر النفط فى العامين القادمين على النحو الذى حدث فى السنتين السابقتين بسبب الركود الاقتصادى الحادث من جراء الأزمة المالية العالمية. وبناء عليه، فالرسالة الواصلة إلينا من الاقتصاد العالمى وسوق النفط، هى عدم الزيادة فى عائدات النفط.

كما تعلم، الميزانية فى الاقتصاد الإيرانى هى أهم أداة للحفاظ على المكانة السياسية والاجتماعية للسياسيين، والمفهوم العام

لدى السياسيين عن أداة الموازنة العامة أنه يمكن زيادة مستوى القبول الشعبى لهم عن طريق دمج العمل السياسى بالموازنة العامة، ولهذا السبب فإن الميزانية العامة فى إيران تعرض عملية تدوينها بإسهاب وتفصيل تام.

على مدار السنوات الماضية مع زيادة عائدات النفط لم يتم إنفاق الموارد المالية المتاحة بشكل مناسب. بالإضافة إلى هذا، تعاظم دور البعد الاقتصادى فى الثقافة الانتخابية.

على سبيل المثال، يدرك المرشحون للانتخابات أن الآلية الوحيدة لزيادة مكانتهم بين الناخبين هى الميزانية، لذا يقدمون أثناء حملاتهم الانتخابية وعوداً لزيادة حجم الميزانية، ونادراً ما يشيرون فى برامجهم الدعائية إلى تنمية سوق رأس المال والخصخصة وتحرير الاقتصاد.

أما ما يتعلق بالاختلاف بين الانتخابات الرئاسية القادمة وما سبقها من انتخابات، ينبغى أن أشير إلى أنه فى المرات السابقة كان يشار دائماً إلى احتمالية ارتفاع سعر النفط، لكن هذا لم ولن يحدث فى الانتخابات القادمة، وكذلك لن يشار إلى زيادة حجم الموازنة العامة أو ميزانية التعمير على وجه الخصوص، لأن عائدات النفط هى المورد الأساسى للميزانية الإيرانية، ومن المتوقع أن نواجه عجزاً ضخماً فى الميزانية الإيرانية عام ٢٠٠٩.

- هل يعنى هذا أن عجز الموازنة سيكون أكبر تحدى يواجه الرئيس الإيرانى القادم؟

* عجز الموازنة أحد التحديات الخمسة الكبرى للرئيس الإيرانى القادم، لكن أود أن أشير أولاً إلى التحدى الثانى، وهو ميزان المدفوعات الخارجى. إيران فى السنوات الثلاث الماضية زادت من حجم وارداتها بشكل كبير، ولفترة طويلة كان متوسط دخل إيران من العملة الأجنبية من بيع النفط يتراوح ما بين ١٨ مليار دولار و٢٠ مليار دولار، لكن عندما زادت عائدات النفط ووصلت ما بين ٧٠ و٨٠ مليار دولار، وجدنا السلع المستوردة تغزو كل مجالات الحياة اليومية فى إيران، ووصلت قيمة الواردات السنوية لإيران إلى ٦٠ مليار دولار، وبالطبع كان لهذا الأمر عواقب وخيمة على كافة مجالات الإنتاج فى إيران. ما أريد أن أشير إليه هو أن الواردات العشوائية مع تقلص الصادرات سيؤدى إلى إحداث عجز ضخم فى ميزان المدفوعات، وعلى مدار السنوات التى كان فيها سعر النفط مرتفعاً كان يتم تغطية الفارق بين الواردات والصادرات عن طريق عائدات النفط، لكن عندما تنخفض عائدات النفط بشدة، ما هو المورد الذى يتم من خلاله تغطية هذا العجز.

يمكن للبعض أن يجيب على هذا التساؤل بأنه تم فى السنوات الماضية رفع حجم الصادرات الإيرانية كذلك، لكن حتى لو قبلنا مسألة زيادة حجم الصادرات، فذلك راجع إلى ارتفاع سعر النفط أيضاً لأن المنتجات البتروكيماوية ومشتقات النفط تدخل فى حساب الصادرات السلعية الإيرانية، وهو ما ستحرم منه إيران فى السنوات القادمة.

- ما هو حجم الموارد الإيرانية المتوقعة من بيع النفط فى المرحلة القادمة، وأثر ذلك على الموازنة العامة؟

* إذا أفترضنا أن سعر النفط سيكون فى حدود ٤٠ دولاراً للبرميل، سيكون لدى إيران فى العام القادم ٣٢ مليار دولار من الصادرات النفطية ونضيف عليها ١٠ مليارات دولار من الصادرات غير النفطية، وبالتالى سيبلغ مجموع الصادرات الإيرانية نحو ٤٥ مليار دولار. على هذا النحو إذا كانت واردات العام القادم ستبلغ ٧٠ مليار دولار، ستواجه إيران عجزاً فى ميزان المدفوعات قدره ٢٥ مليار دولار. نعم تستطيع الحكومة تغطية هذا العجز من إحتياطى البنك المركزى، لكن لا يمكن مواصلة هذه السياسة، وسيكون الاختيار الأول لديها زيادة سعر الصرف.

من الممكن أن تتبع الحكومة الإيرانية سياسات استيراد مطابقة لسياسات سنوات الحرب باتباع نظام الحصص الاستيرادية، والتخلى عن توحيد سعر الصرف بجعل سعرين للصرف أحدهما حر والآخر حكومى. وبناء على ما سبق، سيواجه الرئيس الإيرانى القادم تحدى عجز ميزان المدفوعات بكل تأكيد.

- التحدى الثالث؟

* التحدى الثالث للرئيس القادم يتلخص فى النظام البنكى، تعلم أن حجم النقد المطروح فى السوق قد زاد على مدار السنوات الثلاث السابقة بقدر لم يحدث من قبل، وأدى ذلك إلى حدوث عواقب وخيمة على الاقتصاد الإيرانى، ويعود جزء كبير من أسباب زيادة النقد إلى زيادة ميزانية الدولة، لأن الحكومة كانت تبيع العملة الأجنبية المتحصلة من بيع النفط إلى البنك المركزى، والبنك المركزى يزيد من ضخه للنقد فى عجلة الاقتصاد، الأمر الذى لم يستطع الإنتاج المحلى الإيرانى تحمله، كما أن جزءاً من هذه الأموال احتفظ بها البنك المركزى فى احتياطيه، وهذا الاحتياطى أدى إلى زيادة الرصيد النقدى الذى أدى إلى زيادة التضخم.

بناء على هذا، أحدث جزء من النمو النقدى فى السنوات الماضية أثراً عكسياً على نمو الميزانية، لكن إلى جوار هذا الأمر، اتبعت الحكومة الإيرانية سياسة أخرى كان لها أثر بالغ على زيادة النقد، وهى سياسة تخفيض سعر الفائدة البنكية، والتى اتبعت طوال السنوات الثلاث الماضية كدستور عمل للبنوك الإيرانية.

إن قرار الحكومة الملزم بخفض سعر الفائدة البنكية إلى ١٢٪ فى نفس الوقت الذى وصل فيه معدل التضخم إلى ٢٥٪ يجعل سعر الفائدة البنكية الحقيقى يبلغ ١٣٪. ومن خلال هذا

الوضع تأخذ الحكومة ١٣٪ من الودائع لتدفعها للمقترضين كتسهيلات بنكية. ومعروف أن زيادة الودائع البنكية يقلل معدل التضخم، والوضع السابق يقلل الدافع للإيداع فى البنوك، وبالتالى ينخفض حجم الودائع، وتواجه البنوك فجوة بين الموارد والنفقات، وهو ما حدث بالفعل فى إيران.

كل ما سبق ذكره، يحدث بشكل متتابع حتى تضطر البنوك فى النهاية إلى الاقتراض من البنك المركزى، وهذا الأمر سيحدث ضغطاً مضاعفاً على المركز المالى لها. أشير فى نفس المجال إلى أن زيادة النقد فى السنوات الماضية راجعة إلى عاملين: الأول زيادة حجم الموازنات السنوية، والثانى عدم التعادل فيما بين نفقات وموارد البنوك والذى حدث نتيجة لتخفيض سعر فائدة الإقراض.

- فى العام الماضى أعلن مسئولو الحكومة الإيرانية أن زيادة النقد لا يمكن أن يكون لها أثر على معدل التضخم، فهل يستطيعون تكرار هذا الكلام الآن مع انخفاض سعر النفط وتقلص موارد الدولة؟

* أود أن أشير إلى نقطة هامة وهى أن زيادة العائدات النفطية فى السنوات الثلاث الماضية أدت إلى ازدهار الاقتصاد الإيرانى بشكل مؤقت، كما أدت كذلك إلى عدم شعور السياسيين بأثر زيادة النقد على زيادة معدل التضخم، ولهذا السبب تجرأ السياسيون على القول بأنه لا توجد علاقة بين زيادة النقد وزيادة التضخم، وكانت نتيجة إتباع هذه السياسة حدوث زيادة ضخمة فى حجم ميزانيات الأعوام السابقة. على سبيل المثال، زادت الميزانية العامة للدولة فى عام ٢٠٠٥ بمعدل ٤٣٪، وزادت ميزانية التعمير فيها بمعدل ٦٣٪، وهذا الأمر جعل معدل نمو النقد بمقدار ٤٠٪، كما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم فى عام ٢٠٠٦.

ما حدث فى عام ٢٠٠٥ كان مطابقاً تماماً لما حدث فى عام ١٩٧٤، أى زيادة الدخل النفطى الذى أدى إلى زيادة النقد، وزيادة معدل التضخم فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦. وبناء عليه، فإن اتخاذ مثل هذه السياسات فى أى عصر سيؤدى إلى زيادة التضخم فى الاقتصاد الإيرانى.

- هل السياسات التى اتخذت للحيلولة دون زيادة اقتراض البنوك من البنك المركزى سياسة إيجابية، وتستطيع أن تقف فى مواجهة زيادة النقد؟

* العام الماضى قام البنك المركزى الإيرانى بإتباع سياسة تقشف كرد فعل على سياسة التمدد النقدى من قبل الحكومة، وقد منعت هذه السياسة بشكل فعلى البنوك التجارية من الاقتراض من البنك المركزى، لكن هذه السياسة اقترنت هذا العام بذرائع الحكومة لزيادة حجم الموازنة. ومن خلال ما تم ذكره، ستواجه البنوك الإيرانية عجزاً بين مواردها ونفقاتها.

- وما هو التحدى الرابع؟

هذا التحدى يتمثل فى الخلل فى معدلات استهلاك الطاقة. ففى عام ٢٠٠٤ قامت الحكومة الإيرانية بتثبيت سعر الطاقة. ولعل السبب الذى دفعها لذلك هو زيادة سعر النفط وزيادة دخل الدولة. وبناء على هذا، شعر الناس بذلك فى حياتهم اليومية. الحقيقة أننا فى هذه المرحلة رأينا زيادة فى الدخل السنوى للأفراد أدت إلى تزايد الإقبال على السلع الاستهلاكية والخدمات، وتثبيت أسعار السلع أدى إلى إقبال أكثر على الاستهلاك السلعى.

عندما تم تثبيت سعر الطاقة فى نفس الوقت الذى زاد فيه معدل التضخم فهذا يعنى أن الطاقة أصبحت أرخص بشكل نسبى، وبالتالى أصبح الإيرانيون غير مهتمين بالتوفير فى استهلاك الطاقة، وزاد معدل استهلاك الطاقة فى السنوات الماضية بشدة.

- ما هو تفسير قيام الحكومة والمجلس باتخاذ هذا القرار؟ وهل هذا القرار لم يخضع للدراسة من قبل الخبراء والسياسيين؟

* مع الأسف تم اتخاذ هذا القرار بناء على تحليل خاطئ للتضخم، وكان توقع السياسيين أنه إذا تم تثبيت سعر الطاقة مع تخفيض سعر الإقراض سينخفض معدل التضخم، وهذا التحليل له أساس حسابى، لكنه غير قائم على وقائع علم الاقتصاد، وقد رأينا أن هذه السياسات قد أدت إلى زيادة معدل التضخم من ١٢٪ فى عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٪، فضلاً عن أن هذا الأمر قد أدى إلى زيادة مفرعة فى معدل استهلاك الطاقة. ومن ناحية، أصبح من المستبعد القيام باستثمارات جديدة فى مجال الطاقة التى تستهلك داخلياً لأن نفقات الشركات المنتجة للطاقة قد زادت مع زيادة معدلات التضخم فى حين تم تثبيت سعر الطاقة، ولم يعد لديها فائض للقيام باستثمارات جديدة.

وإذا أضفنا إلى هذا الأمر موضوع الحظر الاقتصادى والمشكلات الدولية، نجد أن معدل نمو الاستثمار فى قطاع الطاقة الإيرانى قد انخفض فعلياً. ومنذ مدة طويلة لم يزد حجم إنتاج إيران من النفط عن ٤ ملايين برميل يومياً، فى حين يتزايد معدل الاستهلاك المحلى من النفط باستمرار، ونتيجة لعدم التوازن بين طرفى المعادلة السابقة، وهى تزايد الاستهلاك الداخلى، مع ثبات حجم الإنتاج نجد أن إيران ستواجه أزمة فى صافى الحساب التجارى فى قطاع الطاقة على الرغم من وجود احتياطيات ضخمة من الطاقة فى أراضيها، وهذا الأمر يثير تساؤلات حول مدى نجاح الإدارة الاقتصادية الإيرانية، وسبب الوصول إلى هذا الوضع المتردى فى دولة تملك ثانى أكبر احتياطيات نفطية فى العالم، ولماذا تضطر دولة مثل إيران إلى توزيع البنزين عن طريق كوبونات وحصص مقننة؟ لقد زاد معدل الاستهلاك إلى درجة أن الإنتاج الداخلى لا يستطيع أن يغطيه.

بعد ثلاثين عاما هل حققت الثورة الإيرانية أهدافها؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كان الشعار الذى رفعته الثورة بعد قيادة علماء الدين لها، هو الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وهو ما تحقق مع انتصار الثورة وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية، لكن الثورة ظلت متمسكة بهذا الشعار، ولم تغيره مع مرور ثلاثين عاما من عمر النظام، مما جعل معارضى النظام يحاسبونه على هذا الأساس، معتبرين أنه قد ارتد عن هذا الشعار، وتراجع تحقيق مبدأ الحرية أحد أهم المبادئ التى حملها الشعار، حيث أصبح النظام يمارس نوعا من الدكتاتورية التى تمنع ممارسة من ساهموا فى انتصار الثورة حقوقهم السياسية، بل والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح من لا يتجاوب مع سياسة الولى الفقيه مطرودا من النظام، فإذا أصر على ممارسة حقوقه التى أعطتها له الثورة، يتعرض للتصفية أو المحاكمة والسجن أو العزل، كما أن مبدأ الاستقلال الذى فسره شعار «لا شرقية ولا غربية» لم يتحقق هو الآخر، لأن النظام فى اتخاذه موقفا متشددا من التعامل مع الغرب، اتجه للتعامل الوثيق مع الشرق مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد استفادت هذه الدول من بطاقة إيران فى تعاملها مع الغرب، كما أن الاستقلال الاقتصادى والعلمى والصناعى لم يتحقق تماما لإيران. وفيما يتعلق بالجمهورية فإن المؤسسات التى أضيفت على مؤسسات النظم الجمهورية العالمية قد أفسدتها ممارساتها البعيدة عن روح الجمهورية الديمقراطية، مثل مجلس صيانة الدستور الذى يجعل الحكومة ذات محور واحد هو الأصوليون. يبدى الإصلاحيون اعتراضهم على حذف القوى الثورية ذات الخبرة والتجربة من الأجهزة التنفيذية، وأن الجناح الحاكم يرجح مصالح حزبية على المصلحة العامة للبلاد، وإسقاط مقومات الجمهورية على حساب الإسلامية، من خلال الرقابة على الانتخابات لمصلحة حزبية، وتسلط العسكريين وجيش الحراس على الحياة السياسية فى البلاد، ومن هنا فإن الثورة لم تحقق أهدافها بشكل كامل. لقد اعتبر الإصلاحيون أن النظام يقوم على ركنين أساسيين هما الجمهورية بكل أبعادها وآلياتها، والإسلامية بكل قيمها وحدودها، دون الفصل بين الركنين، وأن تحالف علماء الدين مع العسكريين، خاصة قيادات جيش حراس الثورة السابقين والحاليين يوجه ضربة قاصمة إلى هذين الركنين معا. كذلك يمكن إضافة اتخاذ النظام طابعا عسكريا مع إطلاق يد حراس الثورة والبسيج فى قضايا الأمن الداخلى التى تعرج على النواحى الاجتماعية والثقافية، حيث أصدر الزعيم قراره بأن يتولى الحراس بمساعدة البسيج قضايا التهديدات الناعمة، أى الداخلية.

الإنجاز العسكرى أمر يحسب للنظام بكل المقاييس، خاصة مع قيامه على مبدأ الاكتفاء الذاتي، وتطوير جيش حراس الثورة الإسلامية إنجاز آخر يحسب لهذا النظام، لكن المكافأة التى يقدمها قادة النظام للحراس تخرج بهم عن دورهم الأساسى الذى أنشئ جيشهم من أجله. فمع إسناد الأمن الداخلى لهم، أصبحوا يتقلدون الوظائف التى لا يجيدونها، توسيعا لنفوذ الحرس الثورى على حساب التقنيين، عبر تعيين العديد من أعضائه السابقين فى مناصب وزارية، فمن بين ٢١ وزيرا، عين أحمدى نجاد ٩ وزراء من الأعضاء السابقين فى الحرس الثوري، وهو أمر لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، أو كحكام للمحافظات، فمحافظات مثل كرمان، وأذربيجان غربي، وخوزستان، وهمدان، وعيلام يحكمها عناصر سابقة من الحرس الثورى.

فبعد أن كان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، تحول هذا الولاء إلى قيادات النظام. لقد كان دور الحراس مؤثرا فى إحباط مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء فى أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير فى رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفنى أهم من دورهم العسكري، وقد نجح جهازهم الإعلامى فى أداء دوره، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد فى تصدير الثورة الإسلامية، وقد بدأت مساعدة جيش حراس الثورة، من خلال خمسة محاور، هي: رفع الاستعداد الدفاعي،

رفع المستوى المعنوى والوعي، التعمير وتوصيل الخدمات للجماهير، زيادة الاستعداد الجسمانى وتنمية الرياضة الجماعية، النهضة التعليمية والتدريبية فى الإدارة والتنظيم. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية استفاد به رفسنجانى فى فترة رئاسته فى عملية إعادة البناء والتعمير، فاتخذ شكلا جديدا فى قالب كتائب التعليم، والكتائب الهندسية، والكتائب الإدارية، وكتائب المساجد، فضلا عن كتائب الأحداث غير المتوقعة.

وقد أثار الإصلاحيون فى عهد خاتمى الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه فى الجيش النظامي، وقد رفض الحراس الاندماج مع الجيش العامل. وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمنى والعسكري. وقد ساهمت عدة تطورات أخرى فى تعزيز نفوذ الحرس الثورى فى الداخل الإيراني، تمثلت في: تولى محمد على جعفرى قيادة الحرس، وهو أمر حول انتباه الحرس إلى الداخل الإيراني، حيث يتبنى جعفرى منظورا يتمحور حول أن التهديد الرئيسى الذى يواجه الجمهور الإيرانى إنما يأتى من الداخل، أو ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة المخملية»، وهو ما أدركه جعفرى أثناء توليه رئاسة مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للحرس الثورى قبل توليه قيادة الحرس. وتعكس التغييرات التى أدخلها جعفرى على الهيكل التنظيمى للحرس، تركيزه على مواجهة الأعداء الداخليين، فقد أجرى جعفرى تغييرين رئيسيين:

الأول: هو دمج قوات "البسيج" (والتى أسسها الخمينى فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٩، ويبلغ عدد أعضائها نحو ١١ مليون متطوع يتركز هدفهم الأساسى فى مواجهة أى اضطرابات سياسية أو تحديات داخلية تتعرض لها الثورة الإسلامية) فى قوات الحرس الثورى الإسلامي، وبرر هذا التغيير بالقول: إن كلا من المنظمتين يجمعهما هدف واحد، وهو حراسة منجزات الثورة الإسلامية.

أما التغيير الثانى فيتمثل فى إعادة هيكلة قوات الحرس الثورى لتصبح أكثر لامركزية، حيث قام جعفرى بتقسيم قوات الحرس الثورى إلى ٣١ قيادة، قيادة لكل محافظة وقيادتين للعاصمة طهران، وعلى رأس كل وحدة قام جعفرى بتعيين قائد لكل وحدة ونائب له، إلى جانب وجود ممثلين عن المرشد الأعلى داخل كل وحدة. وهذه التغييرات توحى بأن الحراس قد أحكموا قبضتهم على المجتمع، وما يترتب على ذلك من تغير الممارسة فى المجال الاجتماعى والثقافي، وهو ارتداد عن شعارات الثورة، باعتبار أن هذا الوضع بمسائل عهد الشاه.

الخلل يبدو واضحاً فى عمق النظام، لأن الثورة الإسلامية فى إيران كانت ثورة عامة وشاملة، اشتركت فيها كافة فئات الشعب، بمن ضمتهم الأحزاب والجماعات السياسية والتنظيمات السرية والميلشيات المسلحة والجمعيات الأدبية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بين القوميين والملكيين الدستوريين والليبراليين والاشتراكيين والشيوعيين والإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الثوريين وعلماء الدين والفدائيين، وقد أدى هذا الاشتراك العام بهدف الإطاحة بالشاه ونظامه إلى انضمام الفئات المسالمة والسلبية بشيوخها ونسائها وأطفالها، بحيث لم يبق أحد لم يشارك فى هذه الثورة، مما جعل الإيرانيين يشعرون بعد انتصار الثورة أنها ثورتهم جميعا، وأن لكل فرد إيرانى حق فى هذه الثورة ومنجزاتها، مما كان له أكبر الأثر على مسيرة هذه الثورة والنظام الذى أفرزته، لكن نظام الحكم عند تطبيقه فكرة ولاية الفقيه كان عليه مواجهة الفكر الذى لا يتأقلم معها، بل مواجهة الجماعات التى تمثل هذا الفكر، وكان الحل المطروح هو أن كل من ساهم فى نجاح الثورة له الحق فى التعبير عن فكره وممارسة النشاط السياسي، بشرط أن يكون مؤمنا بهذا الفكر ومتمسكا به، لكن مبدأ التقية جعل أصحاب الفكر المختلف يتسترون وراء الإسلامية الشيعية، إما خوفا من التصنيف ثم التصفية، وإما طمعا فى الاستمرار فى المواقع السياسية التى حققوها بعد نجاح الثورة، والمراكز السلطوية التى حصلوا عليها. وكان هذا الاتجاه من نقاط ضعف النظام، لأنه سرعان ما كانت تقية هذه القيادات المختلفة مع ولاية الفقيه تنكشف، ويتم تصفيتها مثل ما حدث مع أبى الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية ومنظمة مجاهدى خلق، أو تتحول إلى مقاعد المشاهدين المعتزلين، مثل مهدى بازرجان، أو المعارضين الإصلاحيين، مثل حركة تحرير إيران وقائدها إبراهيم يزدي، وغيرهم من الإصلاحيين الموصوفين بالمتطرفين.

لقد أدخلت الثورة نظامها فى دورات من الإصلاح، من خلال التنافس بين الإصلاحيين والأصوليين، والذى أبان عن حقيقة صراع الأجيال، ومن المؤكد أن نجاح محمود أحمدى نجاد فى أن يتولى رئاسة الجمهورية، إنجاز غير مسبوق لجيل الشباب، فأصبح له ثقل كبير على الساحة السياسية والإدارية فى إيران، حيث يعرض نوعا جديدا من الإدارة، تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، إلا أن الإصلاحيين يرون أنه يبتعد عن الأسلوب العلمى فى الإدارة، ويجنح إلى النزول بمستوى الفكر الإدارى والسطحية. كما يؤمن أحمدى نجاد أن الولاية المحورية هى إرساء جميع القيم الإسلامية ومتطلبات الولاية فى البلاد، لكن الإصلاحيين يرون أن هذا التوجه يمنع فكرة التنوع من أجل الوحدة التى أعلنها مؤسس النظام، كمفهوم مرادف للحرية. كذلك يؤمن أحمدى نجاد بضرورة توجيه الثورة نحو العالمية، التى كانت أحد أهداف الثورة

الإسلامية، لكن الإصلاحيين يعترضون على أسلوبه فى تحقيق ذلك، لأنه يستعدى الدول ويمنع الاستثمار الخارجي. ويدعم الحركة الأصولية تلك المكاسب التى حققها الأصوليون من خلال الانتخابات الشعبية، سواء على مستوى مجلس الشورى الإسلامى أو المجالس المحلية أو رئاسة الجمهورية، ويؤكد الأصوليون أن الثورة الإسلامية استطاعت أن تلفت نظر العالم إلى الإسلام العملي، فأنشئت مراكز البحوث والأقسام الجامعية لدراسة إيران الثورة، كما قام المثقفون الإسلاميون بالعودة للبحث عن الهوية الإسلامية، كذلك تراجعت فكرة القومية، وظهرت الدعوة إلى النهضة الإسلامية من جديد، كما ظهرت الحركات والمنظمات التى ترفع شعار الثورية الإسلامية، لكن ينبغى أن نلاحظ أن هذه التوجهات الإسلامية ليست نسخة مكررة من الثورة الإسلامية الإيرانية، لأن هذه التوجهات كانت فى إطار الفكر الغالب لهذه الجماعات، سواء كان سنيا أو شيعيا، وبالاختلافات الموجودة داخل كل مذهب، أو بمعنى آخر لم تكن توجهات الجماعات الثورية الإسلامية هى توجهات فكرة ولاية الفقيه الإيرانية. لكن مشكلة هذا الجيل أنه لم يعد يثق بالخطوات التى قام بها من قبلهم، ويشكك فى جدواها، ويركز على خطئها وخطورتها على الثورة والبلاد، وأهم مظاهر هذا التوجه هو التمرد على الإصلاح الاقتصادى الذى بدأته حكومة خاتمي، ويعتبر الجانب الاقتصادى أحد أهم الجوانب التى تبرز سلبية النظام، حيث حمل تراكمات من التجارب غير المفيدة لتحقيق إقتصاد إسلامي، منقطع التبعية عن مصدر تمويله الأساسى وهو النفط، ومن ثم فما زال الصراع دائرا بين الفكر الأصولى الذى يرجح تحقيق العدالة الاجتماعية الواقعية، وشعاره التعمير، أى تنمية المدن والقرى وتعمير البلاد، ويعطى أولوية لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، وزيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، وإذابة الفوارق بين الطبقات، ومحاربة الفساد، مع وجود جزء كبير من الموارد فى يد عدد من المؤسسات التى لا تخضع لإشراف الدولة، ولا تدخل فى قالب الميزانية، والفكر الإصلاحى الذى يقدم العدالة السياسية كمدخل للعدالة الاقتصادية، وإقامة المجتمع المدنى مع الرؤية العشرينية التى اعتبرها خطة متكاملة لتقدم إيران على كافة المستويات.

لقد اتجهت الثورة الاسلامية فى ايران إلى خطاب يقوم على أساس ضرورة العودة إلى الذات باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة حالة التخلف، والعودة إلى الذات عملية ثقافية مؤداها إحياء روح الاعتزاز بالتراث الدينى والوطني، وهو ما ساعد على أن يكون لدى إيران فى عصر الجمهورية الإسلامية مشروعا إسلاميا فى الحكم والإدارة، مع مابين الإسلام والقومية من تباينات، هذه القدرة على مزج التباينات تمثل خصوصية فى الفكر الإيرانى منذ أقدم العصور. ويرى قادة إيران أن التنمية والتكامل على مسيرة الرقى يكون بالانسجام مع نظام الخليقة، ويحتم مواصلة الأساليب الوطنية فى إدارة المجتمع، التى حصلها نتيجة خبرة طويلة تمتد إلى بضعة آلاف من السنين، لكن واقع الممارسة أثبت أن نجاح عملية التنمية فى ايران يتوقف على تقوية الدافع الدينى فيها.

شمل التطور السياسة الخارجية، من تقسيم العالم إلى مستكبرين ومستضعفين، ونصرة المستضعفين، إلى الحياد الفعال (لا شرقية ولا غربية)، إلى إزالة التوتر مع دول العالم، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية من منطلق عقائدى وأن يقدم عنصر المصلحة فى تعامله مع هذا الملف، باعتبار أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن تكتل إسلامى، لكن مشكلة الفكر السياسى الأصولى هو الصدام مع الأفكار السياسية الإقليمية والدولية، وهو ما يعوق تحقيق أى تقارب مع الحكومات الإقليمية والحكومات الغربية، كما أنه يعوق تحقيق شعار السياسة الخارجية الإيرانية وهو العزة والحكمة والمصلحة.

وإذا كان المشروع النووى الإيرانى يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثورية للنظام، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد عبر النظام عن موقفه الأصولى فى أمرين:

الأول، أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية.

والثاني، أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التى تستخدمها فى الأغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة، خاصة الطاقة الكهربية، ويتفق كافة علماء الدين والمسئولين الرسميين على هذين الأمرين، وتحددت قواعد أساسية مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووى دون توقف لأى سبب من الأسباب، وضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، وضرورة الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم فى الداخل. ولا شك أن البرنامج النووى الإيرانى بما يتضمنه من تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزى والماء الثقيل، سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووى. ورغم أن إيران تؤكد على أنه ليس فى نيتها فى هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، لكن السؤال هو: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة فى صناعة وتطوير هذه الأسلحة التى يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر فى مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن الاستمرار فى إنتاج الصواريخ يعنى أنه يمكن استخدامها فى مرحلة لاحقة. لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية فى

مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، مع وجود إمكانية عسكرية لرد الضربة، وقد حدد وزير الدفاع الإيرانى مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط، بما يعنى أن لديه إمكانية توسيع العمليات، مع استراتيجية حوار المناورات فى المنطقة.

وتعتبر مسألة تصدير الثورة الإيرانية من أهم السلبيات التى أثرت على عدم تحقيق الثورة أهدافها، لم يكن تصدير الثورة من بين أهداف الثورة الإيرانية، وإنما كانت إقامة مجتمع المدينة هى الأساس ليصبح نموذجا قدوة يعرض على الشعوب الإسلامية. وعندما قال آية الله الخمينى فى خطاب له بعد نجاح الثورة: سنصدر ثورتنا إلى كل العالم، حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة، لم يكن يعنى إشعال الحرب مع دول المنطقة، ولكن حراس الثورة الإسلامية حلا لمشاكل النظام ركزوا على فكرة تصدير الثورة، ليس من أجل عرض نموذج لم تتضح معالمه بعد، بل من أجل تصدير مشاكل يراد التخلص منها، حيث أصبحت عملية أمنية فى المقام الأول، لأن التصدير إذا زحف إلى الخارج يوقف أى زحف إلى الداخل، وثورة مبادأة تمنع الثورة المضادة من النفوذ، واستندوا فى ذلك على بعدين أساسيين:

البعد الأول، هو البعد العقائدى لتغيير سلوكيات سكان المنطقة فى اتجاه قيم الثورة الإسلامية، من خلال منطلقين: الأول هو الالتفاف حول قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة، والثانى هو دمج السياسة بالعبادات فى صياغة جديدة لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها.

والبعد الثانى هو البعد النضالى الذى يهدف إلى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشرى وخبرات إيرانية، ترفض المهادنة مع قوى الاستكبار العالمي، وتواجه هذه القوى وعملاءها فى الداخل من الرجعيين والسلبيين، فضلا عن دعم ومساندة وتمويل الحركات الثورية فى المنطقة. وقد اعتبر الحراس قيام الجمهورية الإسلامية فى إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، التى هدفها تحرير البشرية بأكملها. ووجهوا علاقاتهم إلى كل من الحركات الثورية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها التى فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم. ويأتى فى إطار ذلك تسمية الخليج، حيث لا تزال إيران تصر على تسميته بالخليج بالفارسي. وتعتقد الدول العربية أن استثمار إيران للوجود الشيعى فى الدول العربية، وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العالمى لآل البيت فى طهران، واشتراك ممثلى طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة فيه، يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعى فى الدول العربية، مما يضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة، والدول العربية عامة.

لاشك أن الحصار الذى عاشته إيران منذ إعلانها مبدأ تصدير الثورة، والضغوط التى تحملت أعباءها، والعناصر غير المخلصة التى تسربت إلى نظامها، والأخطاء التى وقع فيها قادتها، قد شكلت سدا يعوق تحقيق الثورة الإسلامية لأهدافها.

الشرق الأوسط بعد الحرب على غزة

سعد الله زراعى ■ عصر إيران ٢٨/ ١/ ٢٠٠٩

خلال الستين عاما الماضية عمل النظام الصهيونى على استخدام استراتجية شاملة من أجل استمرار بقائه. وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاثة عوامل مؤثرة هى : القدرة العسكرية، والتحالفات الجيوبولوتيكية، والرأى العام. وإسرائيل فى الوقت الراهن بصدد تفعيل هذه الاستراتيجية.

فى مقالة بعنوان (قصة إسرائيل، رواية تنبىء بالانتحار)، أوضح الكاتب مراحل عبور اسرائيل الناجح من مراحل هذه الاستراتيجية، وكيف استطاعت إسرائيل تحقيق أفضلية عسكرية، ونجاح إسرائيل فى تنفيذ سياستها التوسعية عبر قصصها الوهمية حول الهولوكوست.

وبعد غزة، لم يعد هناك اشتياق من أى دولة لتوسع علاقتها مع إسرائيل، حتى أن صوت الأمريكيين قد خفت، وانتهت حكاية الهولوكوست، ولن تكن هناك قصص جديدة. وفى المقابل أصبحت غزة وقانا خالدة بعد أن صورتها تلفزيونات العالم وخلدتها صحف العالم.

ومما يؤكد وضع اسرائيل الراهن، فإن (كوفمن) النائب اليهودى فى مجلس العموم البريطانى وعضو حزب العمال، أعلن تبرأه صراحة من كل الجرائم الإسرائيلية، وطالب بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل تنفيذ قانون منع بيع الأسلحة إلى إسرائيل.

ويقول (كوفمن) طبقا لرواية جريدة "ورلد برس" أن (ايان ليفنى) والد (تسيبى ليفنى) كان قائد للعمليات الارهابية التى قامت بها جماعة (ايرجون زاوى)، والتى كانت وراء انفجار فندق (كينج ديفيد) فى أورشليم، والذى راح ضحيته ٩١ شخصاً.

وفى عام ١٩٤٨ قامت جماعة (ايرجون) مع جماعة (إشترن) بمذبحة دير ياسين، والتى راح ضحيتها ٢٥٤ فلسطينياً.

وبعد حرب غزة التى استمرت ٢٢ يوماً، واجه النظام الصهيونى حشد من التساؤلات، ليس فقط من جانب العرب والمسلمين، ولكن من جانب أهم المؤيدين. وإذا نظرنا فى الصحف الأوروبية ستجد كما لا حصر له من المقالات التى تدرج آلام وقضايا الشعب الفلسطينى، حتى فى الصحف الأمريكية نفسها.

وقد قال (موشيه يالون) الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الاسرائيلى فى عام ٢٠٠٢ "أن على الفلسطينيين أن يدركوا أعمق الزوايا الخفية فى ضميرهم الباطن، وأنهم شعب منهزم". وفى الوقت الذى أعلن فيه يالون هذا الكلام، فكر الكثيرون فى الاراضى المحتلة مثله، ولكن اليوم وبعد مرور سبع سنوات، أصبحت إسرائيل فى ظروف عجيبة.

وقد كتب (اوى لوما) أحد المؤيدين لإسرائيل، خلال حرب غزة فى صحيفة (لوتان) الفرنسية "أن حرب غزة فشل جديد وعظيم فى المرتبة الأولى لإسرائيل نفسها، وفى المرتبة الثانية لكل الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم حلفاء لإسرائيل.

والنظام الصهيونى بعد حرب غزة باعتراف أولمرت نفسه، كانت لديه كل امكانات الانتصار، ولو نظرنا على كل كلماته خلال حرب غزة "أن الجيش الإسرائيلى يستفيد من كل امكاناته البرية والبحرية فى عملياته الذكية "، " أن قوات الجيش الاسرائيلى تدربت جيدا ومجهزة بكل ما تحتاجه"، "كل القرارات التى اتخذت، اتخذت بعد دراسة عميقة " ، " لقد تسلمت اليوم رسائل من رؤساء انجلترا، وايطاليا، وألمانيا، وفرنسا، تعلن دعمها لإسرائيل دون قيد أو شرط بشأن المساعدة فى عدم حصول حماس على الأسلحة "، "أننى أعلم الدور الهام للرئيس المصرى حسنى مبارك فى الشرق الأوسط ومساعيه من أجل وقف إطلاق النار".

وفى الواقع أن أولمرت يعترف أن كل ماتم كان فى مساحة ٣٦٥ كم هى غزة وضد جماعة مقاومة، وتأييد داخلى وإقليمى

ودولي!، ومساحة غزة تمثل ١٪ من مساحة فلسطين كلها، ومساحة كل فلسطين تمثل نصف احدى المحافظات الإيرانية. وعندما يفشل النظام الصهيوني في حربه ضد مقاومة حماس، فإنه غير قادر على مواجهة اى قوة في المنطقة، وبناء عليه كتب (احوم برنيع) المحلل البارز في جريدة (يديعوت أحرونوت) في الأيام الأولى لحرب غزة" إن هذه العمليات العسكرية يجب أن تتم أكثر من هذا، ولكن لن يتم أفضل مما تم، والدولة التي لا تستطيع أن تواجه حماس، فكيف يمكنها أن تهدد إيران، وأن تدافع عن مصالحها في سوريا والأردن والسلطة الفلسطينية".

إن إسرائيل بعد حرب ٢٢ يوماً في غزة تعلم جيدا انها قد ساعدت على مولد شرق اوسط جديد، بعد نهاية الشرق الأوسط الذى تحالفت فيه إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا مع بعض دول المنطقة، من أجل ارتكاب جرائمها.

ولكن فشلها في القضاء على المقاومة الفلسطينية، سارع بنهاية هذا العقد وبداية عقد جديد.

واليوم الوضع القانوني لتل ابيب مع الوضع القانوني للاحتلال قد خرج من اطاره الرسمي وأصبح اليوم موضع اهتمام الشعوب والأمم، واليوم عشرات المحاكم في عشرات الدول تحقق في الجرائم الصهيونية على أرض غزة، وهناك أكثر من خمسين حكم صدر ضد هذه الدولة وضد أولمرت، ولاشك أن مثل هذه الاحكام تؤثر في العلاقات الخارجية لإسرائيل، واليوم تتعالى الأصوات المعارضة للاحتلال الصهيوني في كل مكان، وقد كتب (باتريك سيل) الخبير السياسي الأوروبي عن هذه الحرب "أن بدء الحرب على قطاع غزة يعد نوعا من الجنون السياسي، وأن النتائج السلبية لهذه الحرب في النهاية ستعود على المجتمع الاسرائيلي".

الأبعاد المختلفة لفشل إسرائيل في غزة

تابناك (المنير) ٢٣/ ١/ ٢٠٠٩

الهجوم العسكري الأخير الدموي والغاشم لقوات الاحتلال الصهيوني على قطاع غزة، والذي استمر ٢٢ يوماً، يمكن تقييمه وبحثه من أبعاد مختلفة. وبسبب ما خلفته هذه الحرب من دمار وخراب، إضافة إلى الخسائر البشرية التي وصلت إلى أكثر من (١٤٠٠) شهيد، و(٥٣٠٠) جريح، فإن هذه الكارثة قد ابرزت حقائق ونتائج مهمة.

أحد أهم نتائج هذه الحرب البربرية، أن الجيش الاسرائيلي عجز عن تحقيق اقل انتصار كان يطمح إليه، ومع القدرات العسكرية والتسليحية التي يمتلكها هذا الجيش بفضل الولايات المتحدة وأوروبا، فقد عجز هذا الجيش عن القضاء على قوات المقاومة في القطاع، أو تدمير منصات الصواريخ، واستطاع تلفزيون الأقصى، تحت النار أن يسجل ملاحم وصمود المقاومة، وحتى لحظات وقف اطلاق النار، كانت المقاومة لا تزال ترمى بصواريخها في انحاء اسرائيل.

وبالطبع كان الهدف الرئيسي لاسرائيل من حربها على غزة، القضاء على المقاومة، والانتقام لفشل مؤتمر (انابوليس)، والسيطرة على القطاع وإعادته للسلطة الفلسطينية.

وكان الجيش الاسرائيلي قد قام بعملياته العسكرية على القطاع من خلال ثلاث مراحل رئيسية:

أ - القصف الشديد للأهداف التابعة لحماس مثل المراكز العسكرية والادارية والبنية التحتية للقطاع، من خلال المقاتلات الجوية، والقصف البحري.

ب- الهجوم البرى على القطاع والسعي للسيطرة على القطاع، وتدمير الأنفاق على الحدود المصرية، وتدمير منصات الصواريخ في انحاء القطاع، وفي النهاية ضم قطاع غزة الى الأراضي المحتلة.

ج - إعادة المنطقة المحتلة من قطاع غزة إلى سلطة (محمود عباس)، وبالتالي القضاء على وجود حماس في السلطة، ومسألة المقاومة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل قد أعلنت قبل هذه الحرب، أن الجيش الاسرائيلي سينفذ خطته بالكامل من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والعربية بالمنطقة، وأنه وضع أسبوعين كحد اقصى لتحقيق أهدافه.

والجيش الاسرائيلي بكل محاوره الهجومية لم يستطع التحرك داخل قطاع غزة الا في حدود مابين ٥٠٠ م الى ١٥٠٠ م، لأنه في كل مكان كان يواجه مقاومة شديدة من المقاتليين الفلسطينيين، وحتى عمليات الإنزال البحرى عبر البحر المتوسط واجهت فشلا ذريعا.

وبعد أسبوعين من الحرب تأكد فشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق أهدافه، على الرغم من قيام الجيش الاسرائيلي،

من قتل ٤٥٠ طفلاً و ١١٠ امرأة، وهدم المنازل والمساجد فوق رءوس من فيها، إلا أن كل هذا كان دافعاً أمام المقاومة لمواصلة انتصاراتها. وحتى لحظات وقف اطلاق النار، كان متوسط عدد الصواريخ المطلقة من القطاع تجاه اسرائيل ما بين ٣٠ إلى ٥٠ صاروخاً.

وبناء عليه، يمكن القول إن الجيش الاسرائيلى فى هذه الحرب قد لاقى فشلا كبيرا، على يد المقاومة الفلسطينية، واضطرت إسرائيل إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد ودون شروط.

وعلى كل، فإن آلة الحرب الاسرائيلية لم تخف الشعب الفلسطينى، ولم تستسلم المقاومة، بل وقفوا ودافعوا عن قضيتهم، حتى يأس عدوهم وتراجع، ولم يحقق أيا من أهدافه.

فعجزت إسرائيل عن وقف اطلاق الصواريخ من غزة، وفشلت فى تحرير الجندى الأسير، ولم تستطع أن تدمر القدرة العسكرية لحماس، وفشلت فى القضاء على المقاومة رغم الدمار والمذابح، وأخيرا فشلت إسرائيل فى فصل الشعب عن المقاومة.

من جانب آخر، فإن هذه الحرب قد أظهرت الوجه القبيح لإسرائيل بقتله للأطفال والنساء، وكان ذلك سببا فى تعبئة الرأى العام الشعبى ضد هذا النظام، وخرجت الشعوب فى كل انحاء الأرض، منددة بالجرائم الصهيونية ومؤيدة للقضية الفلسطينية، واليوم أصبح النظام الصهيونى هو أكثر الأنظمة المكروهة فى العالم، وعرف الجميع إن هذا النظام هو الخطر الحقيقى الذى يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن البشرية أصبحت تشعر بأن العالم بدون الصهيونية وبدون الوجود الاسرائيلى، عالم أكثر أمنا وهدوءا.

نتائج الحرب على غزة

محمود قاسمي ■ كيهان (الدنيا) ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٩

وسط كل هذه الدفاتر والعناوين الدولية الطويلة والعريضة وأمام ناظري أمم العالم، هناك أكثر من مليون ونصف المليون إنسان أعزل بعد عدة شهور من الحصار وعدم وجود ما يسد رمقهم أصبحوا موضع هجوم النظام المجرم السفاح سافك الدماء، واستشهد وجرح آلاف الأبرياء من النساء والأطفال وكبار السن الذين طبقاً للقوانين الدولية يتمتعون بحصانة وحماية. وانهالت عشرات الأنواع من الأسلحة المحظورة الجديدة التي قامت مصانع السلاح الصيهونية في أمريكا بانتاجها، على رؤوس الأبرياء العزل، وكأن هذه المنطقة أصبحت (معملا لزعماء الصيهونية المجرمين) حتى يقيموا دقة الاستهداف ومدى الدمار الذي تحرزه ومدى الآثار الكيماوية أو الإشعاعية حتى يتلافوا نقاط الضعف في النسخ المعدلة.

المشهد الثاني

شن زعماء الصيهونية المجرمين هذه الحرب الشعواء بهدف:

١- تهيئة المجال لعملية سلام بين العرب وإسرائيل عن طريق الإمساك بورقة رابحة في الانتصار على غزة.

٢- تعويض الهزيمة النكراء على يد حزب الله في حرب الـ ٣٣ يوما وإعادة ترميم المكانة السياسية للنظام المحتل.

٣- المنافسة الانتخابية بين حزبي كاديما والليكود

٤- تحذير كافة الجماعات الإسلامية فيما يخص تأسيس علاقة مع إيران.

٥- تهيئة المجال لمواجهة صعبة مع حزب الله بعد تسوية أمر حكومة حماس القانونية.

٦- القضاء على نموذج الحكم المستقل في قلب فلسطين حتى لا يكون هناك تحديا يهدد وجود إسرائيل.

وقد بدأت هذه الحرب بالأسلحة الأكثر تقدما التي قدمها الشيطان الأكبر لإسرائيل.

المشهد الثالث

الهجوم الذي شنه النظام السفاح والمسلح حتى أسنانه على أمة عزلاء تحت الحصار من وجهة نظر مفكري العالم لم يحترم أدنى القيم العسكرية، لأن قادة النظام الصهيوني كان كمن قيدا شخصا ثم أخذ يضربه فأي شجاعة في هذا الأمر، إن هذا الأمر يفتقر إلى أدنى القيم العسكرية مكن وجهة شعوب العالم المتحضر. ولو أن هؤلاء المجرمين يريدون اختبار قوتهم بشكل حقيقي يجب عليهم أن يطلق سراح هذا الشعب، وحينئذ سيرون من الأقوى، على أية حال هذه الحرب كانت لها نتائج عظيمة بالنسبة للفلسطينيين والعالم الإسلامي، ذكر بعض منها من الممكن أن يبعث الأمل في نفوس سكان غزة

وأمم العالم الحر، هذه النتائج عبارة عن:
١- انتصار المقاومة المجيد:
انتصرت المقاومة الفلسطينية المحاصرة الخالية الوفاض من أي عتاد عسكري على إسرائيل. ولهذا السبب هذا النصر من وجهة نظر كل الأمم هو انتصار جديرة بالإشادة.
٢- إثبات عدم جدوى ولا فعالية الأمم المتحدى مجلس الأمن:
اتضح كأكمل ما يكون فشل مجلس الأمن الذي مهمته توفير الأمن لأمم العالم في هذه الحرب وأيقنت كل الأمم أن هذه المنظمة الطويلة العريضة هي أداة في الشيطان الأكبر لتحقيق أهدافها الاستكبارية.
٣- تقوية وتثبيت دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة.
٤- عدم نجاح إسرئيل في بث الفرقة بين شعب غزة وبين حكومة حماس القانونية.
٥- عدم نجاح إسرائيل في تحقيق أهدافها المعدة سلفا.

مشهد التحالف فى الخليج

زهرا نوع برست

اطلاعات سياسى واقتصادى (الأخبار السياسية والاقتصادية)، العدد ٢٥٣-٢٥٤، يناير - فبراير ٢٠٠٩

ظل الخليج العربي (الفارسى) على مدى التاريخ، أحد أهم المناطق السياسية والاستراتيجية، ولأسباب عدة سعت القوى الاستعمارية للهيمنة عليه والحصول على خيراته، وتاريخيا كان يراود "بيتر الكبير" الإمبراطور الروسى فكرة السيطرة على الخليج من أجل الوصول إلى المياه الدافئة الدولية، ثم توالت مطامع البرتغاليين والهولنديين حتى هيمنت انجلترا على الخليج للحفاظ على الإمبراطورية البريطانية.

بعد انهيار الإمبراطورية البريطانية فى العالم وإنهاء الاستعمار البريطانى فى المنطقة بالتدريج أصبحت الولايات المتحدة هى الوريث للإمبراطورية البريطانية. ومع انتهاء الحرب الباردة، وفى أعقاب حرب الخليج الأولى، وعملية عاصفة الصحراء ١٩٩١، من أجل تحرير الكويت وإخراج القوات العراقية من أراضى تلك الدولة، تزايد النفوذ الأمريكى فى المنطقة، ووصلت الهيمنة الأمريكية إلى أوجها بعد غزو العراق والإطاحة بنظام البعث عام ٢٠٠٣.

بينما كان من الضرورى أن تنخرط دول تلك المنطقة فى تكتلات سياسية واقتصادية واستراتيجية ودفاعية كسائر مناطق العالم، إلا أن القوى الاستعمارية حالت دون ذلك، وحافظت على الفرقة السائدة بينها لسنوات.

بالطبع لا يوجد سبب رئيسى وراء عجز تلك الدول عن تكوين تحالف اقتصادى مثل الدول الأوروبية أو دول جنوب شرق آسيا التى يجمعها تكتل الآسيان الاقتصادى.

وبالرغم من بعض الخلافات بين دول الخليج، إلا أنها خلافات لا تعادل ما حدث فى أوروبا من حربين عالميتين أعقبها تحالف ووحدة شاملة.

ويمكن القول إنه على رأس أسباب فشل دول منطقة الخليج فى تكوين تحالفات واتحادات، ما خلفه الاستعمار من موروثات، بالإضافة إلى الوجود العسكرى لقوى أجنبية فى المنطقة، والتدخل فى الشئون الداخلية بدول المنطقة، وهى أسباب حالت فى مجملها دون تحقيق وحدة إقليمية من منطلق المصالح الغربية غير المشروعة فى ثروات النفط.

فى هذا الإطار، أشاعت القوى المهيمنة على المنطقة عبارة التهديد الأمنى من جانب إيران من أجل عرقلة أى جهود مبذولة فى اتجاه الوحدة والتحالف، ومن ثم يجب الإشارة إلى عدة نقاط من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة بتمكين دول المنطقة من تخطى الخلافات والانطلاق نحو وحدة اقتصادية وسياسية وأمنية، تلبى مطالب وآمال الشعوب فى الاستقرار والسلام.

المورووث الاستعمارى:

لم تكن إيران مطلقا مستعمرة شرقية أو غربية، لكنها فى مراحل تاريخية متأخرة وقعت تحت هيمنة قوى عظمى، واحتلت أجزاء من أراضيها لفترة، وسرعان ما تخلصت من هذا الاستعمار واكتمل التحرر من نفوذ تلك القوى نهائيا بنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية.

وعلى أية حال، يمكن القول كيف تطورت سياسة تأمين

الطاقة من خلال نفط تلك المنطقة، ومن ثم كيف تطورت سياسة إيجاد عدم استقرار فى الخليج العربى (الفارسى)، والخلافات الحدودية بوصفها أحد موروثات الحقبة الاستعمارية.

١- النفط وسياسة تأمين الطاقة الغربية:

خلال الحرب العالمية الأولى اتخذ تشرشل الذى كان قائدا فى البحرية الإنجليزية قرارا تاريخيا تسبب فى تفوق القوات البحرية الإنجليزية عن نظيرتها الألمانية، عندما قرر استخدام وقود النفط بدلا من الفحم، ومنذ ذلك التاريخ تم طرح استراتيجية تأمين الطاقة على الصعيد البريطانى، ومن ثم أصبحت تلك الاستراتيجية هى الأهم على الساحة الدولية، ويعتقد الخبراء أن تلك الاستراتيجية شملت العديد من النواحى والمجالات حينها، ولازالت تحوى يوم بعد يوم العديد من العوامل الأخرى فى ظل تزايد الاستهلاك العالمى من النفط متسببة فى الكثير من التعقيدات، وقد وردت تلك السياسة تحت عناوين مختلفة كان على رأسها الحد من الخلل فى إنتاج وتصدير النفط فى الخليج العربى (الفارسى)، أو حتى تزكية الخلافات والنزاعات بين دول الخليج، ويمكن القول إن القوى الأجنبية كثيراً استغلت الثروات النفطية بتلك المنطقة، إما من خلال الاستخراج والتنقيب عن النفط، أو من خلال تصدير السلاح وغيره وصولاً إلى استثمارات ضخمة على رأسها استثمارات تشييد الجزر الاصطناعية.

من ناحية أخرى، أصبح مضيق هرمز محط أنظار الدول المستوردة للنفط من الخليج ، ومن أجل المحافظة على هذا النفط تجول سفن وبوارج تلك الدول بشكل يومى ومتكرر فى المنطقة، وهى فى معظمها سفن دول غربية، ودول بعيدة عن المنطقة مثل نيوزيلندا مما يثبت أن دول المنطقة أضحت عاجزة حتى عن تحقيق أمنها.

٢- دعاوى حدودية ناتجة عن حقبة الاستعمار:

ظلت الإمارات الجنوبية بمنطقة الخليج العربى (الفارسى)، حتى عام ١٩٧١، تحت هيمنة الحكومة البريطانية. وكما هو متبع من جانب تلك الحكومة بشأن مستعمراتها فى الهند (قضية كشمير)، والشرق الأوسط، ساهمت بريطانيا فى نشر الخلافات الحدودية بين دويلات وإمارات حديثة النشأة، وبين كيانات قديمة وعريقة مثل إيران، من أجل أن يكون لها دور فى تأجيج النزاعات وقتما تريد بشكل مباشر أو غير مباشر. وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مسألة دعاوى الإمارات بأحقيتها فى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقضية غزو الكويت من جانب العراق الذى رأى حينها أن الكويت ضمن السيادة العراقية.

الخلافات الحدودية أيضا أسفرت عن انتهاك نظام صدام حسين لاتفاقية الجزائر الحدودية المبرمة بين إيران والعراق، حيث انخرطت الدولتان فى حرب استمرت لثمانى سنوات.

الساحة السياسية العراقية تتغير

ديپلماسى ايرانى (الدبلوماسية الإيرانية) ١١/٢/٢٠٠٩

في مفاجأة بكل ما تعني الكلمة حصلت الأحزاب والتيارات العراقية الكبرى والتي كان يتصور أنها صاحبة الفرصة الأكبر على أقل نسبة تصويت في انتخابات المحافظات العراقية. وتمكن التيار المقرب من نوري المالكي من أن يحتفظ بالأغلبية في كل المحافظات ذات اللأغلبية الشيعية ما عدا ما محافظتي كربلاء والمثنى. وقد امتد اكتساح تيار المالكي حتى أنه شمل بعض المحافظات السنية.

اللافت للانتباه أن المجلس الإسلامي العراقي الأعلى كان قد شارك باسم شهيد المحراب وجماعة المستقلين في هذه الانتخابات، وبينما كان يتوقع أن يحصد أغلبية الأصوات في المحافظات حصل على نتائج خلاف ما كان يتصور، وتمكن من أن يأتي في المرتبة الأولى في محافظة المثنى فقط. وام يتمكن هذا التيار من أن يأتي في المرتبة الأولى في النجف الأشرف التي تعتبر معقل هذا التيار، بينما جاء في المرتبة الأولى أنصار نوري المالكي.

لكن في هذه الأثناء ربما يكون الشخص الأكثر رضا عن هذه الانتخابات هو نوري المالكي وإياد علاوي، فقد استطاع أن يقود التيار المقرب منه بجدارة ويأتي في المرتبة الثالثة.

وهناك تيارات ألغيت ولو لفترة قصيرة من الساحة السياسية العراقية. منها تيار إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق الذي كان يرتب حسابات خاصة على هذه الانتخابات، والتيار التابع لأحمد الجبل المسمى بالمؤتمر الوطني العراقي، وقد مني حزب الفضيلة والجماعة المقربة من السيد محمد بحر العلوم بهزائم ثقيلة لدرجة أن التقارير لم تشر إلى حصولهم ولو على مقعد.

التغيير من خلال الانتخابات الشعبية

لو أنه في الولايات المتحدة قام الشعب الأمريكي بعملية تغيير من خلال انتخاب أوباما، واعتبر أن شعاراته هي السبيل إلى تغيير الأوضاع الراهنة في أمريكا فإن الشعب العراقي هو الآخر قد قام بتغيير غير متوقع. وبداية ربما يمكن القول أن التغيير الأهم هو (لا) التي قاله الشعب العراقي للأحزاب والتيارات التي كانت ترتدي رداء دينيا ومذهبيا. وطبقا لما يقوله معظم المتخصصين في الشئون العراقية قد همش بشكل ما التيارات التي كانت تنعم بنفوذ ملحوظ قبل هذه الانتخابات.

ومن المؤكد أن هذا لا يعني أن حزب الدعوة وتيار المالكي ليسا من التيارات الدينية. فحزب الدعوة يسعى لأن يقدم نفسه كتيار سياسي وكتيار ديني أيضا. لكن الشعب العراقي باختياره القائمة المحسوبة على نوري المالكي قد حاول بالفعل تنحية الأحزاب ذات الصبغة الدينية المحضة، واتجه نحو الأحزاب المعتدلة دينيا والسياسية بالدرجة الأولى.

وهناك دليل آخر يؤكد هذا التحليل، التصويت المرتفع نسبيا للتيار المقرب من أياد علاوي رئيس الوزراء السابق والذي استطاع من خلال هذه الانتخابات أن يعود مرة ثانية لدائرة الضوء على الساحة السياسية، هذا ويعتبر تيار علاوي التيار الشيعي العلماني الذي يحاول الابتعاد عن التيارات الدينية.

وفي هذه الأثناء فشلت التيارات المتطرفة التي كان يدعمها مقتدى الصدر على عكس ما كانوا يرجون ويظهرون في الحصول على أصوات. فهذه التيارات على العكس مما كان متوقعا لم تحظ بنسبة تصويت مرتفعة في مدن بغداد والصدر والنجف الأشرف، بل إنها لم تكن من ضمن الأربعة الفائزة في هذه الانتخابات، وكان التيار الصدري معترضا على نتائج الانتخابات في النجف الأشرف ومن المحتمل أن يتقدم بشكوى للمحكمة العراقيى العليا.

لكن يبقى هناك سؤال أمام كثير من التيارات السياسية العراقية، فهم هذه الأيام يسألون أنفسهم لماذا أقدم الشعب العراقي على هذه الانتخابات؟ هل التيارات الدينية المقربة من المجلس الأعلى لم تقم بواجبها في تقديم الخدمات، ولهذا ظهر رد فعل الشارع العراقي في هذه الانتخابات؟ مع أن خدمات عبطان رئيس البلدية المقرب من المجلس الأعلى في النجف كانت مرتفعة بل يمكن القول أنها غير مسبوقة على مدى العشرين الماضية على الأقل. حيث قام بإنشاء مطار النجف الأشرف الدولي، ولهذ يتسأل الخبراء في دهشة تامة لماذا مع كل الخدمات التي قدمها عبطان فيالنجف يصوت النجف لشخص آخر وتيار آخر؟ ومثل هذه الأسئلة كثيرة وحتى الآن لا تجد إجابات.

التغيير في المعادلات السياسية والإئتلافات

حتى ما قبل هذه الانتخابات كان هناك كثير من المنتقدين

لنوري المالكي رئيس وزراء العراق وهم من معظم الأحزاب السياسية العراقية وكانوا ينتظرون أن يخفق في هذه الانتخابات حتى يغيروا من شكل تعاطيهم السياسي معه. وبداية من الأكراد وانتهاء بالتيارات القديمة النشطة في الإئتلاف العراقي الموحد الذين لم يبق منهم حتى الآن في المعارضة البرلمانية سوى اسم واحد تقريبا، الكل كان مستاء من نوري المالكي، وكانوا ينتقدونه في مختلف القضايا بداية من أسلوب إدارة الجيش والمؤسسة الأمنية ومجلس الوزراء والـوزرات وانتهاء بإعادة البعثيين وتعيينهم في مناصب حساسة. الكل كان ينتظر الانتخابات وينتظر إخفاق التيار الموالي له في انتخابات المحافظات، حتى يصفوا حساباتهم معه، إلا أنه لم يحدث وأثبتت الانتخابات أن الشعب يؤيد المالكي. وكان تقديم الخدمات الكبيرة من جانب المالكي وخاصة في عملية إعادة الأمن للبلاد واحتواء العنف من أكبر العوامل التي جعلت المالكي المنتصر بلا منازع في هذه الانتخابات.

والآن هناك سناريوهات عديدة، في هذه الأثناء هناك قوة جديدة صاعدة تضاف إلى مجمل مدعي السلطة كان قد تم تهميشها على الساحة السياسية العراقية، وهي اليتار المقرب من علاوي الذي استطاع أن يحرز انتصارا مقبولا ويكتسب قوة جديدة. وبناء على تقرير قناة الفرات حيث كانت لها لقاءات مع المجلس الأعلى وشهيد المحراب بل إنها كانت قد اقترحت إئتلافا مع هذا التيار، وأنه في حالة تبلور إئتلاف بين هذين التيارين من الممكن أن يقفا ضد حزب الدعوة وتيار المالكي. ومع هذا فإنه في بعض المحافظاتوخاصة في النجف سيتغير رئيس البلدية ورئيس الشرطة لصالح تيار المالكي. وهذا الأمر ربما لا يكون مقبولا للمجلس الأعلى الذي يتمع نفوذ في هذه المحافظات.

وفي كربلاء لم يستطع المالكي إحراز النصر المظفر، حيث كان هناك تيار محدب العراق هو تيار جديد استطاع الفوز في هذه الانتخابات. هذا التيار كان يميل في البداية للإئتلاف مع المجلس الأعلى بدلا من التيار المقرب من المالكي الذي جاء في المرتبة الثالثة في هذه المحافظة.

وفي محافظة الانبار أهم المحافظات السنية في العراق كان متوقعا أن يفوز الحزب الإسلامي بقوة التزوير إلا أنه لم يستطع الاحتفال بهذا الفوز؛ لأن التيار التابع لصالح المصطلق والذي له ميول للبعثيين قد فاز بالانتخابات في هذه المحافظة. وجاء مجلس الصحوة في المرتبة الثانية. وبهذا الشكل يتوقع إلتام تحالف بين الصحوات والتيار المقرب من المصطلك حتى يبقى الحزب الإسلامي وحيدا في هذه المحافظة، خاصة وأنهم يختلفون بشدة مع مع الحزب الإسلامي بزعامة طارق الهاشمي وقد أعربا عن إستيائهما من هذا الحزب عند انتخاب رئيس البرلمان والانتخابات الداخلية في المحافظات. وقد أثار هذان التياران ضجة كبرى ضد هذا الحزب باتهامه بالتزوير في هذه النتخابات على نطاق واسع.

هذا وستشهد الساحة السياسية العراقية تطورات جديدة، فبعض من كانوا في الظل سيدخلون دائرة الضوء والبعض سيختفي تماما. وستظهر التيارات التي كان يجب بالفعل أن تنزوي وربما كان يجب أن تلغى. ولعلها ستخرج من عزلتها بالتقارب مع التيارات الرئيسية والقريبة من السلطة، وإما ستنتظر المستقبل والتطورات القادمة. على أية حال سواء في الجانب الشيعي زسزاء في الجانب السني سنشاهد تغييرات عجيبة لم تكن متوقعة من قبل. تغييرات ستكون لها الكلمة العليا في الانتخابات البرلمانية القادمة

جار مستقر

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٣/ ٣/ ٢٠٠٩

تأتي زيارة رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام للعراق الشيخ هاشمي رفسنجاني في الوقت الذي استطاعت الحكومة العراقية ان تؤمّن نسبة عالية من الأمن والاستقرار في هذا البلد.

ان التقارب والتواصل الديني والثقافي والاجتماعي بين ايران والعراق اقوى من علاقة اي بلد مجاور لإيران، حيث يرتبط الشعب الإيراني بالعتبات المقدسة في العراق بالنجف وكربلا والكاظمين وسامراء، كما ينظر الايرانيون الى النجف الاشرف كقطب مركزي للمرجعية الدينية لأتباع اهل البيت.

ان الشعب الايراني يتطلع الى تعميق العلاقات المتأصلة بين ايران والعراق والى مزيد من الزيارات بين الشعبين التي تقوي بدورها الارتباطات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين البلدين.

وتدل زيارة الشيخ هاشمي رفسنجاني للعراق على مستوى جديد من تعميق العلاقات، خاصة في مجال اعمار وبناء وتطوير العراق على يد المتخصصين والخبراء الايرانيين والعراقيين.

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن ثبات واستقرار العراق هو ثبات واستقرار ايران وان اي خطوة باتجاه تقدم وتنمية العراق تصب في صالح الشعب الايراني الذي تربطه وشائج متينة بالشعب العراقي.

أما بالنسبة إلى طلب الرئيس العراقي جلال الطالباني من المسئولين الايرانيين إعفاء العراق من غرامة الحرب التي شنها النظام العراقي السابق برئاسة صدام، يمكن القول ان الشعب الايراني ورغم وقوفه ودعمه الكامل للشعب العراقي لكنه لا يمكن ان يتغاضى عن هذا الحق المشروع أي تعويض الخسائر الكبرى التي لحقت بإيران جراء الحرب العدوانية على الجمهورية الاسلامية.

وتجدر الاشارة الى احتياطي النفط العراقي الذي يقدر بمائة وعشرة مليارات برميل نفط، فمن الواضح ان العراق غني بموارده النفطية الهائلة والجمهورية الاسلامية مستعدة ان تضع تجاربها وانجازاتها العلمية والتقنية تحت تصرف الشعب العراقي وهذا ما فعلته طوال العقود الثلاثة الماضية حيث آوت واحتضنت مجموعة كبيرة من العراقيين منذ ايام النظام البعثي البائد وحتى الآن.

ان غرامة الحرب هي جزء من قرار٥٩٨ لمجلس الامن الذي أقرته ايران والعراق في نهاية هذه الحرب حيث ينص القرار على ضرورة تعويض خسائر الحرب من الجانب المعتدي الذي بدأ الحرب، وان الشعب الايراني ورغم انه يقدر الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي هذه الايام ويتطلع الى نمو واعمار وازدهار العراق، لكنه لا يمكن ان يغلق ملف غرامة الحرب الى الابد، فالغرامة حق قانوني وشرعي لشعب تعرّض لحرب مدمرة وخسائر مادية ومعنوية جسيمة جراء هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات.

إيران الأحرص وستبقى

الوفاق ٢/ ٣/ ٢٠٠٩

رغم قيام ايران والبحرين بمبادرات شجاعة ازالت الشبهات وأعادت الامور الى نصابها، لكن بعض المحاولات لازالت متواصلة لإستغلال الحدث والاصطياد في الماء العكر من قبل البعض لضرب وحدة الصف الاسلامي.

ان القواسم الايرانية البحرينية المشتركة تاريخيا وجغرافيا وعقائديا كفيلة بازالة كافة الشبهات وافشال اي فتنة بين البلدين وان الحديث عن سيادة البحرين تؤكده العلاقات الدبلوماسية والاتفاقات الثنائية والزيارات الرسمية التي قام بها كبار مسؤولي البلدين.

كما ان العواصف السياسية التي تستهدف المنطقة وعلى رأسها التهديد الصهيوني على امنها واستقرارها تتطلب مواقف مسؤولة من قبل الجميع بعيداً عن لغة التحريض والتفرقة والتركيز على لم الشمل لمواجهة الخطر الصهيوني المحدق بالمنطقة.

ونحن ممتنون لمواقف بعض الدول العربية كسلطنة عمان التي ترأس مجلس التعاون في الدورة الحالية وقالت انها اتبعت سياسة متوازنة وحكيمة في القضية المثارة بين ايران والبحرين.

اننا بأمس الحاجة الى توحيد الصفوف واعادة اللحمة بين ابناء الامة الاسلامية لتحقيق الأمنية الكبرى وهي تحرير فلسطين من دنس الاحتلال الصهيوني وافشال المخطط الغربي في استعمار العالم الاسلامي

الحوار الفلسطيني في القاهرة

كيهان (الدنيا) ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩

هناك بصيص من الأمل فى أن يسفر الحوار المباشر بين الفصائل الفلسطينية وعلى رأسهم حركة حماس وحركة فتح والاتفاق بينهما على تشكيل حكومة وفاق وطني إلى تقليص حدة التوتر بين الفلسطينيين.

ان هذا الاتفاق مهم وضروري جداً خاصة، لاسيما أن الكيان الصهيوني يشهد ائتلافاً من حزب (الليكود) وحزبي (اسرائيل بيتنا) و(شاس) على تشكيل حكومة ائتلافية يمينية متطرفة في اسرائيل.

وقد أفضى الحوار الفسطيني الفلسطيني في القاهرة الى تشكيل لجان مختصة لمناقشة تشكيل حكومة فلسطينية جديدة وترتيبات وموعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة واعادة هيكلة الاجهزة الامنية واعادة هيكلة منظمة التحرير لضم حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها.

إن حوار القاهرة ينجز اشياء كبيرة اذا اتفق المجتمعون على طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة على اساس الحوار والتصدي للمشروع الصهيوني الخطير.

ونأمل بأن تنتهي التوافقات الجارية بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية وانهاء حالة الانقسام والتشرذم في الصف الفلسطيني. فعودة اللحمة الى الصف الفلسطيني ستؤدي الى مصالحة عربية عربية وعربية اسلامية وستقوي الموقف العربي والاسلامي الداعم للقضية الفلسطينية.

ان الجانب الصهيوني هو الخاسر الكبير في هذه التوافقات والمصالحات الفلسطينية والعربية والاسلامية، ومن ابرز المسائل التي يجب الاتفاق عليها هي اعادة اعمار غزّة وفتح المعابر على القطاع مقابل هدنة مؤقتة تبقي الباب مفتوحا للردّ على تصعيد صهيوني محتمل او عدم الوفاء بالتعهدات المتفق عليها.

إيران نقلت التحدى إلى ساحة إسرائيل المصونة

مينا على اسلام ■ ديبلماسى ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩

حوار مع ما شاء الله شمس الواعظين الخبير في شئون الشرق الأوسط والعرب وإسرائيل

-هناك توقعات كثيرة بخصوص احتمالية وقوع مواجهة بين إيران وإسرائيل خلال العام الجاري، ما سبب زيادة هذه النوعية من التوقعات؟

أحد الأسباب الكامنة وراء هذه التوقعات اختلال ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح إيران. السبب الآخر هو تأكيد إسرائيل بشكل دائم على تفوق قوتها في الشرق الأوسط على كل دول المنطقة مجتمعين. وفي النهاية يبدو أن قوى الردع الإيرانية قد باتت قوية، وتسعى إسرائيل إلى أعادة توازن القوى في المنطقة إلى وضعه الكلاسيكي أي التفوق المطلق على كل دول المنطقة.

النقطة الثالثة هي أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في هذا الأمر قد جعل الأخيرة تصل إلى درجة من التبجح يوما بعد يوم لمعاقبة الدول التي تريد إقامة توازن عسكري استراتيجي.

- إبراز القلق من تهديد إيران من جانب إسرائيل، إلى أي مدى يرتبط بالقضايا الداخلية الإسرائيلية على أعتاب تشكيل حكومة إئتلافية؟

إسرائيل في هذا المجال لها تاريخ طويل، وكلما تمت انتخابات برلمانية قامت الأحزاب وخاصة بين المعتدلين واليمينين المتطرفين بمزايدات حول القضايا الداخلية والإقليمية، والآن حيث هناك منافسة شديدة الوطأة بين حزبي كاديميا والليكود على رئاسة الـوزراء، فبداية

سيكون موضوع إيران ثم موضوع فلسطين على جدول المزايدة بين القوى السياسية في إسرائيل. وفي النهاية تقوم إسرائيل بتعريض نفسها للخطر حتى تستطيع الحصول على المساعدات هذا على الجانب الدولي، وتصل إلى الانسجام والتضامن القومي بين اليهود المهاجرين.

لكن هذا الإجراء حتى الآن أسفر عن نتائج سلبية والواقع أن هذه السياسة الإسرائيلية قد أدت إلى أن يصل اليهود المهاجرين إلى نتيجة مفادها أن تل أبيب والحكومات المتعاقبة في إسرائيل لم تنجح في إقرار الاستقرار السياسي والعسكري، وهذا يدرك زعماء إسرائيل جيدا إنه قد بدأت الهجرة العكسية لليهود إلى دول المبدأ.

وأخير يبدو أن الاستراتيجية الإسرائيلية هذه قد باءت بالفشل على مدى الأعوام الأخيرة ولم تنجح في خلق الاستقرار، وأنه يجب التفكير في سياسة أخرى للحفاظ على التضامن الداخلي.

- بالنظر إلى تقرير رئيس الاستخبارات الأمريكية الجديد، من المحتمل أن ترتفع حدة التوتر بين إسرائيل وإيران في العام ٢٠٠٩، كيف تقيمون الموقف الأمريكي إزاء تنامي هذه المخاوف؟

أثناء أحداث غزة كنت أتوقع أنه على الفور بعد انتهاء الحرب على غزة أن الضغط سيزيد على إيران؛ لأن إيران قد نجحت في نقل التحدي إلى ساحة إسرائيل المحمية وقد تهيبت إسرائيل للغاية من هذه النقطة، والواقع أن إسرائيل بسبب العجز عن مواجهة إيران نقلت هذا التحدي إلى الساحة الدولية حتى تتمكن من احتواء إيران أو مواجهتها.

وهذه السياسة لا تتناغم مع سياسة واشنطن الجديدة، بل إنها لا تتفق مع سياسات نهاية عهد جورج بوش، حتى أن بوش لم يعمل بنصيحة اللوبي الصهيوني في أمريكا، حيث كان يريد الحصول على ضوء أخضر من أمريكا لشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

والآن على العكس يريد أوباما أن يجري محادثات مع إيران باعتبارها قوة إقليمية كبرى، وفي النهاية يبدو أن الولايات الأمريكية ستعارض مزيدا من الضغط أكثر من أي تيار أو دولة.

هناك سبب آخر، يوما بعد يوم يثبت البرنامج النووي الإيراني مدى شفافيته فيما يخص أهداف إيران، وقد أثبتت أمريكا وخاصة في عهد أوباما أنه لم يشاهد أي دليل على توجهات عسكرية في البرنامج النووي الإيراني، سواء في تقارير الوكالة وسواء في أعمال التفتيش التي تمت.

وعلى هذا الأساس يبدو أن التحدي بين أمريكا وإسرائيل بسبب الموضوع النووي الإيـراني سيتزايد في المستقبل القريب.

- إلى أي مدى من الممكن أن يؤثر الحوار المحتمل بين طهران ووشنطن على المخاوف الناجمة عن المواجهة بين إسرائيل وإيران؟

تريد إسرائيل أن تقوم بعمل وقائي ضد هذا الحوار وستضع العراقيل على طريق المحادثات المرتقبة بين إيران وأمريكا، أو ستطرح على جدول أعمال هذه المحاثات موضوعات معقدة.

ويبدو أن إسرائيل في هذا المجال وبمجرد أن تبدأ المحادثات بين إيران وأمريكا لن تحقق كبير نجاح، لكن من ناحية أخرى ستعمل أمريكا قبل بدء محادثاتها مع إيران على إضعاف أشكال الدعم والمساندة الإقليمية والدولية لإيران.

والآن تعارض الولايات المتحدة الأمريكية بيع أسلحة دفاعية متقدمة لطهران وقد أعربت عن معارضتها لسياسات إيران الإقليمية، ويبدو أن أمريكا تسعى لإضعاف إيران إقليميا ودوليا بهدف الحصول على مزيد من الإمتيازات من طهران في حالة إجراء المفاوضات.

ومع هذا يجب أن ننتظر بدء المحادثات حتى نرى كيف سينقل زعيما البلدان هذه المحادثات الصعبة بل الأكثر صعوبة من عالم الخيال إلى عالم الحقيقة، وما آثار هذه المحادثات على سائر اللاعبين الإقليميين.

تركيا: نموذج التعاطي بين الإسلاميين والعلمانيين

ابراهيم بهشتي نامدار ■ اعتماد (الثقة) ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩

حوار مع إبراهيم يزدي
عين الصواب أن يقال إن تركيا وحزب العدالة والتنمية اليوم يمثلان النوذج لسائر الدول الإسلامية والأحزاب الإسلامية. فهما من هذه الزاوية قد استطاعا التوصل إلى صيغة ناجحة إلى حد ما للتوفيق بين الدين والديقراطية ويبدو أن مناخ تركيا الديمقراطي إلى حد ما بما في ذلك الدستور والبنية الحزبية والتطورات الفكرية التي طرأت على الإسلاميين أنفسهم يعدان العامل الأساسي لما آلت إليه الأحوال في تركيا الآن. ولنا في هذا الصدد حوار وجلسة مع الدكتور إبراهيم يزدي وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بعد الثورة وصاحب رأي في الشئون السياسية.

والدكتور إبراهيم سافر غير مرة إلى تركيا وتربطه علاقات وطيدة بالإسلاميين في هذا البلد ويتوافق فكريا إلى حد كبير مع زعماء تركيا المحدثين، وطوال حديثه كان يتحدث عن زعيم حزب العدالة والتنمية بشيء من التحبب والتودد.

سيدي الدكتور موضوعنا هو التوفيق بين الدين والديمقراطية في تركيا وإلقاء الضوء على أداء الأحزاب الإسلامية في هذا البلد. وكيف نجحوا في التوصل إلى صيغة ناجحة إلى حد ما في التوفيق بين الدين والديقمراطية. ولو تكرمت حدثنا بشكل مختصر عن الإسلام والديمقراطية حتى نعبر إلى هذه النقطة.

لفهم طبيعة موضوع الديمقراطية والإسلام، بداية يجب أن نعرج على أسس الديمقراطية، وهل هذه الأسس تتناغم مع الأسس الدينية والقرآنية أم لا؟

هناك شرح واف في علم الاجتماع وخاصة في العلوم السياسية حول العلاقة بين رؤية العالم والديمقراطية. والواقع أن الإيمان بالديمقراطية ينبع من وجهة نظر الفرد للإنسان. ورؤية العالم تعني كيف ترى العالم الخارجي ومن ضمن ذلك الإنسان والطبيعة وما يحيط بك، ولو أنك تؤمن بحقوق الإنسان الطبيعية فمن الطبيعي أن الديقراطية تكون قد نبعت من هذا الإيمان بحقوق الإنسان الطبيعية. إن العلاقة بين الديمقراطية والإيديولوجيا أو رؤية العالم تحتاج إلى أبحاث وتفصيلات. وسأفترض أنكم اطلعتم عليها. وانطلق من نقطة أننا في الديمقراطية قد اعترفنا بالحقوق الطبيعية للإنسان، والسؤال هو هل يعترف الإسلام بالحقوق الطبيعية؟

قد لا يوجد في الإسلام إصطلاحا باسم الحقوق الطبيعية أو حقوق الإنسان لكن من المؤكد أنه في فكرنا الديني وكتابنا الجليل يتمتع الأنسان بمكانة خاصة تقوم على أساس الكرامة الإنسانية وقد ورد هذا في القراني بمعاني عديدة، وعليه فإن أول استنتاج في هذا الموضوع أنه ليس هناك أي تباين أو اختلاف بين الدين والديمقراطية، أما الحقوق الطبيعية فإنها تختلف عن الحقوق المدنية والحقوق المدونة، فالذي يطرح في القانون المدون هو عقد تستطيع أن تغير أنت فيه، أما في الحقوق الطبيعية فلا يحق لأحد أن يتدخل فيها، حتى في مصادرنا الدينية يوجد هذا الأمر فلا يستطيع الحاكم أن يسلب الحقوق الطبيعية المكتسبة من الإنسان؛ وبناء على كلامي هذا فإنه لا يوجد أختلاف أو تباين بين أسس الدين والديمقراطية. وعلاوة على قبول حقوق الإنسان الطبيعية في نقاشاتنا، فإننا نحدد ثلاثة أركان في الديمقراطية. الركن الأول، المجتمع الإنساني مجتمع يتسم بالتنوع والتعدد، وليس مجتمعا أحادي الخطاب. فهل نقبل نحن بهذا في مجتمعنا الديني أم لا؟ نحن نرى أن الله يتحدث عن في مواضع عديدة من القرآن عن الاختلاف بين البشر، والواقع أن القرآن يعترف بالاخلاف في الرؤى والأعراق والألوان بل إن البعض يرى أن ذلك من آيات الله. إذن فنحن نقبل بركن آخر من أركان الديمقراطية وهو التعدد والتنوع لكن هذا لا يكفي. الركن الآخر التحمل والتحاب. فهل الإسلام دين سهل سمح أم لا؟

وفي أدبيات الديمقراطية تقرأون كثيرا عن ديمقراطية التسامح والتعاطي، وهذا أيضا موجود في أدبياتنا الدينية فعندما يقول المولى عز وجل «لكم دينكم ولي دين» فهذا في حد ذاته وتسامح، أوعندما يقول «لا إكراه في الدين»فهذا أيضا يدل على أن التسامح موجود في الإسلام.

أما العنصر الثالث في الديمقراطية فهو التوافق، فهل يمكن توجيه المجتمع من أن يكون هناك توافقا بين عناصره الداخلية؟ نحن لا نستطيع ذلك.

والآن مجتمع يتسم بالتنوع هذا شيء وأن أتحملك هذا شيء آخر أما لو كنت أتحملك فقط فهذا أمر سلبي، لا شأن لي بك أتحملك فقط. لكن الله يقول هذا التحمل ليس أحادي الاتجاه، ويجب أن يكون هناك حالة من التعاطي، وهذا الأمر

موجود في مواضع عديدة من القرآن.

إذن نرى أن هذه العناصر التي عددناها للديمقراطية قد اعترف بها الإسلام رسميا وبشكل كامل. وأنا من هذه الزاوية لا أرى تباينا أو اختلافا بالأساس بين الدين والديمقراطية بفارق أنه يجب أن أفتح هنا قوسا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي يطلقون عليه الموجة الثالثة للديمقراطية، تم القضاء على المعوقات السياسية العالمية التي كانت تقف ضد انتشار الديمقراطية أثناء الحرب الباردة. بمعنىأن الموجة الثالثة للديمقراطية قد قضت عليها.

وفي كثير من الدول كان الغربيون قلقون من أنه لو سادت الديمقراطية من الممكن أن يفوز الشيوعيون ولكن الآن لم يعد هناك وجود للشيوعية ولهذا السبب زالت موانع الديمقراطية. وفي الموجة الثالثة كثير من الدول المسيحية نظرا لأن الكنيسة قد قامت على الأقل منذ ١٠٠ أو ١٥٠ عاما بحل مشكلتها مع الديمقراطية فإنها قد أصبحت على الفور ديمقراطية. لكننا في العالم الإسلامي لا زلنا لم نحل بعد هذه الإشكالية، وأحد المعوقات التي تقف في طريق تنمية المجتمعات الإسلامية هي أن المسلمين لا زالوا ينظرون إلى السلطة نظرة تقليدية. بل إن كثير من المسلمين لا زالت فكرة الخلافة تداعب خيالهم، بناء على هذا فأنا أرى هذا الأمر ليس مانعا فكريا بل مانعا سياسيا نشأ من المجتمع الإسلامي.

- هـذه وجهة نظركم في بـاب التوفيق بين الدين والديمقراطية، ومن المؤكد أنك تقبل وجهات النظر التي تختلف معك في هذا الباب. وفي هذا الإطار تشاهد أطياف عديدة مثل التقليدية والأصولية والتجديد الديني في المجتمعات الإسلامية. فهل من الممكن إيضاح ولو بسيط على أي من هذه الأطياف؟

لي اعتراض على هذه التقسيمة، في الأدبيات السياسية في أمريكا والغرب عندما يقولون Fundamental أي الأصولي فإنهم يعتبرونه الشخص الذي يؤمن بالكتاب المقدس نفس كلمات الله. لكننا في أدبياتنا الدينية كلنا بهذا المعنى أصوليون.

بناء على هذا عندنا في المجتمعات الإسلامية نفس الفكرين ونفس الجماعتين تقليديون وحداثيون. التقليدون كما يتضح من اسمهم من يتبنون نماذج الماضي النماذج النابعة من داخل الدين وليست كـ(نص). والتقليديون عندهم نصين أحدهم الوحي والآخر التقليد. وترون في بعض الأحيان أن النص الثاني يكون أكثر قوة عليهم من النص الأول.

ومشكلة التقليدين مع الديمقراطية هي أنهم ينظرون إليها ويصنفونها من منظور تاريخي، إننا في إسلامنا لا نجد في أي موضع من القرآن لفظ حكم بمعنى الجمهورية أو الملكية. إنها كلمات ابتدعها المسلمون أنفسهم. كما أنه بناء على الفكر الديني، لا وجود لفن أو عمارة إسلامية، لا وجود لحكم إسلامي أيضا، ولكن هناك الشيئ الذي يصنعه المسلمون.

أما التجديديون مختلفون. فهم في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة يتجاوزن النص الثاني ويجعلون معتقداتهم قائمة على النص الأول (القرآن)

النقطة التالية هي أن القليديين بسبب نظرتهم التقليدية ينظرون بتشاؤم تجاه كل ما يأتي من خارج الدين في حين أن تاريخ الإسلام وتاريخ نفس التقاليد الدينية مليئ بالعناصر الإسلامية التي أخذت من الثقافات الأخرى. على سبيل المثال نحن نعرف ما يطرح تحت عنوان الفلسفة الإسلامية إلى أي مدى هو متأثر بالفلسفة اليونانية.

إذن أنت ترى أن التجديديين في العالم الإسلامي بصفة عامة يعتقدون أنه لا تباين بين الأسس الديمقراطية والتعاليم الدينية، ليس على أساس ما جاء في تاريخ الإسلام بل على أساس ما يوجد في النص الأول. والنص الأول القرآن والسنة لها قيمتها. في حين أن التقليديين يعارضون هذا الأمر على أساس النص الثاني وليس النص الأول. ومشكلة التقليديين تكمن في نظرتهم إلى السلطة. وقد تغير مفهوم "الحكومة الأمة " في العالم في الظروف الراهنة ولا توجد أي دولة إسلامية أو جماعة إسلامية تجهل هذا الأمر. ما كان موجودا في عصر الخلفا السابقين لم يعد له وجود بمفهوم الحكومة الحالية. وأي جماعة من الناس في ذلك الوقت لم لديها الطموحات التي تتطلب اليوم من الحكومة، وقد اختلفت السلطة المخولة للحكومة الحالية عن تلك التي كانت مخولة للخليفة، بناء على هذا هذه هي المشكلة الأساسية التي توجد بين التقليديين والتجديديين فيما يخص الديمقراطية، وكما تغير مفهوم الحكومة كلية تغير أيضا مفهوم الأمة أيضا.

- سيدي الدكتور ندخل الآن من هذا المقدمات إلى الموضوع التركي، فتركيا باعتبارها الدولة التي فيها يبدو أحرزت نجاحا نسبيا في التوفيق بين الدين والديمقراطية هل ترى أنه من الضروري توضيح بعض المطالب بخصوص التعاطي بين الدين والحكومة في تركيا؟

التعاطي بين الدين والحكومة في تركيا قد تأثر بالتعاطي الذي كان في المجتمع التقليدي السني. فاهل السنة اعتبروا الحكومة حكومة إسلامية وجعلوا الخليفة وشيخ الإسلام (قاضي القضاة أو المفتي). وكان هذا شائعا في العصر العثماني. وعندما جاء أتاتورك استخدم هذا التقليد في قالب آخر أي تأسست الحكومة العلمانية لكن استمرت الحكومة في تقليد تقديم شيخ الإسلام.

- أي أنه بدلا من أن يحدث تفكيك في نظام الحكم العلماني الجديد بين الدين والحكومة أصبح الدين واقعا تحت سيطرة الحكومة؟

منذ عدة أعوام دعيت ألقيت محاضرة في جامعة اسطنبول التي كانت قد وجهت الدعوة لي عن ما يسمى بـ Oriental secularity. أي أنه في دولة علمانية في العالم لا تقوم الحكومة بتعيين رئيس الكنيسة. ومن المؤكد أنه بناء على التقليد والاختلاف القائم بين الكنيسة الإنجليزية وكنيسة الروم كان الملك يقوم بتسمية الكاردينال الأعظم. وفي تركيا لأن هذه المسألة كانت لها جذور تاريخية كان الخليفة يقوم بتسمية شيخ الإسلام وكان الأمر مقبولا بالنسبة للجميع، وعندما تم تأسيس الحكومة الجديدة لم يندثر هذا التقليد، مع فارق أن الخليفة كان يتعبر نفسه مسلما إلا أنه هنا الحكومة علمانية وتسيطر علة الدين. وقد اخضعت الحكومة تدريجيا الدين في كل القضايا، لدرجة أنها تتدخل في تعيين أئمة المساجد وهي التي تمنحهم الرواتب. وكذلك أيضا تتدخل من خلال مركز حكومي خاص في تحديد خطب متحدة من حيث الشكل.

الموضوع الثاني فيما يخص الدين والحكومة في تركيا واختلافه عما هو قائم في دولة مثل إيران والذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، أن الدولة العثمانية كانت أسرع تأثرا بالثقافة الأوروبية من إيران في موضوع سن القانون. فقد وضعوا القانون منذ ١٥٠ عاما تقريبا والذي كان يعرف باسم التنظيمات. وبما أن تركيا هي الحد الفاصل بين الشرق والغرب وكانت النقطة الساخنة في المواجهة والتوتر بين الشرق والغرب فقد أدى ذلك إلى نضج أفكار العثمانيين من تلقاء أنفسهم وقد بدأوا منذ ذلك الوقت سن القوانين لإحداث التغيير.

وهذه المسألة من الممكن أن تكون مؤثرة في بحث جذور الوضع التركي الحالي.

- قبل الإعلان عن سياسة التعددية الحزبية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي كان يحكم تركيا نظام الحزب الواحد وكان في السلطة حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك. وفي هذه الفترة لم نكن نشاهد نشاطا تنظيميا هيكليا للإسلاميين أو لو كان هناك نشاطا فكان راديكاليا ويتم قمعه. ما تقييمك لهذه الفترة؟

يجب أن تبحث حركة نورسي. هذه الحركة كانت حركة قوية جدا. وكانت موجودة في حرب الكريمة التي كان يقودها أتاتورك. بناء على هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه حكومة أتاتورك حكومة علمانية كانت هناك حركة إسلامية قوية للتقليديين مثل حركة نورسي، واليوم هذه الحركة لازالت قوية للغاية في تركيا. وكثير من الناشطين السياسيين مثل أربكان وفتح اللهي متأثرون بـ (نورسي) مع فارق أن مبادئ نورسي قد طرأ عليها تغيير وتطوير بمرور الأيام. على سبيل المثال أذكر في عقد الستينيات من القرن الماضي عندما كنت في أمريكا كان أصدقائي الأتراك بصفة عامة ينتمون لحركة نورسي.

- بفارق أن هذه الحركة لم تكن حركة سياسية.

لم تكن. كانوا يقبلون بدين غير سياسي تماما. ولهذا السبب اتجه فتح الله جولن إلى المنظمات المدنية التي كانت مؤثرة للغاية. النقطة الأخرى هي أن أتاتورك نفسه كان قد قبل بمبدأ التحزب. وهذا هو مناط الاختلاف مع إيران . ففي تركيا كان مبدأ تحزب معروفا منذ فترة ثم ظهر نظام التعددية الحزبية. وبناء على هذا فإن نظرة الأتراك للقضايا السياسية تختلف تماما مع نظرة الإيرانيين. والتغييرات التي قام بها أتاتورك حملت في طياتها التيارات التي خلقت بدورها المرحلة الأولى لشيئين، الأول نظام التعددية الحزبية والثاني أن التصويت في تركيا كان إجباريا مثل الأشياء التي كان قد فرضها رضا شاه بالقوة، فقال أتاتورك يجب على الجميع أن يصوت. حسن، كان الريفيون يذهبون ليصوتون للحزب الحاكم، لكن في النهاية تبلورت عادة أن الناس ليدلو بأصواتهم قد خلق هذا الأمر المناخ المناسب لوصول الإسلاميين إلى السلطة.

- منذ عقد الخمسينيات وحتى السبعينيات حيث كانوا يؤسسون بشكل رسمي الأحزاب الإسلامية شاهدنا تقارب الإسلاميين وعضويتهم في الأحزاب الجديدة مثل الحزب الديمقراطي وحزب العدالة مع أنهما لم يكنا إسلاميين إلا أنه لم يكن هناك ضيق الأفق بالنسبة للتعاليم الدينية. من وجهة نظركم هذا النظام أو البنية الحزبية في تركيا والدستور التركي ما مدى تأثيره فيما بعد على بلورة وظهور المطالب السياسية التنظيمية والهيكلية للإسلاميين؟

هناك معيار آخر يجب أن تضيفه على هذه الاشياء وهو خصصة الإقتصاد في تركيا.

- سنأتي على ذكر ذلك أيضا.

حسن لأنه الأكثر تأثير من كل العوامل، وأن الطبيعي في دولة مثل تركيا أحد مراكز الإسلام الكبرى ألا يستطيع أتاتورك أن يستأصل شأفة الدين. ومع أن الدين والمسسات الدينية في تركيا كانت تحت إشراف الحكومة إلا أن الدين لم يندثر. النقطة التالية هي أن المشاعر والعواطف الدينية قد تبلورت بشكل تدريجي.ومن الطبيعي أن الإسلاميين في المرحلة الأولى يتجهون إلى تلك الأحزاب التي ذكرتها ولكن بعد وقوع الثورة الإسلامية في إيران تأثر وضع الإسلاميين في تركيا بهذه الظاهرة. لقد أثرت الثورة الإسلامية في كل الدول الإسلامية وسيست الحركات الدينية. وكانت أول نتيجة للثورة في تركيا أنها أدت إلى الإنقلاب العسكري في العام ١٩٨٠م. وبناء على هذا يتعين عليك بحث موضوع الإسلاميين والديمقراطية منذ العام ١٩٨٠م. وفي هذا التاريخ لم يكن من حق الإسلاميين أن يستخدموا الأبجدية العربية. أذكر عام ١٩٨٦م حيث كنت في تركيا كان الموضوع

الذي يناقشه أصدقائي الذين وجهوا الدعوة لي (حزب الرفاه) كيف يكتبون الله أكبر باللغة العربية ولم يكن لهم الحق في ذلك، لكن صارت الأمور أفضل بشكل تدريجي واستطاعوا أن ينخرطوا في النظام. وفي المرحلة الأولى من انخراطهم في النظام كان هذا عن طريق حزب نفس الأحزاب غير الإسلامية، لكنهم رويدا رويدا شقوا طريقهم إلى السلطة من نفس الطريق. إنهم منذ هذا التاريخ دخلوا مرحلة جديدة يجب أن ندرسها ونضعها في اعتبارنا، إذ كيف تحول التقليديون الدينيون في تعاطيهم مع الحكومة بشكل هادئ إلى قسمين، تقليديون ومجددون.

– إذن نصل هنا إلى نتيجة مفادها أنه تحت ما يسمى المناخ الديمقراطي في تركيا أي الدستور والبنية الحزبية واستقرار نظام التعددية الحزبية بعد عقد الخمسينيات تهيأ المجال لوجود الإسلاميين بشكل تنظيميفيا بعد.

نعم، هو كذلك.

الموضوع التالي الذي سنعالجه التطورات والتغييرات التي حدثت في داخل الإسلاميين أنفسهم، ويبدو أن تغييرات في الفكر وطريقة وأسلوب الحكم كانت من العوامل الأساسية لتلاؤم الإسلاميين وتوافقهم مع الديمقراطية. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الإسلاميين إلى تقليديين وحداثيين. وكان حزب أو جماعة الطيف التقليدي متمثلا في حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان، مع أنه قبل حزب الرفاه كانت قد تأسست أحزاب النظام والسلامة الوطنية. ما هي الإيضاحات التي ترى أنها ضرورية بالنسبة لحزب الرفاه وشخص نجم الدين أربكان؟

أربكان على الرغم من أنه كان مهندسا إلا أن نظرته للدين كانت نظرة تقليدية. وأنا كنت قريبا من أربكان وكانت لي لقاءات عديدة معه. فكانت نظرته تقليدية وأيضا غير واقعية. على سبيل المثال، في تركيا قبل هذه الموجة الجديدة لم يكن ممكنا التظاهر ابلدين في منشأة حكومية. حتى لو أن موظف الحكومة في أيام الجمع كان يأخذ إجازة لمدة ساعتين ليذهب لصلاة الجمعة كانوا يحاكمونه. وكانوا يقولون أنت كموظف حكومة ليس من حقك أن تذهب لصلاة الجمعة. أي أن العلاقة بين الدين والحكومة كانت لصالح العلمانيين إلى هذا الحد. في مثل هذه الظروف كان أربكان وهو رئيس وزراء يذهب لصلاة الجمعة بل كان يؤم المصلين. حسن، هذا الأمر لم يكن يدور بخلد العلمانيين يوما ما.

لم يستطع أربكان تهيئة ظروف التعاطي مع العلمانيين، ومن الناحية السياسية لم يكن واقعيا؛ لأنه عندما اختير رئيسا للوزراء كان أول عمل قام به أنه أخذ طائرة من الأثرياء الأتراك وتوجه إلى إيران، وهذا الأمر بالنسبة للعلمانيين الأتراك والمتآمريكين في ظروف أن إيران وأمريكا في حالة مواجهة غير واقعي. بناء على هذا أرى أن هناك ثلاثة أشياء ساهمت في فشل أربكان؛ النظرة التقليدية للدين والرؤية غير الواقعية لهذا الدين والرؤية غير الواقعية للسياسة. وبالمقارنة مع أربكان سنرى كيف تعامل رجب طيب أردوغان بدراية مع هذه الأشياء الثلاثة.

– إذن بعد حل حزب الرفاه يجتمع الإسلاميون في حزب الفضيلة ثم ينقسم إلى حزبين ينضم التقليديون لحزب السعادة والمجددون لحزب العدالة والتنمية. ويبدو أن المجددون وعلى رأسهم عبد الله جول ورجب طيب أردوغان قد تعلموا الكثير من تجارب الماضي، وهم بالأساس قد خلقوا جوا جديدا بين الإسلاميين الأتراك.

إنني أعرف كلا الرجلين جول وأردوغان جيدا. وبداية تختلف نظرة أردوغـان للدين عن أربكان، وتستطيعون لمس هذا الاختلاف عن طريق قراءة أداء أردوغان في بلدية اسطانبول، وعندما اختير أردوغان لبلدية اسطانبول قمت بزيارته، وكان ذلك بالتزامن مع انتخابات الجزائر وفوز جبهة الانقاذ الإسلامية، وهذه الجماعة قالت كلاما كثيرا وبدأت صراعات في تلك الدولة الإفريقية وآلت نهايتها إلى ما أنتم به عارفون. عندما وصلت إلى مكتب حزب الرفاه، جاءني أردوغان وقال عندي جلسة وبعدها سآتيك، وعندما عاد قلت له أنك لم ترتكب خطأ الجزائر قال الجلسة التي كنت فيها الآن كانت جلسة مراسم تحليف اليمين لسية كانت موظفة إدارية في الجيش، وعندما انتهت هذه المراسم سألتني السيدة قائلة الآن حيث أصبحت عضوة في حزبكم هل يجب علي أن ارتدي الحجاب قلت لا سيدتي، ليس الحجاب شرط العضوية في حزبنا، أنت حرة عندما تشعرين أنك كمسلمة يجب أن ترتدي الحجاب ارتديه. كان هذا هوالفرق بين نظرةأردوغان وأربكان للدين. وعندما تولى أردوغان بلدية اسطانبول قال إنني الآن رئيس بلدية اسطانبول ولست رئيس بلدية حزب الرفاه. وأنتم تعلمون النجاح الذي حققه للحزب بسبب الخدمات التي قدمها وهو رئيس بلدية.

– فيما يخص نجاحات حزب العدالة والتنمية على الساحة الدبلوماسية، يبدو أن نفس الرؤية الواقعية قد أدت إلى أن تتحول الحكومة التركية إلى لاعب مهم في المنطقة.

يجب أن تضع هذا الموضع في كل الموضوعات للشعور بالأربنة (كون الإنسان أوروبيا) قوي جدا بين الأتراك. وبناء هذا الكل متفق على انضمام تركيا إلى أوروبا. وبعد العام ١٩٨٠ حيث هيمنت سياسات الإقتصاد الحر على تركيا، أصبح إحساس الإرتباط بأوروبا قويا. أما فيما يخص إسرائيل، فعلاقات تركيا بهذه الدولة تنبع من مسألة أخرى. كلنا في منطقة الشرق الأوسط يعرف حركة الأكراد متأثرة بالتحريض الإسرائيلي، أي أن إسرائيل تلعب دورا أساسيا

في هذه الحركات القومية.
وحرب تركيا مع الأكراد تكلف ميزانية تركيا سنويا ثمانية مليارات من الدولارات، وعندم تدخل الظروف السايسية للاعتراف بإسرائيل بين العرب مرحلة جديدة لن تجد تركيا مبررا للتمسك بموقفها التقليدي، وأن تبقي على حالة الرفض مع إسرائيل. فكان أول عمل قامت به في هذه المرحلة أن اعترفت رسميا بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية، لكن الهدف الأساسي إنهاء الحرب مع الأكراد.

وقد حدث هذا الأمر أيضا فالأتراك ليسوا هم من اعتقل (عبد الله أوجلان) بل الإسرائيليون هم الذين قاموا بالأمر وسلموه لتركيا، ومن المؤكد أنهم اشترطوا على الأتراك ألا يقتلوه كما قالوا لأوجلان يجب أن تعلن أنك تخليت عن العمل المسلح. وكان لهذا الأمر أكبر الأثر فتم إنهاء حرب كانت تكلف تركيا الكثير من الأموال والأرواح، وهذا من جملة واقعيات أردوغان ورفاقه.

الحكومة المغربية والدبلوماسية الموتورة

■ خسرو علي أكبر ■ عصر ايران ٧/ ٣/ ٢٠٠٩

موقف الحكومة المغربية في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الاسلامية في إيران يبدو غريبا للغاية وغير منسجم مع بدهيات وأصول العلاقات الدولية، فالذرائع التي تقف وراء هذا القرار ملتبسة وغير مقنعة خصوصا وانها تتنافى مع حقائق الواقع.

ويبدو أن المسئولين في الحكومة المغربية لا يميزون بين التصريحات الرسمية وغير الرسمية ولا يفرقون بين التطرق الى البعد التاريخي لبلدان منطقة الخليج (الفارسي) من جهة والتشكيك بسيادة بلد مستقل، كما فات على هؤلاء المسئولين الإطلاع على المستوى العالي للعلاقات التي تجمع الجمهورية الإسلامية والمملكة البحرينية والتي تطورت وتوثقت مع الرسالة التي حملها وزير الداخلية الإيرانية السيد صادق محصولي إلى العاهل البحريني في الأيام القليلة الماضية.

ولم يطلع هؤلاء المسئولون أيضا على التأكيدات الإيرانية على احترام سيادة المملكة البحرينية وهي تأكيدات شدد عليها مستشار مرشد الجمهورية الإسلامية حجة الاسلام والمسلمين علي أكبر ناطق نوري والتي أشار فيها الى العلاقات الطيبة بين إيران والمملكة البحرينية، وأن بلاده لم تكن لديها أطماع تجاه البلدان العربية.

ومن مفارقات هذا الموقف انه جاء أكثر تطرفا من المواقف العدائية لبعض الجهات التي تسعى إلى زعزعة أمن المنطقة من خلال إثارة الفتن والتوترات في العلاقات بين دول المنطقة.

ترى هل اتخذت السلطات المغربية مواقف في ذات المستوى من التضامن والحمية حين تعرض الشعب الفلسطيني في غزة الى أفظع المجازر الوحشية في الاعتداء الصهيوني الغاشم على قطاع غزة أم أنها بقيت مواظبة على علاقاتها الدبلوماسية مع زمرة المجرمين الصهاينة سرا وعلانية ؟

بيان وزارة الشئون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية يلمح الى العنصر الطائفي الذي يقف وراء اتخاذ هذا الوقف المتشنج ويتهم البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالرباط، بالإساءة للمقومات المذهبية للملكة المغربية. ويبدو ان الروحية الطائفية المتوترة ضد الشيعة مازالت هي المحرك الأساسي والفاعل في العقلية السياسية لمراكز اتخاذ القرار في أكثر من بلد عربي، والمغرب ليس مستثنى من هذا الشأن، والدليل هو عدد الإرهابيين الذين منحتهم السلطات المغربية الشارة الخضراء لتنفيذ أعمال إجرامية استهدفت الأبرياء من أبناء الشعب العراقي بدوافع طائفية، وملفات التواطؤ بين السلطة والإرهاب في المغرب قضية معروفة للمغاربة قبل غيرهم.

هل سمع قضاة محكمة الجنايات الدولية باسم فلسطين؟

عصر ايران ٧/ ٣/ ٢٠٠٩

أصدرت محكمة الجنايات الدولية مذكرة باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير. واعتبرت ان ارتكاب "جرائم حرب" هي أكثر التهم أساسية ورواء إصدار مثل هذه المذكرة.

إن هذا المقال لا يريد الخوض في مذكرة اعتقال البشير والحكم على مدى عدالة او قانونية المذكرة من عدمها لان المواقف المختلفة التي اتخذتها الدول الغربية تجاه هذه المذكرة وانتقاد الدول العربية والصين وروسيا وإيران لها يظهر جيدا أننا نواجه في هذه القضية اصطفافات سياسية أكثر منها قضية قانونية.

إن ما يهمنا في هذا المقال هو هل إن ارتكاب جرائم حرب من وجهة نظر قضاة محكمة لاهاي يختص في الوقت الحاضر بعمر البشير فحسب أو أنهم لو فتحوا أعينهم والقوا نظرة على الشرق الأوسط، فإنهم سيجدون مجرمي حرب هناك، فاي من جرائم الحرب التي يتهمون عمر البشير بارتكابها لم تحدث في فلسطين؟.

هل إن قتل وإبادة الأطفال والنساء والمدنيين خافية على قضاة محكمة الجنايات الدولية؟ الا تعتبر الهجمات السافرة على المناطق السكنية وتدمير منازل الفلسطينيين بالجرافات وحرق مزارعهم وإخراجهم من بيوتهم وديارهم ، جرائم حرب؟

ألا تعتبر مذابح صبرا وشاتيلا التي تدمي قلوب وضمير البشرية إلى الأبد، جرائم حرب؟، وألا تعتبر مهاجمة المناطق السكنية في غزة بالقنابل الفوسفورية مصداقا لجرائم الحرب ويستحق منفذوها العقاب؟ وهل سمع قضاة محكمة الجنايات الدولية لحد الآن أصلا باسم فلسطين؟

فإذا كان الغرب ومحكمته يدعون حقا الى العدالة لما كانوا يسمحون اطلاقا بوقوع هكذا جرائم مروعة ضد شعب كبير وان تستمر على مدى ٦٠ عاما لكن عندما يكون مقررا أن يصبح ميزان العدل أداة بيد مناهضي العدالة، فأوضاع العالم ستصبح كما هي عليه الآن، ومن سوء حظ أولئك الذين يعقدون الأمل على الأوساط والمنظمات التي تضفي علي نفسها صفة الدولية لكنها في الحقيقة هي في خدمة العالم الغربي لتبرير الظلم الحديث في الألفية الثالثة.

علاقات دولية

تكذيب قيام اوباما بكتابة رسالة لاحمدى نجاد

اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٣١/ ١/ ٢٠٠٩

نفى المتحدث الرسمى للبيت الابيض، وكذلك المتحدث الرسمى للخارجية الامريكية ماردده جريدة (الجارديان) بشأن كتابة الرئيس الأمريكى الجديد (باراك أوباما) رسالة الى المسئولين فى الجمهورية الاسلامية الإيرانية.

وقال (روبرت جيتس) المتحدث الرسمى للبيت الأبيض، "أنه لا رئيس الجمهورية، ولا وزير الخارجية يعلم شيئا عن هذه الرسالة، ولم يروا رسالة بهذا المضمون".

وأضاف: أن المسئولين الأمريكيين حتى الآن لا يعرفون مع من سيتعاملون فى إيران، ولذا نؤكد أنه حتى الآن لم تجر أى مباحثات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالتساؤلات حول استمرارية وجود الخيار العسكرى للتعامل مع إيران على مائدة الحوار، أكد (جيتس) أن الرئيس الأمريكى أكد على ضرورة وضع كل الخيارات وعدم اهمال اى منها، وضرورة الاستفادة من كل عناصر قوتنا للحفاظ على مصالحنا امام إيران، والتى من المكن ان تكون الدبلوماسية فى هذا الاطار هى الأنسب للتعامل مع دولة مثل ايران.

على الجانب الآخر، صرح (روبرت وود) المتحدث الرسمى للخارجية الامريكية "أنه لم يطلب أى شخص داخل الحكومة الامريكية من اى شخص فى البيت الابيض او وزارة الخارجية بكتابة رسالة لإيران".

وأضاف، أن الرئيس أوباما طالب بإعادة النظر فى العلاقات الامريكية مع إيران، وهناك إستراتيجيات كثيرة بشأن كيفية التعامل مع ايران موضع بحث، لم تنتهى بعد، وواشنطن مهتمة بأمر الحوار مع إيران، ولكن الولايات المتحدة ترغب أولا فى رؤية سلوك افضل من الجانب الايرانى فى الساحة الدولية.

وأضاف: أن دولته مهتمة جدا بأمر الحوار مع إيران، وفى الوقت ذاته فان الأمريكيين يكنون كل الود والاحترام للإيرانيين والحضارة والثقافة الإيرانية. وكل هذا الاحترام الامريكى لا يجب أن يكون دافعا للرئيس الإيرانى لتكرار طلبه باعتذار امريكا اولا عن كل جرائمها السابقة قبل الدخول فى اى حوار أو مباحثات.

وأضاف: أن هناك قضايا محددة، وإيران تعرف جيدا أن فى حالة رغبتها للعودة للمجتمع الدولى، فإن عليها القيام بعمل كبير خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الايرانى النووى، والأنشطة المتعلقة بدعم ايران للإرهاب فى منطقة الشرق الاوسط (على حد ادعائه).

وأكد (وود) أن إيران تحتاج للقيام بدور ايجابى فى المنطقة، والبرنامج النووى الايرانى يعد اكبر مصادر القلق، خاصة وأن الرئيس (اوباما) والسيدة (هيلارى كلينتون) قد أكدا على أن حصول إيران على الأسلحة النووية أمر لن نقبله على الإطلاق.

وأضاف: أن البرنامج النووى الايرانى ليس مشكلة الولايات المتحدة وحدها، ولكنه مشكلة دول اخرى كثيرة، ولذا يجب على ايران ان تخطو خطوات ايجابية للتعامل مع هذا القلق العالمى. والولايات المتحدة ليس لديها شروط للجلوس مع المسئولين الإيرانيين إلا شفافية البرنامج النووى الايرانى وتعامل المجتمع الدولى مع هذه القضية.

تقرير "الجارديان" رسالة وثلاث مسودات:

كتبت جريدة (الجارديان) فى تقرير نشر يوم (الخميس ٢٩ يناير) تحت عنوان "الرسالة التى ينتظرها معاونو (أوباما)، ستصبح سببا فى ترميم الخلافات مع إيران".

وادعت الجريدة، أن مسئولى حكومة (أوباما) قد أعدوا

مسودة رسالة رئيس الجمهورية للمسئولين فى إيران لإذابة جليد العلاقات بين البلدين، وفتح الباب أمام المحادثات المباشرة بين الطرفين.

وأضافت الصحيفة: انه منذ انتخاب الرئيس (أوباما) ووزارة الخارجية مشغولة بإعداد هذه الرسالة كرد على رسالة (أحمدى نجاد) التى أرسلها تهنئة لفوز أوباما. وطبقا لمسئولين دبلوماسيين فإن هذه الرسالة بمثابة تغير فى لهجة العداء التى كانت سائدة فى عهد الرئيس السابق (بوش) بالنسبة لإيران، إحدى دول محور الشر.

وطبقا لما أوردته (الجارديان)، فان مسئولى الخارجية قد أعدوا حتى الآن ثلاث مسودات لهذه الرسالة، أكدوا فيها أن الولايات المتحدة لا تسعى للإطاحة بالنظام الايرانى، ولكنها فقط تطالب بتغيير سلوكها.

وأضافت الصحيفة: انه جاء فى احدى هذه المسودات المقترحة، أن الشعب الإيرانى يعيش ظروف معيشية صعبة وغير مناسبة مقارنة مع وضع الدول المجاورة، وأن إيران أصبحت من الدول التى فقد الغرب ثقته فيها، وأن الولايات المتحدة تطالب ايران برفع أيديها عن دعم الإرهاب فى المنطقة.

وكان بعض مستشارى الرئيس الأمريكى قد أوصوه بكتابة رسالة مفتوحة للشعب الايرانى بدلا من ارسالها إلى (نجاد)، حتى لا تستغل، وفى الوقت نفسه كان هناك قلق أوباما من تأثير هذه الرسالة على انتخابات الرئاسة الايرانية المقبلة.

على جانب آخر، علق (سيمون تيسدال) المحلل فى (الجارديان) على هذا الخبر، مؤكدا أن هذا الحدث يعد حدثا تاريخيا، وأن الخطوات الحذرة التى يقوم بها (أوباما) ستنتهى إلى عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، وأن إزالة سنوات الريبة والعداء بين البلدين بلا شك يمثل حدثا تاريخيا.

إيران على أعتاب قوة عظمى ؟

■ مينا على اسلام ■ ايران ديبلماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/ ٢/ ٢٠٠٩

خلال الأيـام الأخـيرة على الرغم من تزايد مستوى التهديدات والحرب النفسية من جانب المحافل الإسرائيلية ضد إيـران والتي تتزامن مع تفشي موجة من المخاوف الإقليمية تجاه الأنشطة الإيرانية في المجالات النووية والتكنولوجية والعسكرية، كانت الأنظار تتجه بشكل أكبر نحو التطورات الساسية الداخلية في إسرائيل حتى تتضح جدية التهديدات وبالتالي تحديد نوعية التكتل داخل الحكومة الإسرائيلية.

وقلق الدول العربية في المنطقة وخاصة دول الواقعة جنوب الخليج من أن تصبح إيران قوة في حال أنها تعتمد بالأساس على دول فوق إقليمية توجد بينها وبين إيران اختلافات جذرية هو أمر ليس طبيعيا بالمرة.

والدول العربية في المنطقة من الناحية السياسية مرتبطة بالغرب من الناحية الإقتصادية مرتبطة بالنفط، والقاسم المشترك بينها وبين إيران التبعية إقتصاديا للنفط، أما القاسم المشترك بينها وبين الغرب هو الخوف من القدرات الإيرانية بالنظر إلى وجهات النظر الإيديولوجية التي تتبناها الدولة الإيرانية

لكن في هذه الأثناء فإن إسرائيل تمثل نقطة تخوف مشتركة بالنسبة للعرب وإيران، فهي القوة التي بكافة أشكال الدعم الأمريكي الدعم الذي لا تشوبه شائبة، أما نقطة الاختلاف الوحيدة بين إيران والعرب تجاه إسرائيل هو نوعية أدائهم، فبينما الدول العربية في المنطقة بسبب تزلزل قواعد السلطة في أنظمتهم بسبب الافتقار إلى التأييد الشعبي والبنية التقليدية غير الديمقراطية أحيانا يرون أن الصمت على ما تقدم عليه إسرائيل أو التعاون معها بشكل غير محسوس هو الذي يضمن مصالحهم، تتخذ إيران دائما موقفا معارضا ضد ماهية ووجود إسرائيل في المنطقة، وقد قوي هذا الموقف خلال السنوات الأخيرة أكثر من ذي قبل.

والآن فإن إسرائيل وهي على أعتاب تطورات داخلية في إطار المنافسات السياسية من ناحية أخرى إقليمية في إطار الحربين المتتاليتين في جنوب لبنان وقطاع غزة من ناحية أخرى تواجه تحديات عديدة، فهي تسعى داخليا للتضخيم من صورة العدو الإفتراضي المسمى إيران، ومع أن هذه هي السياسة المعهودة في بنية الحكومة الإسرائيلية التي تعمل على خلق وحدة وطنية عن طريق إختلاق عدو أو التضخيم من قوة هذا العدو بين اليهود المهاجرين من مختلف العرقيات واللغات هذا من جانب ومن جانب تحظى بدعم ومساعدات

المجتمع الدولي، لكن برأي كثير من المحللين استمرار هذه السياسة من جانب تل أبيب في المستقبل القريب سيؤدي إلى أكثر من أن يكون حلا أو وسيلة لأنه في النهاية سيتهم الشعب الإسرائيلي قادته بعدم الكفاءة في إدارة الموضوعات الناجمة خلق التوتر

ومع ظهور نتيجة الانتخابات الإسرائيلية، فازا حزبي كاديما والليكود بغالبية الأصوات في هذه الانتخابات، ومع أن كاديما تقدم على الليكود بمقعد إلا أنه لا يحظى بتأييد كبير بين الأجنحة الإسرائيلية، وإلى جانب حزب العمال كانت الأحزاب المعتدلة فقط على الساحة السياسية الإسرائيلية، وبسبب دعم ليبرمان زعيم الحزب اليميني إسرائيل بيتنا لنتنياهو وصل حزب الليكود إلى رئاسة الوزراء بحصوله على أغلبية مقاعد الكنيست وأصبح مكلفا بتشكيل الحكومة.

وبهذا الشكل أصبحت تسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما المعتدل إلى المعارضة في البنية السياسية الإسرائيلية. لكن من ناحية أخرى أصبح الحزب اليميني مع التوجهات الدينية المتطرفة مكلفا بتشكيل الحكومة ويعارض عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتالي ستنعكس هذه الرؤية على حكومته.

وفي القصة تأخذ إيرا مكانة خاصة، إيران التي تعتبر حتى الآن من أعداء إسرائيل الأساسيين، وتفضل إسرائيل الخيار العسكري مع إيران، والآن مع مجيئ حكومة متطرفة في إسرائيل مما لا شك فيه أنهم سيضخمون من التهديدات التي تواجه المجتمع الإسرائيلي، وستتم إدانة كافة أشكال الدعم السياسي والمعنوي التي تقدمها طهران لحماس وحزب الله الأعداء الفعليين لتل أبيب، بل سيتم فرض قيود على هذا الدعم، وبصفة عامة يبدو أن هناك ظروفا أكثر صعوبة ستواجه إيران في المنطقة، الظروف التي ستزيد التوتر على محور طهران تل أبيب، هذا التوتر إما أن يؤدي إلى وقوع مواجهة وإما أن عند حدود الدعايا والضغوط النفسية.

لكن بعض المحللين يتبنون وجهة نظر أخرى، وطبقا لاعتقادهم يعتبر مجيئ نيتنياهو فرصة بالنسبة لطهران، الفرصة التي ستزداد فيها مكانة إيران السلمية، وسيترتب على ذلك تعاون وتوافق الدول العربية في المنطقة مع إيران.

وفي المكانة والفرصة الجديدة ستستطيع طهران أن تستفيد جيدا من تخوف العرب من توسع إسرائيل المتطرف على حساب الفلسطينيين وتقدم نفسها كمؤيد للسلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا التحليل سيكون دوران السعودية نحو إيران أمرا طبيعيا، بل سيكون من المحتمل انعقاد صداقة وتقارب بين سائر الدول الحليفة للسعودية وبين طهران، ومن الممكن أن يكون مجمل هذه التطورات إيجابيا على المصالح القومية الإيرانية.

والآن يجب الانتظار حتى تتضح تركيبة الحكومة الإسرائيلية، وتعلن عن مواقفها بالنسبة للمنطقة وإيران والدول فوق الإقليمية، وفي هذه الحالة من الممكن القيام بتحليل التطورات المستقبلية للمنطقة.

علاقات طهران- واشنطن محور الزيارات الدبلوماسية

اعتماد (الثقة) ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٩

تمثل زيارات كل من رئيس جمهورية العراق ووزيرة خارجية البحرين ورئيس الوزراء السوري الى طهران والزيارات المرتقبة لكل من الرئيس التركي والرئيس الطاجيكي لإيران، اضافة الى العلاقات الثنائية بين كل من هذه الدول وايران، لكن فيها أجندة سياسية مهمة هي الوساطة بين ايران وامريكا لإعادة العلاقات.

لقد صرّح الرئيس العراقي جلال الطالباني فور وصوله الى طهران انه يعمل على اعـادة العلاقات المباشرة بين طهران واشنطن وانه سيتحدث مع سماحة القائد حول هذا الموضوع.

ان الجمهورية الاسلامية تشترط الافراج عن الدبلوماسيين الايرانيين الذين اعتقلوا على يد القوات الامريكية في اربيل كشرط اولي لإستئناف المفاوضات مع امريكا.

وثمة بعض المحاولات التي تقوم بها تركيا للوساطة بين ايران وامريكا، ويبدو أن هناك رغبة تركية قوية للعب دور كبير في المعادلات الاقليمية ومن هذا المنطلق نرى تصاعد الدور التركي في اكثر من ملف ساخن كالقضية الفلسطينية والملف الايراني ومحاولة رأب الصدع بين طهران وواشنطن.

كما أن هناك دولا اوربية – كإيطاليا – تحاول ايضا لعب

دور الوساطة بين ايران وامريكا. ففي الآونة الاخيرة كشفت الحكومة الايطالية من اتصالاتها مع ايران من اجل الوساطة بينها وبين واشنطن.

إن الملفات العالقة بين ايران وامريكا كثيرة وكبيرة جداً ولا يمكن ان نتوقع انفراجاً في هذا المسار او استئناف الحوار المباشر بين ايران وامريكا إلا تنازلات جادة من الجانبين الايراني والامريكي عن المواقف الصلبة التي تتبناها طهران وواشنطن.

صفقة متزامنة بين أمريكا وروسيا وإيران

محمود شورى

ديپلماسی ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ١٧/ ٢/ ٢٠٠٩

يقوم مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الإيراني بزيارة لموسكو، ومن المقرر أن يعقد خلال هذه الزيارة محادثات مع المسئولين الروس وأن يقوم بزيارة لبعض الصناعات العسكرية الروسية. ويقال أن الهدف من هذه الزيارة التي تمت بناء على دعوة آناتولي سرديكوف وزير الدفاع الروسي تطوير العلاقات الثنائية وإتمام بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل بين البلدين في المجالات الفنية والعسكرية.

وفي نفس الوقت وبالتزامن مع التوقعات الكثيرة حول زيارة وزير الدفاع لموسكو من البرنامج النووي الإيراني إلى الدرع الصاروخية الأمريكية، رفض سرجي لافروف في حديث تليفزيوني أي ربط بين إيران والدرع الصاروخية الأمريكية قائلا بناء على وجهة نظر موسكو القائمة على الخبرة والحرفية لا علاقة مطلقا بين الدرع الصاروخية والبرنامج النووي الإيراني.

يقول محمود شورى الخبير في الشئون الروسية بمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام:

ليست هناك علاقة منطقية بين زيارة وزير الدفاع الإيراني إلى موسكو وبحث موضوع الدرع الصاروخية الأمريكية في وسط وشرق أوروبا لكن بعد مجيء السيد أوباما وكما وعد قبل أن يتولى زمام الأمر، فإن أمريكا بصدد إجراء تغييرات على سياساتها الخاصة بالدرع الصاروخية. فإن موضوع الدرع الصاروخية كان من أهم معوقات تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن خلال الأعوام الأخيرة، وعلى افتراض أن تغيير ما سيطرأ على سياسات أمريكا وأنها ستتراجع عن قراراتها في هذا الخصوص، سيتهيأ جو مناسب للعلاقات الأمريكية الروسية، وبالنظر إلى أن سياسة أوباما الخارجية سترتكز قضايا أفغانستان والشرق الأوسط،فإن أوباما سيحتاج إلى قدر كبير من الاتصال بقوى مثل روسيا والدول الأوربية وسائر القوى الأخرى.

وبعبارة أخرى، حتى تستطيع حل مشاكلها في المنطقة فإنها تحتاج إلى تعاون القوى العظمى، وأن واشنطن لا تستطيع أن تحرز تقدما على طريقين في وقت واحد، أن تسير على وتيرة الأحادية الجانب السابقة، وأن تعمل بشكل ما على حل مشاكلها في الشرق الأوسط، وقد أثبتت فترة بوش أن هذا الأمر غير ممكن، فبينما كان تيحدث مع كل القوى العظمى باستعلاء كان يريد حل القضايا بالاعتماد على القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني.

وبالنظر إلى أن السيد أوباما يعطي أولوية لحل قضايا الشرق الأوسط فلابد من إعادة بناء وتحسين العلاقات مع القوى العظمى، والآن كما يتوقع تسعى أمريكا لتقديم أول أمتياز للروس فيما يخص الدرع الصاروخية، والآن فإن السيد بايدن قد أكد على أن واشنطن يريد بدء علاقات جديدة مع موسكو.

العلاقات الجديدة بين واشنطن وموسكو؛ العلاقات القائمة بين طهران وموسكو

موضوع الدرع الصاروخية على الرغم من أن الأمريكيين كانوا يتابعونه بهدف مواجهة خطر إيران الصاروخي، إلا أن موسكو كانت قلقة منه، وعلى هذا الأساس يريد الأمريكيون أن يحققوا هدفين بضربة واحدة؛ الهدف الأول أن يحسنوا علاقتهم بروسيا؛ والثاني عن طريق هذا الأمر يحصلوا على إمتياز من روسيا. والواقع لو أن الروس سيقدمون المساعدة للأمريكيين في الموضوع النووي الإيراني، من الممكن أن يكون هذا الأمر نقطة البداية لتخلي واشنطن عن موضوع الدرع الصاروخية.

وفي هذه الأثناء يجري إنضاج صفقة في اتجاهين؛ من ناحية ترك الدرع الصاروخية مقابل تعاون موسكو مع واشنطن

في الملف النووي الإيراني، ومن ناحية أخرى ترك الدرع الصاروخية مقابل تخلي طهران عن برنامجها النووي، وبهذا الشكل تعتزم واشنطن بيع شيئ واحد لروسيا ولإيران، وبالتالي سيكون البرنامج النووي الإيراني هو ضحية التلاقي بين موسكو وواشنطن.

زيارة وزير الدفاع لموسكو

لكن هناك مسألة أخرى، لو أن السيد أوباما يريد أن يعيد النظر في علاقته بروسيا بشكل جدي سيطرح موضوعات أخرى تقوم على إعادة اتفاقية جديدة بين أمريكا وروسيا مثل اتفاقية جور تشرنوردين في العام ١٩٩٥ بين موسكو وواشنطن بخصوص الحد من بيع الأسلحة لإيران.

وهذه المسألة في حد ذاتها تقلق إيـران، كما أن هناك أشكالا من التعاون التقليدي بين طهران وموسكو ومن الممكن أن تكون زيارة وزير الدفاع في إطار هذا التعاون. لكن من الممكن أن تكون أحد الأسباب التي أدت إلى هذه الزيارة المخاوف والموضوعات الجديدة المطروحة بين موسكو وواشنطن وتأثيرها على التعاون في المجالات الفنية والعسكرية والتسليحية الإيرانية الروسية.

إيران وخيارات أوباما

The Washington Institute for Near East Policy 13 /1/ 2009

يتمتع باراك أوباما بالعديد من السمات التي قد تفيده كرئيس للبلاد. ومن يعرفون أوباما يصفونه بأنه ذا بصيرة نافذة جداً، مكنته من انتقاء أشخاص ممتازين للعمل في إدارته في كل من السياسة الخارجية والداخلية. وبصورة خاصة، اختار أشخاصاً واقعيين برهنوا على أنهم قادرون على الخوض في المواضيع المتعلقة بالشؤون الخارجية. وبناءاً على السياسة الاقتصادية التي طرحها، فمن الواضح أيضاً أنه مستعد للإصغاء إلى المستشارين.

كما أن أوباما يتمتع بالثقة بالنفس. قد يكون هذا أكبر رصيد له أو أكبر عائق له. وبالإضافة إلى عدد آخر من التعليقات الناتجة عن الثقة بالنفس بشكل ملحوظ، والتي أدلى بها ليس لغرض النشر، ذكر أوباما أنه يجيد كتابة الخطابات أفضل من محرريه، وهو أكثر دراية بالشؤون السياسية من مدراء سياسته، وهو محلل سياسي أفضل من محلليه السياسيين. كما يقول أيضاً انه يعرف السياسة الخارجية أفضل من السياسة الداخلية. لكن هذه الثقة بالنفس ربما قد جعلته يكوّن إدارته بطريقة يُحتمل أن تنطوي على مشاكل. فهو يسعى إلى تشجيع المناظرات من خلال بناء إدارته بطريقة مماثلة لتلك التي اتبعها الرئيس فرانكلين روزفيلت. وقام أوباما بتكوين فرق عمل زائدة عن الحاجة متخصصة في الاقتصاد والسياسة الخارجية، إلى درجة تفوق ما فعله فرانكلين روزفيلت، مما سيؤدي إلى منافسة قوية بين هذه الفرق لجذب انتباهه. وقد يؤدي قراره بتجميع فريق سياسة خارجية كله من النجوم، بالإضافة إلى تعيين العديد من "القياصرة" إلى مصادمات شخصية هائلة. وإذا كان يأمل في تكوين فريق من المتنافسين، فقد ينتهي به الأمر بتجميع عدد كبير من المتنافسين بدلاً من فريق عمل متناغم. إن كل شخص، من بين جميع من قام بتعيينهم رائعون، لكنهم قد لا يعملون جيداً بصورة مجتمعة.

سوف يكون هدوء أوباما، وهو ما أثبته خلال مناظراته مع جون ماكين، وقدراته الفكرية رصيداً جيداً له. فعلى سبيل المثال، يتمتع أوباما بدراية واسعة بفلسفة رينهولد نيبور، مما يدل على أنه ليبرالي واقعي يؤمن بأنه رغم أن السلطة تُفسد، إلا أنه يجب استخدامها. ومع هذا، يُقابل ذلك وجهة نظر مأساوية متعنتة، متبناة أيضاً من فلسفة نيبور. فقد أشار إلى أنه سيرفض إشراك جماعات مثل «حماس» و«حزب الله»، وسيتعامل معها من خلال توفير الخدمات الاجتماعية لإبعاد دوائرها الانتخابية عنها. كما كشف أنه سيكون أكثر دعماً للديمقراطية في لبنان من إدارة بوش.

والحقيقة هي أن إدارة أوباما مثقلة بقضايا تتعلق بالسياسة الخارجية. ورغم أنه سيرغب في إيجاد حل لحرب العراق بسرعة وترك القضية وراءه، فليس من المرجح أن يحدث ذلك. وعلاوة على هذا، سيتعين على أوباما التركيز على السياسة الداخلية خلال أول عامين من توليه السلطة، حيث سيبذل وقتاً وجهداً أقل بكثير في قضايا السياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يتعين على إسرائيل التعامل مع إيران وحدها. كما يعني هذا أيضاً أنه من غير المحتمل أن تنخرط الإدارة [الجديدة] في الصراع العربي-الإسرائيلي كما كان متوقعاً من قبل.

هناك طريقتان للتكهن بالكيفية التي سيشكل بها سياسي ما، السياسة الخارجية [لبلاده] بعد توليه مهام منصبه. الطريقة الأولى هي النظر إلى معتقدات السياسي وكلماته وأفعاله؛ والطريقة الثانية هي دراسة التحديات المقبلة.

ففي سعي جورج بوش إلى الابتعاد عن النموذج النمطي المحافظ، اتخذ عدد من الالتزامات الأيديولوجية والعسكرية الطموحة الي سيرثها أوباما. لقد تم تعريف مبادرتي بوش الرئيسيتين – وهما الحرب على الإرهاب وتعزيز الديمقراطية – بشكل واسع لدرجة أنهما غير قابلتين للتحقيق. فالأمر ببساطة يكمن في أنه لا يمكن ملاحقة كل دولة فيها حكومة استبدادية وكل دولة تدعم الإرهاب ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل.

لقد كانت النتيجة خلق فقاعة في السياسة الخارجية. فعندما كانت لدى الولايات المتحدة [قوة] عسكرية واقتصادية كبيرة، كان من السهل الاستثمار في العمليات العسكرية. ومع تغير الوضع في الوقت الحاضر، انفجرت فقاعة السياسة الخارجية ولا يؤمن أي شخص أنه بالإمكان خوض حرب سريعة بعد الآن. فالجيش مرهق، كما أن الجمهور يعارض أي عمل عسكري، ونحن مقيدون ماليا بسبب الاقتصاد الضعيف. وبالإضافة إلى ضعف موارد قوتنا الصارمة، انخفضت أيضاً قوتنا الناعمة، حيث يتجاوز النموذج الاقتصادي الصيني في الوقت الراهن نموذج الاقتصاديات الليبرالية، وبذلك يوفر بديلاً للدول التي تحذو حذونا.

هناك قائمة مهام هائلة أمام إدارة أوباما، خلفتها سنوات بوش. فإيران ستكون عاملاً مركزياً في سياسة أوباما الخارجية، نظراً لإرتباطها بمشاكل تتعلق بالعراق ولبنان وإسرائيل. وإذا كان أوباما قادراً على إعادة إيران لكي تدور في فلك الولايات المتحدة، فمن شأن ذلك أن يحذف العديد من البنود المطروحة على جدول الأعمال. ستكون هذه الاستراتيجية مماثلة لإشراك نيكسون للصين في السبعينيات من القرن الماضي، حيث حقق أهدافه من خلال التفريق والسيادة، بدلاً من الاحتواء. وربما تكون إدارة أوباما أيضاً على استعداد للحوار مع سوريا. لقد كانت إسرائيل تتحدث بالفعل بشكل غير مباشر مع السوريين، من خلال الاستعانة بوسطاء أتراك.

عندما تتوسع الدولة بصورة كبيرة، تعود إليها واقعية السياسة الخارجية. والصعوبة التي تنطوي عليها هذه الواقعية هي أنها تبدو غير أخلاقية وانهزامية. قد يتمكن أوباما من تجنب هذه الصورة إذا تصور أن أهداف سياسته الخارجية قائمة على الكرامة، وليس على مفهوم الحرية الغامض. كما يمكنه التخفيف من حدة هذه الصفعة إذا استغل السياسة البيئية كأداة للمشاركة.

يروق لبوش أن يقارن نفسه بترومان وخليفته بآيزنهاور. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن أوباما ندد (بسياسة) بوش خلال حملته الانتخابية، إلا أن أوباما سيتبع في النهاية نفس الاستراتيجية الكبرى مع تغييرات طفيفة. إن التشبيه بترومان/ آيزنهاور له علاقة بذلك، لكن ليس بالطريقة التي يراها بوش. لقد أخرج آيزنهاور أمريكا من كوريا، وهو ما لم يستطع أن يفعله ترومان. كما أنه اتخذ القرار الهام بعدم مشاركة الولايات المتحدة عسكرياً في فيتنام أثناء هزيمة الفرنسيين. لقد فَعَل أكثر بكثير من مجرد إدخال تعديلات طفيفة؛ لكنه ضيق من المسار العالمي الذي أطلقه ترومان أثناء فترة ولايته الثانية. كان ذلك هاماً بالنسبة "لفاعلية" سياسة الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي. وبهذا المعنى، قد يتضح أن أوباما شخصية شبيهة بآيزنهاور.

الزاوية الثقافية

جهود الإيرانيين فى الترجمة من العربية إلى الفارسية

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـــر

يرجع اهتمام الإيرانيين باللغة العربية وآدابها إلى ذلك الوقت الذى دخل فيه الإسلام إلى بلادهم وأخذت اللغة العربية تنتشر بين ربوعها، وأصبحوا ينظرون إليها نظرة مقدسة بصفتها لغة القرآن والدين الجديد، فتعمقوا فى دراستها حتى يتمكنوا من فهم دينهم وكتابهم الكريم، مما ساعد على انتشار هذه اللغة ورواجها.

والمعروف أن اللغة العربية ظلت فى المرتبة الأولى من الناحية الأدبية حتى أواخر القرن الثالث الهجرى تقريبا، حين أخذت القومية الفارسية تنهض من جديد، وتحاول أن تحيى معها اللغة الفارسية الحديثة أو الإسلامية، والتى اعتمدت فى كثير من كلماتها ومصطلحاتها على اللغة العربية، كما أنها كتبت أيضاً بحروف عربية. ونتيجة هذا التأثر بالعربية وآدابها، فقد أصبح من غير الممكن أن يكتب الكاتب أو ينظم الشاعر شيئا بالفارسية بحيث تكون كتابته خلوا من الألفاظ العربية. ونرى كتّاب الفرس القدامى يشيرون إلى أهمية الإطلاع على الأدب العربى والاقتباس منه، ومن هؤلاء النظامى العروضى السمرقندى صاحب كتاب "المقالات الأربع" (چهار مقاله) المؤلف فى عام ٥٥٠ هـ وغيره، بل إن شاعرا كمنوچهرى الدامغانى (متوفى سنة ٤٣٢ هـ) يعيب على أحد الشعراء عدم خبرته ودرايته بالشعر العربى، ويفخر بنفسه وبتفوقه فى هذا المجال، ويقول ما ترجمته:

إننى أحفظ كثيرا من دواوين أشعار العرب،
وأنت لا تستطيع قراءة: ألا هبى بصحنك فاصبحين.

إشارة إلى معلقة عمرو بن كلثوم ومطلعها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمور الأندرينا

وقد ظلت اللغة العربية هى اللغة الأولى من الناحيتين الأدبية والعلمية خلال العصر: الصفارى والسامانى والغزنوى، إذ نجد كثيرا من المؤلفات قد كتبت بالعربية، وظلت هذه اللغة لغة للرسائل والدواوين. وهناك من العلماء الإيرانيين من ألف بالفارسية والعربية مثل ابن سينا (متوفى ٤٢٨ هـ)، وأبى حامد الغزالى (متوفى ٥٠٥ هـ)، ونصير الدين الطوسى (متوفى ٦٧٢ هـ)، وغيرهم. وهناك من الكتاب الفرس من ارتبطت شهرتهم باللغة العربية وآدابها أكثر من الفارسية، ونذكر من هؤلاء الصاحب بن عباد (متوفى ٣٨٥ هـ)، وعبد القاهر الجرجانى (متوفى ٤٧١ هـ)، وبديع الزمان الهمذانى (متوفى ٣٩٨ هـ)، والزمخشرى (متوفى ٥٣٨ هـ)، وغيرهم.

وهناك مؤلفات كتبت باللغتين العربية والفارسية معا مثل كتاب: "حدائق السحر فى دقائق الشعر" لرشيد الدين الوطواط (متوفى ٥٧٣ هـ)، وهذا ما نجده أيضاً فى بعض أشعار الإيرانيين، حيث نظموا نوعاً من الشعر تختلط فيه الأبيات العربية بالأبيات الفارسية وهو ما يسمى بالملمع.

ولا ننسى هنا القول إن أوائل كتّاب الفارسية الحديثة كانوا من ذوى اللسانين، وهذا فى حد ذاته يوضح لنا مدى تأثر الفارسية بالعربية وثقافتها. وجدير بالذكر أن اللغة العربية ما زالت تشكل حتى الآن مصدرا وإلهاما للغة الفارسية المعاصرة وتراكيبها الجديدة.

أما عن حركة الترجمة فقد اهتم الإيرانيون بالترجمة ونقل العلوم منذ القرنين الثانى والثالث الهجريين، وقد نقلوا العديد من الكتب فى المنطق والطب والهندسة والفلك والكيمياء، وغير ذلك من اللغات اليونانية والسريانية والبهلوية إلى العربية.

وقد اهتم الملوك السامانيون - (٨١٩ - ١٠٠٤ م = ٢٦١ - ٣٨٩ هـ) باللغة الفارسية- اهتماما كبيرا وشجعوا الشعراء والكتاب على استخدامها وكانوا يحترمونهم ويجلونهم، وقد

شجعوا الكتاب على ترجمة كتب قيمة إلى الفارسية مثل: "تاريخ الطبرى" و"تفسير جامع البيان" للطبرى و"كليلة ودمنة" لابن المقفع. ويطلق على كتاب "تاريخ الطبرى" اسم "تاريخ البلعمى" أيضاً نسبة إلى مترجمه أبى الفضل البلعمى (م ٣٦٣ هـ)، وذلك نظرا لأنه نقل موضوعات من كتب أخرى غير كتاب "تاريخ الأمم والملوك" للطبرى، فتحول الكتاب من كتاب مترجم إلى كتاب مؤلف إلى حد كبير. وقد قام البلعمى وزير الأمير منصور بن نوح السامانى بناء على أمر ذلك الأمير بهذا العمل الضخم وبدأه منذ عام ٣٥٢ هـ. وكان البلعمى من كبار رجال القرن الرابع الهجرى، وأبوه هو أبو الفضل محمد بن عبد الله البلعمى الذى كان وزيراً لإسماعيل بن أحمد السامانى وابنه أحمد منذ عام ٢٧٩ هـ، وقد توفى عام ٣٣٠ هـ.

أما ترجمة تفسير الطبرى فهى ترجمة لكتاب جامع البيان فى تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبرى، وقد بدأت ترجمته إلى الفارسية أيضاً بأمر من أبى صالح منصور بن نوح فى نفس الوقت الذى أصدر أمره فيه بترجمة تاريخ الطبرى، وقد تم استفتاء علماء بلاد ما وراء النهر بشأن ترجمة هذا التفسير فأجازوا ذلك، وقامت جماعة من العلماء بترجمته.

وهناك من المؤلفين من كتب كتابا بالفارسية ثم ترجمه بعد ذلك إلى العربية كما حدث بالنسبة لكتاب "التفهيم لأوائل صناعة التنجيم" لأبى الريحان البيرونى أحد علماء القرنين الرابع والخامس الهجريين، فقد ألفه فى بداية الأمر بالفارسية باسم ريحانه بنت الحسين الخوارزمية (عام ٤٢٠ هـ)، ثم نقله هو نفسه بعد ذلك إلى العربيـة، والنسختان موجودتان بين أيدينا. ويعتبر هذا الكتاب أول وأهم كتاب ألف حول علم النجوم والهندسة والحساب. وقد حاول البيرونى الاستفادة من المصطلحات الفارسية الموجودة فى علم الرياضة وهى نفس المصطلحات التى بقيت من أواخر العصر السامانى، كما استخدم بعض المصطلحات الهندية والسنسكريتية، وقل استخدامه للألفاظ العربية.

وهناك بعض الكتب ترجمت فى حياة مؤلفيها، ومن ذلك رسالة حى بن يقظان لأبى على بن سينا، وهى قصة صوفية، وقد أصبحت هذه القصة موضع اهتمام كبير، وقد ترجمت بأمر من علاء الدولة كاكويه وتمت فى بلاطه، ويبدو أن مترجمها وشارحها كان من تلاميذ الشيخ. وفى هذه الترجمة يأتى النص العربى لكل عبارة من العبارات أولاً، ثم تأتى ترجمتها تحت عنوان "تفسير"، ثم يأتى بعد ذلك شرح لها، ويكثر بها استخدام الألفاظ والتراكيب الفارسية القديمة، إلا أن الألفاظ العربية فيها ليست بالقليلة.

ومن يرجع إلى كتاب "الفهرست" لابن النديم يجده يذكر لنا أسماء كثير من الكتب التى نقلت إلى اللغة العربية.

ومما لا شك فيه أن الإيرانيين واصلوا جهودهم فى الترجمة من العربية إلى لغتهم الفارسية على مر العصور، واهتموا بكل ما كتبه العرب بشكل عام، وما كتبه المصريون بشكل خاص، فترجموا بعض مؤلفات أحمد أمين وتوفيق الحكيم وطه حسين و د. عائشة عبد الرحمن وعباس محمود العقاد ود. زكى محمد حسن، ومصطفى صادق الرافعى، ومصطفى لطفى المنفلوطى، وكثيرين غيرهم.

ومن أهم هؤلاء المترجمين الإيرانيين فى العصر الحديث عباس خليلى، وأبـو الفضل طباطبائى، وخديو جم، وخليليان، وأحمد آرام، وغيرهم.

ولا يفوتنا القول بأن حركة الترجمة عند الإيرانيين من العربية إلى الفارسية لم تتوقف فى أى وقت من الأوقات، فقد قام الإيرانيون بالترجمة لمعظم الأدباء العرب المعاصرين، واهتموا بالشعر بوجه خاص نظرا لحبهم وتعلقهم بهذا الفن منذ أقدم الأزمنة وحتى الآن.

ومن الشعراء الذين اهتموا بترجمة أشعارهم الشاعر العربى نزار قبانى، ويعد هذا الشاعر من أشهر الشعراء العرب المعاصرين فى إيران، فقد لاقى هذا الشاعر قبولا كبيرا عند المثقفين الإيرانيين، خصوصا فى السنوات الأخيرة، وقد ساهمت الصحافة الإيرانية بشكل كبير فى نشر ترجمات لكثير من القصائد العربية لهذا الشاعر، ولغيره من الشعراء العرب.

وضع الإيرانيون نزار فى مصاف أكبر شعرائهم المعاصرين، وترجموا كثيرا من شعره ونثره وحواراته إلى الفارسية، ولاقت أعماله هذه إقبالا منقطع النظير، واستفاد من شعره، ومن آرائه المهتمون بالشعر المعاصر من الإيرانيين.

ومن أهم من ترجموا له الدكتور محمد رضا شفيعى كدكنى الذى ترجم قسما من أشعاره نشرتها مجلة "سخن" فى عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ وهى من مجموعة "الرسم بالكلمات" (نقاشى با كلمات)، وترجم له أيضا فصلا من كتاب "الشعر قنديل اخضر" (شعر قنديل سبز) [بيروت عام ١٩٦٤ الطبعة الثانية].

وفى عام ١٩٧٥ ترجم محمد باقر معين مجموعة "غضب السنابل" (خشم خوشه ها) المحتوية على قصيدة طويلة له طبعت عام ١٩٧٥.

وفى العام نفسه المذكور، ترجم فرامرز حسينى ثلاث قصائد له نشرتها صحيفة كيهان، منها قصيدة "شهرى كه نام آن بيروت بود" (المدينة التى كان إسمها بيروت)، و"بيروت بپاخيز" وهى ترجمة قصيدة بعنوان " قومى كى يبقى العالم يا بيروت".

وفى عام ١٩٧٧ ترجم غلامحسين يوسفى كتابه قصتى مع الشعر بالتعاون مـع د. يوسف بكار الأردنى بعنوان (داستان

من وشعر).
وقد ترجم عبد الحسين فرزاد كتابا بعنوان (الشعر والمرأة والثورة) محتويا على حوار مع نزار قباني، وكانت هذه الترجمة عن الإنجليزية.
وفى عام ١٩٨٠ خصص الدكتور شفيعى كدكنى قسما من كتابه "الشعر العربى المعاصر" لنزار قبانى، وأعطاه عنوان (أناشيد فى العشق بلا نظير).
وفى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ قدم الدكتور حسن حسينى شعرا لنزار فى ملحق صحيفة "جمهورى اسلامى"، وترجم قصيدة له بعنوان "العصافير لا تطلب تأشيرة دخول".
بعد ذلك ترجم أحمد بورى مختارات من أشعار نزار عن الإنجليزية بعنوان "فى قيد عينيك الزرقاوين". وفى عام ١٩٩٩ اختار موسى بيدج مجموعة من أشعار نزار سماها "بلقيس وأشعار أخرى فى العشق".
هكذا لاقت ترجمة أشعار نزار إقبالاً فى إيران لم تلقه ترجمة شاعر آخر فى العصر الحديث، وكان القارئ الإيرانى يتعامل مع النص المترجم وكأنه نص أصيل، ويحس بأنه يقرأ لشاعر من شعراء زمانه ودياره.
والحقيقة أن الأشعار التى ترجمها كدكنى، وموسى بيدج تعد سلسلة روعى فيها الذوق الإيرانى، واستعملت فيها أساليب لا تخل بالمتن مع وجود بعض التصرفات. ونلاحظ أن المترجم أحياناً كان يحذف بعض الصور الجريئة مراعاة للجو الدينى والأخلاقى السائد حاليا فى إيران. وقد توافرت للمترجمين المذكورين ثقافة موسوعية، وإحاطة تامة بالعربية والفارسية، وحس شعرى، وتجربة واسعة فى الترجمة، وتهيأت لثانيهما فرصة الإقامة فى بعض الدول العربية والكتابة بالعربية فى بعض المجلات اللبنانية.
وقد امتهن بيدج الترجمة منذ عام ١٩٨١ وله أعمال مترجمة من الأدب العربى المعاصر منها أعمال لغسان كنفانى، ومحمد الماغوط وغيرهما، وقد تعرف القارئ الإيرانى على الشعر الفلسطينى للمرة الأولى من خلال ترجماته التى نشرت فى الصحف كأشعار سميح القاسم، وأحمد دحبور، ومعين بسيسو، ومحمود درويش، وفدوى طوقان، ومحمد القيسى.
ومنذ فترة قصيرة حملت الصحف الإيرانية، وكذلك المواقع الإخبارية الإيرانية عناوين كثيرة عن رحيل الشاعر الفلسطينى محمود درويش، وقد حظيت قصائده بترحاب كبير فى الأوساط الأدبية الإيرانية، كما أن أشعاره تدرس هناك فى الجامعات كنموذج لشعر المقاومة والشعر العربى المعاصر. وطبقا لسجلات المكتبة الوطنية الإيرانية فقد ترجمت للشاعر الراحل عشرة دواوين إلى الفارسية هى : آخر الليل - خارج الأساطير - القطار الأخير - أوراق الزيتون - العصافير تموت فى الجليل - غصن الورد - المزامير - يوميات الحزن العادى - محاصـرة - أنا يوسف يا أبى.
وقام بترجمة قصائد درويش عدد من المترجمين الإيرانيين المعروفين، ومن أبرزهم جاهد جهانشاهى، ويوسف عزيزى، وموسى بيدج، وتراب حق شناس، كما تضمن أرشيف المكتبة أكثر من خمسين مقالة حول الشاعر الراحل نشرت فى عدد من الدوريات والصحف الإيرانية فى مراحل زمنية مختلفة.
ويصف المترجم جهانشاهى محمود درويش بأنه لم يكن شاعرا فقط، بل كان شعرا ولغة وألما وعشقا ورمزا لمقاومة فلسطين. وقارن جهانشاهى بين درويش، والشاعر التشيلى بابلو نيرودا، والشاعر الألمانى ريلكه، وأكد أن درويش تربع على عرش شعر المقاومة.
أما موسى بيدج الذى ترجم له أيضا فاعتبر درويش نموذجا لانطلاقة الشعر العربى الحديث وشعر المقاومة فى العالم أجمع، وأضاف أن تعابير العشق والاستعارات التى ضمنها شعره بكثافة كانت ممتزجة بحب الوطن. وأكد مترجم "العصافير تموت فى الجليل" أن اسم درويش يوقظ فى ذاكرة الإنسانية جمعاء معنى النضال ويذكرها بقضية فلسطين.
ويرى بيدج أيضا أن فلسطين قضية رفعت أشعار درويش إلى الأوج، إلا أن شعره فى الوقت نفسه له مكانته البارزة من الناحية الفنية والنقدية.
وفى الاحتفال الذى أقامته الأوساط الأدبية الإيرانية فى إيران فى شهر سبتمبر الماضى احتفاء بمن وصفته شاعر المقاومة الأول، وعرض فيه الفيلم الوثائقى "سفر إلى فلسطين" قال الشاعر الإيرانى الدكتور محمد رضا شفيعى كدكنى "إذا أردنا انتخاب اسم عندما يذكر تتداعى إلى الذهن فلسطين فهو محمود درويش".
ومن أشهر المترجمين الإيرانيين المعاصرين الذين ترجموا لنزار قبانى، وخالد سليمان، وغادة السمان، وبدر شاكر السياب، والدكتور عبد الحسين فرزاد المترجم والباحث والناقد وأستاذ الجامعة الإيرانى، وهو متخصص أصلاً فى النقد، إلا أن معرفته باللغة العربية وآدابها دفعته إلى ساحة الترجمة، خاصة للشعر العربى. ويمكن القول بأنه تخصص فى أعمال الشاعرة الفلسطينية غادة السمان وترجم لها معظم أعمالها إلى الفارسية.
وقد صدرت أخيراً فى الكويت مجموعة شعرية جديدة للشاعرة سعاد الصباح حملت عنوان "قصائد حب" مصحوبة بترجمة شعرية إلى اللغة الفارسية للمترجمين موسى بيدج، وسمير أرشدى أستاذ اللغة الفارسية وآدابها. والمجموعة الصادرة عن دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع تضم أكثر من مائتى صفحة، الهدف منها توفير مرجع شعرى جديد للطلاب الإيرانيين الذين يدرسون اللغة العربية وآدابها فى

الجامعات الإيرانية فى وقت يزداد فيه إهتمام هذه الجامعات بتدريس اللغة العربية وآدابها.

وقد ضم كتاب سعاد الصباح ثمانى قصائد حب للشاعرة ومقدمة بقلمها اعتبرت فيها القصائد "محاولة لهدم كل الحوائط الحجرية التى تفصل بين الأنثى وأنوثتها. . بين المرأة وحقها الطبيعى فى أن تتنفس. . وتتكلم. .. وتعيش". وأضافت فى مقدمتها "إن الحَجْر على صوت المرأة ووضعها تحت الحراسة جعل المجتمع العربى ينطق بصوت واحد. . هو صوت الرجل بكل خشونته، وملوحته، ونبرته المعدنية".

وجاء الكتاب بتمهيد للمترجم سمير ارشدى أشار فيه إلى أهمية شعر سعاد الصباح واهتمام الجامعات الإيرانية بدراسة اللغة العربية مقابل اهتمام الجامعات العربية بتدريس اللغة الفارسية، الأمر الذى استدعى طباعة الكتاب باللغتين ليكون موئلا ومرجعا لكل الباحثين.

ولا يفوتنا هنا أن نقول أن روايات نجيب محفوظ، وجبران خليل جبران تعد الأكثر إقبالاً بين متكلمى الفارسية، وقد ترجم كتاب "النبى" لجبران إلى اللغة الفارسية عشر مرات، وصدرت بالفارسية أيضا نسخة مترجمة لرواية "ميرامار" لنجيب محفوظ، كما ترجمت أيضا قصائد مختارة للفيتورى والبياتى.

ومن أهم الكتب التى صدرت فى إيران مؤخرا كتاب عنوانه "من أنشودة المطر إلى مزامير الوردة الحمراء - رواد الشعر العربى المعاصر" (از سرود باران تا مزامير گل سرخ - پيشگامان شعر امروز عرب) تأليف وترجمة موسى اسوار، ويقع فى نحو ٧٢٠ صفحة، وقد نشرته دار نشر "انتشارات سخن" فى عام ١٣٨١ ش = ٢٠٠٢م. وإذا نظرنا إلى عنوان الكتاب نجد أن أنشودة المطر هو عنوان قصيدة للشاعر العراقى بدر شاكر السياب (متوفى ١٩٦٤)، أما مزامير الوردة الحمراء أو "مزامير"، فهو عنوان قصيدة للشاعر الفلسطينى محمود درويش.

وقد كتب المؤلف مقدمة طويلة عن الشعر العربى المعاصر فى نحو مائة صفحة استعرض فيها مفهوم الشعر المعاصر وخصائصه وأهم مؤسسيه من أمثال نازك الملائكة وبدر شاكر السياب فى العراق، ومن بعدهم عبد الوهاب البياتى، ثم بلند الحيدرى، ثم صلاح عبد الصبور فى مصر، وتوفيق صايغ فى فلسطين، ويوسف الخال، وأدونيس، وخليل حاوى فى لبنان. واعتبر المؤلف أن السياب ونازك والبياتى هم طلائع ورواد تطور الشعر العربى المعاصر، ثم تحدث فى مقدمته عن تأسيس جمعية باسم "حركة الشعر" أسسها فى عام ١٩٥٧ جماعة من الشعراء المحدثين فى لبنان، وفى مقدمتهم يوسف الخال، وأدونيس، وخليل حاوى، ونذير العظمة، ومن خلالها أعلنوا عن رأيهم بصراحة فى الشعر وقاموا بنشر ذلك فى مجلة الشعر التى أسسها يوسف الخال عام ١٩٥٧. وقد تعاون كثير من الشعراء العرب مع هذه المجلة وأمدوها بقصائدهم ومقالاتهم، ومن هؤلاء نازك الملائكة، والسياب، والحيدرى من العراق، وفدوى طوقان، وجبرا إبراهيم جبرا، وسلمى الجيّوسى من فلسطين، ونزار قبانى، وفؤاد رفقه من سوريا، ولحق بهم بعد ذلك شعراء من أمثال محمد الماغوط من سوريا وأنسى الحاج من لبنان.

ويستمر المؤلف فى مقدمته الطويلة فى الحديث عن التطور الذى لحق الشعر العربى المعاصر من ناحية الوزن، ويشير فى هذا الصدد إلى جهود نازك الملائكة، ثم أحمد عبد المعطى حجازى، ثم يشير إلى التطور من حيث الموضوعات أيضاً، وظهور شعر المقاومة بعد حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل، والاستفادة من التجارب الشعرية عند شعراء العالم. ثم يتحدث عن التطور من حيث اللغة الشعرية ورأى الشعراء المحدثين فى أنه لا توجد كلمات شعرية وكلمات غير شعرية بمفردها، بل إن الكلمة تكتسب شاعريتها من خلال استخدامها فى الشعر.

وبعد أن تحدث فى مقدمته عن الشعر الحر، تناول بالبحث الشعر المنثور الذى ذاع عند بعض الشعراء، خاصة محمد الماغوط، وتوفيق صايغ، وأنسى الحاج، إلا أن هذا النوع من الشعر لم يجذب الكثيرين من الشعراء المعاصرين على حد قوله.

ويرجع المؤلف التطور اللغوى الذى حدث فى الشعر المعاصر إلى إطلاع الشعراء المحدثين على وجهات نظر شعراء الغرب بالنسبة لهذا الموضوع، خاصة تى. اس. اليوت وريْنر وغيرهما، وتناول فكرة اقتراب لغة الشعر من اللغة العادية البسيطة، وضرب مثلاً على ذلك بشعر نزار قبانى، كما تحدث عن تخلى الشعراء عن بعض أنواع المفردات مثل الكلمات المهجورة التى لم يعد لها وجود إلا فى المعاجم، والكلمات الضخمة الرنانة التى تستخدم فى الخطابة، وغير ذلك. كما تحدث عن استفادتهم من أنواع أخرى من الكلمات ومنها الكلمات الرائجة والشائعة فى الاستعمال كاستخدام كلمة "نوم" مثلا بدلاً من كلمة "رقاد"، وكذلك الكلمات المباشرة والجريئة التى تعبر عن الأشياء والأعمال والأفكار بشكل مباشر، والتى اعتبرها البعض غير صالحة للشعر قبل ذلك، فاستخدموا كلمات مثل "النعال" و"المعدة" و"البصاق" وغير ذلك، ومن الكلمات التى استخدموها أيضا كلمات معربة مثل : "باص" و "فترينة".

كما تحدث الكاتب أيضا عن بعض التطورات النحوية فى الشعر المعاصر مثل حذف واو العطف بين الكلمات والجمل، ويرى أن هذا ربما كان بتأثير قراءة الشعر الإنجليزى.

وعندما يتحدث عن الشاعر المصرى صلاح عبد الصبور

يرى أن شعره حافل بمشاهد الحياة المختلفة، وكل مشهد من هذه المشاهد يعبر عن جانب خاص من حياة الناس فى مدن مصر وقراها، بل وفى منطقة الشرق الأوسط كافة.

ثم يضيف المؤلف إلى كل هذا خاصية أخرى للشعر المعاصر ألا وهى الاستفادة من الأساطير، وقد عمد بعض الشعراء إلى ذلك سواء كانت هذه الأساطير بابلية أو مصرية أو مسيحية أو إسلامية، إلا أن هذه الاستفادة تختلف من شاعر إلى شاعر، فقد استفاد منها السياب بقدر كبير، واستفاد منها بدرجة أقل محمود درويش، وفى مصر قبلها البعض ولم يقبلها البعض الآخر.

أما عن الخصائص الموضوعية للشعر المعاصر فى رأيه فإنها تتلخص فى أن هذا الشعر يتمحور حول الإنسان وأحواله وأوضاعه، كما أنه يعبر عن تجارب حقيقية، فلم يكن هدف الشعراء الوصول إلى منصب أو جاه، إلا أنهم كانوا يسعون وراء إيقاظ الشعوب وتحريضهم على التدخل من أجل تقرير مصيرهم، ومن هنا قل شعر المناسبات فى أشعارهم. كما تميز الشعر المعاصر أيضاً بالموضوعات السياسية، وقد ألهمت كثير من الأحداث الشعراء المعاصرين.

أما الشعراء الذين ترجم لهم هذا المترجم قصائد من العربية إلى الفارسية فهم : بدر شاكر السياب (أربع قصائد)، نازك الملائكة (قصيدتان)، عبد الوهاب البياتى (سبع قصائد)، بلند الحيدرى (خمس قصائد)، يوسف الخال (قصيدتان)، ادونيس (أربع قصائد)، خليل حاوى (أربع قصائد)، أنسى الحاج (ست قصائد)، توفيق صايغ (قصيدتان)، محمد الماغوط (خمس قصائد)، نزار قبانى (عشر قصائد)، محمد الفيتورى (خمس قصائد)، صلاح عبد الصبور (أربع قصائد)، أحمد عبد المعطى حجازى (خمس قصائد)، أمل دنقل (أربع قصائد)، سعدى يوسف (إثنتى عشرة قصيدة)، محمود درويش (ست قصائد).

وأشير إلى القصائد التى ترجمها للشعراء المصريين ومنهم صلاح عبد الصبور الذى ترجم له: أحلام الفارس القديم (رؤياهاى شهسوار قديم)، والإبحار فى الذاكرة (به دريا زدن در حافظه) ولَيْليّه (شبانه)، وأصوات ليلية للمدينة المتألمة (چهار صداى شبانگاهى از شهر دردمند). أما أحمد عبد المعطى حجازى فقد ترجم له قصائد : سَلَّة ليمون (سبدى ليمو)، ومقتل صبى (مرگ پسر)، وتعليق على منظر طبيعى (تفسير يك منظره)، والعودة من المنفى (بازگشت از تبعيد)، ومصابيح الشوارع (چراغهاى خيابانها).

ويترجم لأمل دنقل فى هذا الكتاب أربع قصائد هى: مَقْتَلُ القمر (بردار كردن ماه)، والورقة الأخيرة الجنوبى (باز پسين برگ جنوبى)، وزهور (گلها)، والطيور (پرندها).

وفى مقالة بعنوان: "الترجمة الأدبية من العربية إلى الفارسية" لموسى بيدج، وهى عبارة عن ورقة بحثية شارك بها كاتبها فى مؤتمر التواصل الحضارى، الهند وإيران نموذجا، والذى عقدته كلية الآداب، تحدث كاتب المقالة عن الإنتاج الأدبى المترجم من العربية إلى الفارسية خلال الأربعين سنة الماضية، وحصره فى ثلاثة مجالات:

١- الشعر العربى الحديث ٢- الأدب القصصى العربى (قصة - رواية) ٣ - الأدب المسرحى العربى.

وأضاف لهذه الأنواع الثلاثة بعد ذلك البحوث والدراسات النقدية المترجمة من الأدب العربى، ثم تحدث عن بعض الإشكاليات والعقبات التى تعوق مسيرة الترجمة وتمنعها من تأدية مسؤولياتها فى مضمار من الجسور الثقافية لتعميق أواصر الصداقة والأخوة بين الشعبين العربى والإيرانى.

يبدأ الكاتب مقالته بالحديث عن القصيدة الحديثة، ويذكر أن القارئ الإيرانى تعرف على الشعر العربى الحديث من خلال النقل والترجمة فى نهاية الستينيات من القرن الماضى، فقد ظهرت آنذاك ترجمات للشعراء الجدد على مستوى الصحف والمجلات الإيرانية، ومن هؤلاء الذين تُرجمت بعض أشعارهم الحماسية البياتى، والفيتورى، ومحمود درويش.

وفى السبعينيات تقوم الثورة الإسلامية فى ايران، وتترجم الأشعار التى تعبر عن غضب الشعراء العرب لما يجرى فى بلدانهم، ومن الأشعار التى ترجمت قصائد لمحمود درويش، ونزار قبانى، والبياتى.

وبعد انتصار الثورة واهتمام قادتها باللغة العربية ظهرت مجموعة من المترجمين الذين نقلوا كثيرا من أشعار المقاومة العربية إلى اللغة الفارسية، خاصة شعراء المقاومة الفلسطينية من أمثال سميح القاسم، ومعين بسيسو، وترجموا لشعراء من لبنان من أمثال محمد على شمس الدين، وشعراء عراقيين مهجرين من أمثال مظفر النواب، وأحمد مطر.

وفى العقد الأخير من القرن المنصرم اهتم الإيرانيون بأنواع أخرى من القصائد فظهرت ترجمات تحكى عن الضائقة الإنسانية، وعن الحب والفوارق الاجتماعية وغير ذلك، فأصبحت قصائد نزار قبانى تتصدر قائمة الشعر العربى الحديث بالفارسية، فصدر له فى غضون سنوات قليلة أربعة عشر كتابا تحتوى عشرة منها على مختارات شعرية والبقية تختص بكتاباته النثرية.

وتحتل الشاعرة الكويتية سعاد الصباح المرتبة الثانية فى القائمة، فقد أحصى لها عشرة دواوين شعرية مترجمة إلى الفارسية من قبل ثلاثة مترجمين، وبالطبع فإن بعض هذه الدواوين تكررت ترجمتها لأن الشاعرة لم تطبع عشرة كتب من أشعارها أصلا.

وفى المرتبة الثالثة تأتى الشاعرة السورية غادة السمان

بخمسة كتب، ويأتى أدونيس بأربعة كتب فى المرتبة الرابعة، وتأتى حصص الشعراء الآخرين، والتى تصل إلى سبعين إصدارا شعريا.

ومن ملاحظات كاتب هذه السطور على الشعر المترجم مايلى :

أ- أنه لا يوجد عمل مؤسساتى متكامل يتكفل بهذه المهمة ويتفادى الأخطاء الشائعة من جهة، ويكرس مساعى المترجمين فى الطريق الأصوب من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس تصدر الترجمات الشعرية على النحو التالى:

١- يأتى الاختيار من قبل المترجم نفسه ولأسباب شخصية.

٢- يأتى الاختيار من قبل دار النشر، والتى تفكر فى الغالب فى الكسب المادى من وراء المشروع.

وعلى هذه الوتيرة لا تأخذ الترجمة الأدبية منحاها الصحيح أحيانا؛ فمثلا يصدر لشاعر عدة ترجمات، ولا يصدر لشاعر مهم آخر أيا منها. وبالتالى، لا تكتمل الصورة الشعرية العربية لدى القارئ الإيرانى.

ب- لم يبد الإيرانيون اهتماما بالقصة العربية كما فعلوا بالنسبة للشعر، وكل ما ترجم فى هذا الباب لا يتعدى مائة كتاب، وقد ركز المترجمون على أعمال أربعة أشخاص بالتحديد هم: جورجى زيدان، وغسان كنفانى، وجبران خليل جبران، ونجيب محفوظ.

ونجد أن أعمال نجيب محفوظ لم تترجم إلى الفارسية قبل انتصار الثورة ما عدا رواية واحدة هى "اللص والكلاب"، إلا أنه بعد فوز هذا الكاتب الكبير بجائزة نوبل للآداب، انتبهت دور النشر إلى أعماله، فترجم منها إثنى عشر كتابا توزعت بين الروايات والمجموعات القصصية. أضف إلى هذا: "يوميات نائب فى الأرياف" لتوفيق الحكيم، و"موسم الهجرة إلى الشمال"، و"عرس الزين" للطيب الصالح، و"أقدام حافية فوق البحر" لإحسان عبد القدوس، و"أرض النفاق" ليوسف السباعى، و"يوميات مدينة حزينة" لليلى محمد صالح.

وكاتب هذه المقالة يرجع السبب وراء عدم ترجمة الأدب القصصى العربى إلى احتوائه على عبارات باللغة الدارجة، ويصعب على المترجمين الإيرانيين ترجمتها لأنهم تعلموا الفصحى فقط.

ج- أما بالنسبة للأدب المسرحى، فقد ترجم من الأدب المسرحى العربى القليل، ومن ذلك: "أصحاب الكهف"، و"سليمان والملكة سبأ"، و"شهر زاد" لتوفيق الحكيم، و"مأساة الحلاج" لصلاح عبد الصبور، و"المدينة الفاضلة" لحسين إسماعيل مكى، و"الحسين" لوليد فاضل.

د- هناك أيضا الدراسات النقدية التى اهتم الإيرانيون بترجمتها إلى الفارسية، نذكر من ذلك ترجمتهم لكتاب "الأدب الحديث فى فلسطين" (١٨٦٠ - ١٩٦٠) لكامل السوافيرى، وكتاب "مقدمة الشعر العربى" لأدونيس، و"النقد العربى" لشوقى ضيف، و"مصادر مسرح توفيق الحكيم" لمحمد عثمان، و"تاريخ الأدب العربى" لحنا الفاخورى، و"الأدب المقارن" لطه ندا، و"الصورة الشعرية عند الجرجانى" لكمال أبو ديب، و"فلسطين فى الشعر العربى الحديث" لخالد سليمان، و"التراث فى الشعر العربى الحديث" لأحمد عرفات الضاوى، و"الرمزية فى أدب نجيب محفوظ" لفاطمة الزهراء محمد سعيد، و"النقد الأدبى الحديث" لعبد الفتاح محمد أحمد، و"اتجاهات الشعر العربى الحديث" لإحسان عباس، و"الصوفية والسريالية" لأدونيس.

هـ- ومن الأعمال النثرية التى قام المترجمون الإيرانيون بترجمتها نذكر:

"يوميات الحزن العادى" لمحمود درويش، و"الأيام" لطه حسين، و"جمهورية فى الأتوبيس" لنزار قبانى، و"الطفولة، الشعر، المنفى" فى حوار مع أدونيس، و"قصتى مع الشعر" لنزار قبانى، و"المرأة والقصيدة والثورة" لنزار أيضا.

و- ومما يلاحظ على بعض الترجمات الفارسية أنها تترجم عبر لغة وسيطة كالإنجليزية أو الفرنسية، كما هو الحال فى ترجمة بعض أشعار أدونيس، ودرويش، وقبانى، ومعين بسيسو، وسعاد الصباح، وهى ظاهرة غير صحية وتؤدى أحيانا إلى الابتعاد عن المعنى الأصلى للنص.

ز- كما يلاحظ أيضا أن بعض الكتب تترجم عدة مرات تحت عناوين مختلفة كما هو الحال بالنسبة لرسائل جبران إلى مى زيادة التى طبعت عدة مرات بعناوين متعددة على النحو التالى:

١- رسائل حب ٢- الشعلة الزرقاء ٣- رسائل محفوظة ٤- رسائل حب أخيرة ٥- رؤيا فى الضباب، وهذا الأمر يضلل القارئ والمهتم.

ح- والحقيقة أن حصة الأدب العربى لا تشكل أكثر من اثنين فى المائة من نسبة ترجمة الآداب العالمية إلى الفارسية، ورغم هذا الفقر فقد تجاوز عدد الكتب الصادرة المائتى كتاب.

وهكذا نرى اهتمام الإيرانيين بالإنتاج الفكرى للعرب جميعا، واهتمامهم على وجه الخصوص بما ينتجه المصريون، فالعلاقة بين الشعبين الإيرانى والعربى ستظل قائمة طالما بقى الإيرانيون يدينون بدين الإسلام ويهتمون بلغة القرآن. وسيظل الإيرانيون ينقلون إلى لغتهم الفارسية كل ما يرونه مفيدا ونافعا من الفكر العربى، وسيظل العرب والمصريون بصفة خاصة ينقلون من الفارسية إلى العربية كل ما يرونه جديرا بالترجمة سواء من التراث القديم أو الإنتاج الفكرى

الحديث للناطقين باللغة الفارسية. وهذا الدور تقوم به طائفة ممن تعلموا اللغة العربية وأجادوها فى إيران، وطائفة ممن تعلموا اللغة الفارسية وآدابها على مستوى العالم العربى، بل لا أكون مبالغا إذا قلت على مستوى كثير من دول العالم أجمع، وهذا هو إنتاجهم فى النقل من الفارسية إلى العربية شاهد على ذلك، حيث تمتلئ مكتبات الجامعات المصرية بالعديد من البحوث والترجمات الخاصة بهذه الدراسات، كما تنتشر فى مكتبات بيع الكتب فى طول البلاد وعرضها أعداد وفيرة من إنتاج المتخصصين فى هذا المجال، سواء كانت مؤلفة أو مترجمة عن الفارسية. ويسهم المركز القومى للترجمة والهيئة العامة للكتاب ودور النشر الخاصة فى طباعة مثل هذه الكتب، ويشجعون على تداولها لأنها تضم تراثا فكريا إسلاميا نحن فى حاجة للإطلاع عليه حتى نتمسك بهويتنا الإسلامية ونضيف إلى فكرنا ما هو جديد وصالح.

وقد حظى الشعر كما لاحظنا بالنصيب الأوفر من هذا الاهتمام، والشعر بطبيعته محبب للنفوس يعرض الأفكار فى شكل مختصر وموجز، تكتنفه الصور الجميلة، والأخيلة البديعة، والكلمات المنتقاة بدقة، وتنبعث منه الموسيقى، فتقبل عليه النفس بشغف وحب أكثر من النثر الخالص.

كما أن الإيرانيين وجدوا فى بعض هذه الأشعار ما يتلاءم وفكرهم المعاصر، خاصة فيما يتعلق بشعر المقاومة، والوقوف أمام كل غاصب محتل، والتصدى لكل جبار ظالم، ومن هنا اهتموا بترجمة أشعار محمود درويش وغيره من الشعراء الفلسطينيين على وجه الخصوص.

أضف إلى هذا، أن الإيرانيين من الشعوب المحبة للشعر بشكل عام، وهم يحفظون من أشعارهم الفارسية الكثير والكثير، والإيرانى إما أن يكون شاعرا أو قارئا للشعر ومحبا له، ومقبلا عليه.

المراجع:

١- از سرودِ باران تا مزامير گل سرخ - پيشگامان شعر امروز عرب - موسى اسوار - تهران ١٣٨١ ش.

٢- تاريخ ادبيات در ايران - دكتر ذبيح الله صفا - جلد اول - تهران ١٣٣٨.

٣- الترجمة الأدبية من العربية إلى الفارسية - موسى بيدج - مقالة منشورة فى مجلة "شيراز" العدد التاسع - ربيع ٢٠٠٨ طهران.

٤- نقد وترجمة نزار قبانى فى ايران - د. ندى حسون
COM.FRL.STARTIMES٢

٥- الفارسية تحتضن قصائد سعاد الصباح - عدنان ابو زيد
WWW.INCIRAQ.COM

٦- أدباء إيرانيون : درويش كان لغة وعشقا - فاطمة الصمادى - طهران
WWW.ALJAZEERA.NET

٧- نقش ايرانيان در نهضت ترجمه وجنبش علمى مسلمانان - كريم شاكر
WWW.FARSNEWS.COM



بعد مرور ثلاثين عاماً على قيام الثورة ..
شباب إيران أقل راديكالية وأكثر نزوعا للتغيير

■ سمير زكى البسيونى

تحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى فبراير ٢٠٠٩ بمرور ثلاثين عاما على قيام الثورة الإسلامية. وبقدر ما يحمل هذا التاريخ من دلالات إيجابية بالنسبة للنظام الإيراني، يحمل أيضا مخاطر على هذا النظام. فإذا كان النظام الإسلامى فى إيران يفخر بمرور ثلاثة عقود على تأسيسه وصموده وسط كافة الضغوط والمؤثرات الإقليمية والدولية، ورغم أن هذا النظام قادر حتى الآن على إدارة معظم ملفات السياسة الخارجية بقدر معقول، فإن ثمة تحديا خطيرا يواجه هذا النظام فى الوقت الراهن، يتمثل فى تطلعات الجيل الثالث من الثورة؛ أى الشباب الإيرانى، والذى يبدو فى تصرفاته وتوجهاته مخالفا بشكل كبير لتوجهات نظام الجمهورية الإسلامية، الأمر الذى يؤكد أن هذا النظام يواجه تحديا داخليا لا يقل فى خطورته عن التحديات الإقليمية والدولية التى تواجه إيران.

صحيح أن وسائل الإعلام الإيرانية تنقل مشاهد كبيرة للشباب الإيرانى يخرج فى مظاهرات تأييد ومبايعة للنظام إلا أن هذا لا ينفى أن هناك توجهات جديدة لدى الشباب فى إيران تختلف بشكل أو بآخر عما تنادى به الجمهورية الإسلامية ومبادئها التى أرساها آية الله الخمينى منذ عام ١٩٧٩.

وهنا ثمة أسئلة تطرح نفسها فى هذا الإطار أهمها: ما هى درجة الاتساق أو الاختلاف داخل إيران بين الشباب والنظام؟، وهل الشباب الإيرانى بنفس درجة ثورية النظام تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية؟ وهل لدى الشباب الإيرانى نفس القدر من الكراهية المعلنة من جانب النظام تجاه الولايات المتحدة؟ وهل انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة ودعوته لإجراء حوار مع إيران سوف يزيد من رغبة الشباب الإيرانى ومطالبته للنظام بعودة العلاقات مع الولايات المتحدة؟، وهل ما يجرى على الساحة الإيرانية من حالات اضطراب وعدم استقرار فى أوساط الطلاب والشباب هو مؤشر لغضب هذا الجيل، وعدم رضاه عن سياسات النظام فى الداخل والخارج؟ وهل لدى الشباب فى إيران القدرة على القيام بعملية تغيير داخل إيران أم لا؟

الجيل الثالث:

يطلق على الشباب فى إيران الآن الجيل الثالث للثورة، وهم فئة الشباب دون الثلاثين عاما، وذلك للتمييز بينهم وبين الجيل الأول الذى قام بالثورة ووضع المبادئ الأولى لها أمثال آية الله الخمينى، وعلى خامنئى المرشد الأعلى للثورة حاليا من جهة، والجيل الثانى المتمثل فى قيادات الحرس الثوري، أمثال الرئيس محمود أحمدى نجاد، وغلام على حداد عادل عضو مجلس الشورى. ورغم حالة الثورية والتشدد التى يبدو عليها كل من الجيلين الأول والثانى، فقد بدا من الواضح أن جيل الشباب - وبعد مرور ثلاثة عقود على قيام الثورة - بدأ يفتر حماسه الثوري. ويمكن القول إن هناك سببين رئيسين أفرزا حالة الانفصال الواضحة لدى الشباب الإيرانى عن توجهات النظام:

أولهما: عدم معايشة جيل الشباب للثورة، فهذا الجيل لم يعاصر فترة تصدير الثورة أو فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكنه تربى فى الجامعات الإيرانية والمعاهد التكنولوجية ومقاهى الإنترنت والقنوات الفضائية والأفكار الليبرالية، ولذلك فالشباب الإيرانى لم يعرف الثورة الإسلامية ولا أبجدياتها الأيديولوجية إلا من خلال المنشورات الموزعة مجانا والدروس الملقاة فى المؤسسات التعليمية والحصص الدعائية فى وسائل الإعلام، وفى المساجد والحسينيات، ولهذا كان فهم

هؤلاء الشباب للمبادئ الثورية فى إيران يعتمد بصورة أكبر على الفهم والإدراك منه على التجربة. فالشباب الإيرانى لا يتذكر الآن الفساد وعدم المساواة اللذين كانا موجودين فى عهد الشاه، مثلما حدث للجيلين السابقين، ولكنه يتذكر فقط حالة العزلة التى باتت تعيش فيها إيران بعد الثورة.

ثانيهما: الأوضاع الاقتصادية السيئة، فرغم أن إيران تعد من الدول الغنية بالنفط والغاز، إلا أنها تعانى من أوضاع اقتصادية سيئة، أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة. وطبقا للإحصاءات الرسمية، فإن ١٥٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، بينما تقدر الإحصاءات غير الرسمية هذه النسبة بـ ٤٠٪. المهم هنا أن هذه النسبة يتركز معظمها فى فئة الشباب، وهو الأمر الذى يدفع إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية بين الشباب فى إيران مثل الإدمان. ففى دراسة نشرتها وكالة فارس للأنباء، هناك ٧٠٪ من أعمار المدمنين فى إيران تتراوح بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين عاما؛ أى فى فئة الشباب. كل هذا يؤكد أن هناك حالة من الانفصال بين الشباب والنظام الحاكم فى طهران.

الشباب الإيرانى بعد فوز أوباما:

منذ أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى. فمن الواضح أنه خلال الفترة التى تولى فيها أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية، خطت إيران خطوات كبيرة فى طريق المواجهة والصدام مع العالم الخارجي. وعلى المستوى الداخلي، كان من المتوقع أن أحمدى نجاد - الذى فاز فى الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء - سوف يقوم بتوجيه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية. ورغم هذا، ومع قرب إنتهاء رئاسة أحمدى نجاد يبدو أنه فشل بشكل كبير فى هذا الإطار، والدليل على هذا ما قام به الطلاب فى جامعة أمير كبير منذ عدة سنوات - خلال زيارة أحمدى نجاد للجامعة - من حرق لصور أحمدى نجاد وترديد عبارات مناهضة له مثل الموت للديكتاتور، وهو الأمر الذى يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط الشباب عن سياسة نجاد الداخلية، بالإضافة إلى الإضراب الذى حدث لأول مرة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية، والذى قام به تجار البازار، وذلك اعتراضا على الضرائب.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن الواضح أن رؤية الشباب الإيرانى للخارج مختلفة بشكل كبير عن رؤية النظام الإيرانى. ولتوضيح هذا الاختلاف، يمكن تناول واحدة من أهم قضايا السياسة الخارجية الإيرانية، والتى يبدو من خلالها الاختلاف بين الجانبين، وهى قضية العلاقات مع الولايات المتحدة. فعندما قامت الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الشيطان الأكبر، الذى يسعى للسيطرة على العالم الإسلامى لخدمة مصالح إسرائيل التى لم تعترف بها حتى الآن، وتسعى القيادة الإيرانية دائما إلى تأكيد فكرة العداء الموجود بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخري، وأن كلتا الدولتين تسعى بشتى السبل لإسقاط النظام الإيراني. وتسعى إيران دائما إلى إصباغ فكرة الإجماع الشعبى على مسألة العداء للولايات المتحدة وإسرائيل. فأحمدى نجاد عندما طالب بمسح إسرائيل من على الخريطة، أكد أن كلماته هى كلمات الأمة الإيرانية، وأن الشعب الإيرانى يوافقه فى كراهيته الحادة لإسرائيل. ولكن بعد مرور ثلاثة عقود على قيام الثورة، يبدو أن رؤية الشباب الإيرانى للولايات المتحدة ليست على هذا النحو، فالكثير من الشباب الإيرانى لا يتبنى مواقف رافضة للولايات المتحدة وإعادة العلاقات معها، يقول ناريمان مصطفاوى أحد الطلبة الإيرانيين إن الكثير من الطلاب الإيرانيين الآن لا يتبنون مواقف رافضة للولايات المتحدة، بل ويذهب نشطاء طلابيون إلى أن الوقت قد حان لتتغير واشنطن وتدرس تبنى سياسات جديدة تجاه الجمهورية الإسلامية.

وتوجه أوباما نحو فتح قناة للتعامل مع إيران، بعكس الرئيس السابق جورج بوش الذى رفض الدخول فى محادثات مباشرة مع طهران، بل وأدرجها ضمن دول أطلق عليها شعار "محور الشر"، وإن كان ممتزجا بتهديد تشديد العقوبات حال فشل الحوار، مما يفسح المجال لأمل حذر بين الكثير من الطلاب فى الجامعات الإيرانية. وأضاف مصطفاوى الذى يدعو للإصلاح فى الجمهورية الإسلامية أنه "إذا وفى أوباما بوعده بالتغيير فسيكون هناك أمل لإعادة العلاقات".

وتذهب الطالبة مينو صمدى (٢٤ عاما) إلى أن" الولايات المتحدة قوة عظمى، ومن الخطأ عدم إعادة العلاقات معها"، مشيرة إلى أن "الاستيلاء على السفارة كان ضروريا قبل ٣٠ عاما، والآن من الضرورى أن تعود العلاقات". وتقول سهيلة الصدر (٢١ عاما)، وهى طالبة تدرس الأدب الإنجليزي: "أحب التكنولوجيا الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي. لماذا يجب أن نكون أعداء للولايات المتحدة"؟

أما قضية الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى التى يحاول النظام الإيرانى دائما استخدامها لتقوية شرعيته فى الداخل، ورغم المظاهرات التى خرجت فى إيران بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلا أن المواطن الإيرانى العادى المحاصر بالعديد من المشكلات مثل البطالة وارتفاع الأسعار وغيرها يرى أنه ليس هناك سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيراني. فإيران ليست لها نزاعات إقليمية مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين فلسطينيين فى إيران. وإلى يومنا هذا، يصل عدد الجالية اليهودية فى إيران إلى ٢٥ ألفا، وهو أكبر عدد لليهود فى منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل.

صحيح أن الشباب الإيرانى - مثل غيره من الشباب فى باقى الدول العربية والإسلامية - لديه الرغبة فى الدفاع عن فلسطين، إلا أن هذا الشباب أيضا - مثل غيره فى كثير من الدول - محاصر بالبطالة والتضخم، فجيل الشباب فى إيران يرى أن مشكلات الحياة اليومية هى الأولى باهتماماتهم، وأن الأفكار الأولى التى حملتها الثورة، مثل تصدير الثورة ومعاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى العزلة السياسية والأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى سمعة دولية سيئة.

الأمر نفسه ينطبق على بعض توجهات السياسة الخارجية الإيرانية مثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس، وهو الأمر الذى يمثل إحدى نقاط النقد المهمة الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية، خاصة من جانب الشباب الذى يعانى من أزمات اقتصادية طاحنة. الغريب هنا أنه عقب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ ، عرضت إيران المساعدة فى تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان، الأمر الذى سبب موجة استياء كبيرة داخل إيران. وعلى الجانب الآخر، يتلقى عمال الإغاثة فى إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع فى إرسال الدعم إذا كان الزلزال فى غزة أو جنوب لبنان. ولهذا، يرى الشباب فى إيران أنه فى ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية، توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووي.

الأمر نفسه يمكن ملاحظته على البرنامج النووى الإيراني، فالنظام الإيرانى يروج دائما لفكرة أن المشروع النووى يمثل مطلبا شعبيا لجميع الإيرانيين. ورغم هذا، نجد أن هذا الإجماع غير موجود بهذا الشكل، خاصة بين فئات الشباب الذين يرون فى الاستمرار فى هذا البرنامج عقبة أمام الانفتاح على العالم الخارجي. صحيح أن الإيرانيين يبدون سعادتهم عندما تعلن الحكومة عن أى تقدم فى البرنامج النووي، ولكن هذا يجب ألا يؤخذ كدليل على مشاركة الشعب الإيرانى الحكومة وجهة نظرها، لأن الإيرانيين، خاصة الشباب، لا يرون أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية، لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة، كما يبدى الشباب الإيرانى قلقه من البرنامج النووى خوفا من جر إيران إلى مواجهة عسكرية، فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) موجودة حتى الآن خاصة الآثار الاقتصادية. الأكثر من هذا، أن معظم الشباب الإيرانى - حتى لو كان مؤيدا للبرنامج النووى الإيرانى بدعوى الفخر الوطنى أو تحقيق المجد للأمة الإيرانية - ليس لديه خلفية كافية عن البرنامج النووى الإيرانى من الناحية التقنية.

من الواضح أنه رغم ما يبديه النظام الإيرانى من تشدد وتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية فى السياسة الخارجية، وفى العلاقات مع بعض الدول، نجد أن الشباب فى إيران يميل نحو تبنى أسلوب براجماتى فى التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة التى يرى فيها النموذج الديمقراطى الذى ينبغى أن تكون عليه إيران. ورغم هذا، ساهمت حرب العراق وما آلت إليه من عدم استقرار فى تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة لدى الشباب الإيراني. فبعد القضاء على نظام طالبان فى أفغانستان، تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكى فى طهران، ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام فى إيران، وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية فى المنطقة.

وما حدث فى العراق جعل الإيرانيين ينظرون إلى المشروع الأمريكى فى العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد فى إيران الآن ينظر إلى العراق كنموذج للتغيير. وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران: عندما ننظر إلى الوضع فى العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيون سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر فى بلدهم. فقبل حرب العراق، كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين فى تغيير سريع وغير عنيف للنظام، ولكن ما حدث من فوضى جعل معظم الإيرانيين - حتى المعارضين للنظام - يفضلون استمرار هذا النظام بدلا من العيش فى جو من عدم الاستقرار والاضطراب.

المهم هنا أن المشكلة التى يمثلها الشباب الإيرانى قد تكون هى الأقوى فى حدتها وتأثيرها وخطورتها على النظام الإيرانى من كل الضغوط الدولية المفروضة عليه، فالنظام الإيرانى نجح بشكل كبير فى التصدى لسياسة الاحتواء الأمريكية، كما نجحت إيران أيضا فى المضى بخطوات ثابتة نحو استكمال برنامجها النووى، وهذا ربما يعود إلى أن هذا النظام قادر بشكل كبير على نسج العلاقات المختلفة للهروب من الضغوط أو تفاديها، كما أنه قادر على القيام بلعبة الصفقات مع الأطراف المختلفة لحماية مصالحه. ورغم هذا، تبدو مشكلة الشباب الإيرانى وتطلعاته أكثر خطورة، لأنها لا يمكن أن تحل من خلال نفس الأسلوب الذى تستخدمه الدبلوماسية الإيرانية عند التعاطى مع ملفات السياسة الخارجية، والقائم فى كثير من الأحيان على التهدئة وكسب الوقت لإنجاز ما تريد من أهداف. ولهذا، يمكن القول إن هذا الجيل هو قنبلة إيران الموقوتة، ليس فقط لأنه يؤثر بشدة فى اتجاهات الرأى العام الشعبى الإيرانى، ولكن لأنه الجيل الأبرز فى إظهار أشكال الاعتراض المباشر على النظام الإيراني.

السؤال إذا: أين تقف إيران الآن؟

السؤال مهم، نظرا لوجود أوجه تقارب عدة بين بعض المظاهر التى كانت موجودة فى إيران فى فترة ما قبل قيام الثورة وفترة الجمهورية الإسلامية الراهنة. ومن أهم أوجه التشابه حالة الانفصام الموجودة الآن بين المواطنين الإيرانيين والقيادة الإيرانية، وهى الحالة نفسها التى كانت عليها إيران فى أواخر السبعينيات، حيث يشعر العديد من الإيرانيين العاديين اليوم بحالة من التذمر والسخط تجاه تورط كبار المسئولين فى قضايا فساد، كما أن الارتفاع فى أسعار النفط لم تنعكس آثاره الإيجابية على المواطن الإيراني، وإنما اقتصر العائد على فئة محدودة من المسئولين فى النظام، فهل معنى هذا أن إيران مقبلة على ثورة جديدة؟

بالرغم من حالة الانفصال بين الشباب والنظام الإيراني، وبرغم ما تمثله مشاكل هذا الجيل من تهديد للنظام، إلا أن فرص التغيير ليست كبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها: أنه لا توجد قناة منظمة للتعبير عن حالة السخط الشعبي، كما أن حركة الإصلاح الموجودة فى الداخل غير قادرة على القيام بخطوات جريئة، فالجميع يفضل النظام الحالى بما يحويه من مساوئ، بدلا من خوض تجربة العراق الراهنة.

العدالة الانتقالية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بين الخمينى وأحمدى نجاد

الشيماء الدمرداش العقالي
باحثة في الشئون الإيرانية

مفهوم " العدالة الانتقالية " هو السعي من أجل تحقيق العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي ، والإهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ، وتطبيق هذه الاستراتيجيات عمليا بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية . وتهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع إرث الانتهاكات الإنسانية بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الاجتماعية ، والعدالة الجنائية ، وعدالة إصلاح الضرر ، والعدالة الاقتصادية ، هذا بجانب أنها تتضمن تدابير تتوخى هدفا مزدوجا وهو المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة ، مع الأخذ في الحسبان الصفة الجماعية لبعض أشكال الانتهاكات .

والنشطاء في هذا المجال يرون أن هذا المصطلح " "العدالة الإنتقالية " هو مفهوم جديد يتعلق بالمجتمعات التي تعيش تحولاً ديمقراطياً ، وقد سبق أن دفعت هذه المجتمعات ضريبة دم ، وعاشت أجواء عنف مثل الاختفاء القسري والاعتقال والتعذيب والإعدام خارج القانون . بل ويتعلق بفكرة المصالحة مع الماضي وحفظ الذاكرة الجماعية، وذلك بإنصاف الضحايا وفتح الملفات المغلقة ومعالجة الآثار التي ترتبها " دورات الدم " على المستوى الاجتماعي والفردي .

تاريخ العدالة الانتقالية :

يُرجع البعض إرهاصات ظهور هذا المجال إلي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرغ والقضاء علي النازية ، ويري آخرون أن معالمها بدأت تتشكل وتنضج مع تشكيل محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات ومع المتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين، وجهود تقصي الحقائق في أمريكا الجنوبية ؛ وقد ساهمت لجان الأرجنتين ١٩٨٣م ، و تشيلي ١٩٩٠م في ترسيخ معني العدالة الانتقالية لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان . كذلك ما يُعتقد أنه ساهم في ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية هو فتح ملفات وكالة الأمن الداخلي السابق في ألمانيا ، ومنع منتهكي حقوق الإنسان السابقين من الوصول إلي مناصب في السلطة من خلال ما عرف بعمليات التطهير في تشيكوسلوفاكيا ١٩٩١م . وكان للجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأتها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥م دورا مقدرا في الدفع بالنقاش حول مجال العدالة الانتقالية . كما أشتهرت في هذا المنحى المحكمتان الجنائيتان الدوليتان في رواندا ويوغوسلافيا . وتعتبر كل هذه الأشكال من مواجهة الماضي هي اللبنة الأولي التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية كمجال وتطورها وترسيخها إلى أن توجت تلك الجهود بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر قمة التطور في نضال البشرية ضد إمتهان كرامتها وانتهاكاتها . ويمكن الإشارة هنا إلى أن أي محاولة للاعتماد علي القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات تعتبر جزءاً من تاريخ عمليات العدالة الانتقالية.

مواجهة الماضي وأثرها في إرساء السلام وتعزيز التحول الديمقراطي:

ما من شك في أن مواجهة الماضي بشفافية وعلى هدى من مبادئ العدالة الانتقالية له كبير الأثر في إرساء السلام والسلم الاجتماعي ، ودعم التعايش السلمي ، وتعزيز التحول الديمقراطي، وهناك الكثير من الدوافع والمبررات لمواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وتتمثل هذه المبررات في ما يلي:

تعزيز الديمقراطية وتقويتها : وذلك. لإعتبار أن

الديمقراطية لا يمكن أن تقوم علي أكاذيب ، وأن مواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة ، وذلك من خلال إرساء مبدأ المحاسبة ، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي : ويتمثل هذا الواجب في قيمة التذكر وفي قبول الضحايا والاعتراف بهم كضحايا ، ولأن النسيان هنا يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة ، ولأنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه لذلك فمن الأفضل إظهاره بطريقة بناءة وشفافة من خلال أشكال عديدة .

لنمنع ذلك في المستقبل : وذلك لخلق نوع من الردع ، فالتذكر والمحاسبة هما وحدهما الكفيلان بالحيلولة دون ارتكاب انتهاكات في المستقبل .

تشكيل الحكومة الإسلامية :

بعد أن خاض العالم الإسلامي الإيديولوجيات المعاصرة من وطنية أو قومية أو ليبرالية غربية أو إشتراكية عسكرية أو حتى ماركسية تقليدية ، جاءت الثورة الإسلامية في إيران حاملة شعار الإسلام الثوري ، بإعتباره إختياراً للمسلمين يحفظون من خلاله حرياتهم ؛ خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م. ومع كون الثورة الإسلامية الخمينية شيعية ، ولكنها كما يؤكد قائدها الخميني، تحمل في طياتها حُلم المسلمين جميعاً عندما حملت شعار إيران اليوم وفلسطين غداً.

وقد اتبع نظام الجمهورية الإسلامية الفقه السياسي في الشريعة الإسلامية . باعتباره يتضمن الأوامر والنواهي والإرشادات التي أوحى الله تعالى بها إلى رسوله الكريم ، بغية هداية البشر وتنظيم حياة أهل القبلة وتوجيههم نحو إقامة مجتمع الحق والعدالة ليرتقوا من خلال ما تفرضه الشريعة من معتقدات وأخلاق وممارسات إلى مستوى منصب الخلافة الإلهية. من هنا يقسم الفقه السياسي الشريعة إلى قسمين : أحكام العقيدة وأحكام النظام . أحكام العقيدة وتسمى أيضاً "أحكام السلوك النظري" ويدرسها علم الكلام أو الإلهيات أو علم أصول الدين . أما أحكام النظام وتسمى أيضاً "أحكام السلوك العملي" ويدرسها علم الفقه . والفقه يتمثل في جانب كبير من اجتهادات الفقهاء ، ومهمة الفقيه هي "تحديد التكليف العملي لكل حادثة في حياة الإنسان".

ويرى فقهاء الشيعة أن مسألة البيعة هي من أهم محاور البحث في الفقه السياسي أو هي المحور الأم في مباحث الفقه السياسي لأن البيعة هي الطريقة الشرعية التي تُقرر بها الأمة مصيرها السياسي ، وتنتخب بها الحاكم الذي ترتضيه وترتبط هذه المسألة بمسألة الرئاسة والسيادة في الدولة الإسلامية ، والحياة السياسية للمسلمين . وقد أخذ المسلمون العادة العربية المعروفة في وجوب البيع للدلالة على وجوب الطاعة في العهد والميثاق مع الامام . فالبيعة إذن تعبر عن التخلي الكامل عن الأنفس والأموال ، وتسليم الأمر كله لله تعالى وهذه هي حقيقة حالة التعهد الكامل بالطاعة والانقياد التي تتضمنه البيعة .

وعندما جاء الخُميني بنظريته الخاصة بالولاية الإعتبارية أو ولاية الفقيه فإن موضوعها ومصادرها وأدلتها داخلة في إطار فقه الشيعة الإمامية الجعفرية ، وما قدمه الخميني بشأنها يدخل ضمن اجتهاداته في الفقه السياسي الشيعي ومستمدة من أصوله ومبادئه ، وهي تقدم حلاً اجتهادياً بإقامة حكومة فعلية أساسها البيعة والإنتخاب تعالج الجمود الذي نتج عن الغيبة المعطلة لولاية الأئمة المستخلفين الذين استمدوا ولايتهم من مبدأ الإستخلاف أو الوصية الذي قام عليه المذهب الجعفري.

وقد قام الخميني وتلامذته بالدعوة لهذه الفكرة حتى أصبحت فكرة الثورة في قلب كل إيراني ، وما كان على الخميني إلا أن يستقل طائرة العودة إلى طهران ، حتى يبايعه الشعب كله ، وتقوم الثورة الإسلامية ، ويعلن آية الله الخميني قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٠ فبراير ١٩٧٩ م ، وتبدأ دولة ولاية الفقيه بالرؤية الخمينية . ولإجماع الشعب الإيراني على مقاومة حكم الشاه ، وحاجته إلى زعيم يقود هذه الثورة للإطاحة بطغيان الشاه قد جعل هذه النظرية تلقى قبولا جماعيا من علماء الشيعة وعامتهم مع قليل من التساؤلات .

وبعد إنتصار الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية الأولى في إيران ، شُكلت لجنة من علماء الفقه الإسلامي والفقه القانوني المعاصر فأعدت مشروع الدستور الإسلامي للجمهورية الإيرانية الأولى الذي عرضه الخميني على الشعب الإيراني للإستفتاء العام بتاريخ ٣٠مارس ١٩٧٩م ، فأقره وأصبح هو أساس نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأولى ولازال كذلك حتى اليوم . وتعتبر نصوص هذا الدستور أكبر مرجع علمي لدراسة نظريته عن الحكومة الإسلامية. خاصة وأن الخميني يرى أن الله تعالى أوكل للفقهاء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حكم إسلامي تفسيراً للحديث الشريف " العلماء ورثة الأنبياء " ومادام محمد صلى الله عليه وسلم قد أوجبت عليه رسالته إقامة الدولة الإسلامية فإن ورثته وهم عُلماء الإسلام يلتزمون بما التزم به الرسول الأمين محمد بن عبد الله أي إقامة الحكومة الإسلامية .

وحيث أن مفكري الشيعة كانوا أكثر المسلمين دأباً ونشاطاً في محاولة وضع نظام حكم عصري له واجهة إسلامية . وأن التجربة الإيرانية في الحكم الديني موجودة منذ زرادشت

حتى تولى آية الله الخميني . نجد أن الثورة الإيرانية ١٩٧٩م كانت ضرورة تاريخية لتجديد شباب الحكم الديني في إيران ، وأن الخميني لم يبتدع نظرية ولاية الفقيه بل أستعان بكتب الفقه الشيعي القديمة للوصول إلى نظرية ولاية فقيه جديدة ذات أفكار خاصة به.

راعى الخميني في بلورته للحكومة الإسلامية شروط تحقيق العدالة الإنتقالية دون أن يدري أن هناك هذا المصطلح أصلاً، مؤكدا على أن العدالة في أعظم مفاهيمها تتجلى في الشريعة الإسلامية، وأن المحاولات الإنسانية لبلورة مفهوم العدالة الانتقالية إنما هي تمهيد لتحقيق العدالة الشاملة بمفهومها الإسلامي، وأن هذه المحاولات لم ولن تصل لكمال الشريعة الإلهية. وقد جاءت أطروحات الخميني في حكومته الإسلامية كالتالي :

نشر الوعي الإسلامي ، الإجتماع من أجل نشر المبادئ، عاشوراء جديد ، المقاومة على المدى الطويل ، إصلاح الهيئات الدينية ، إزالة أثار العدوان الإستعماري الفكري والخلقي ، إصلاح المتقدسين، تطهير المراكز الدينية من فقهاء السلاطين . وعليه تكون الأسس التي أعتمد عليها الإمام الخميني هي نفس الأسس التي دعا إليها مفهوم العدالة الإنتقالية ولكن على أساس الشريعة الإسلامية، وإن كانت ذات صبغة شيعية، فجاءت مناهج وآليات العدالة الإنتقالية عند الخميني كالتالي : المحاكمات ، البحث عن الحقيقة ، تعويض الضحايا وجبر الأضرار ، الإصلاح المؤسسي ، إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية .

المحاكمات: وتعتبر أول فئة كبيرة من آليات العدالة الانتقالية وبموجب القانون الدولي تلتزم كافة الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان الماضية ومحاسبة المسئولين عنها وفرض عقوبات عليهم ، والتي تتطلب كحد أقصي الالتزام بالتسليم أو المتابعة ، وكحد أدني إلحاق عقوبة غير قضائية لا تتنافي كثيراً مع حجم جريمة حقوق الإنسان المعنية .

البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق : نبعت الحاجة إلى هذه الآلية من المطالبة الملحة للمجتمعات التي تعيش في مرحلة إنتقالية بتفسير لمدي وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت في الماضي أو في أثناء حكم النظام السابق . وينادي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وأطراف عديدة بكشف "الحقيقة" حول الماضي ، وقد نادى نشطاء حقوق الإنسان والمدافعون عن الديمقراطية وأبرزهم نيلسون مانديلا بوضع سجل دقيق عما وقع في الماضي ومن خلال ذلك يمكن التعبير عما عاناه الضحايا .

تعويض الضحايا وجبر الأضرار : في ظل الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان أصبح لزاماً علي الحكومات ليس فقط التصدي لمرتكبي الانتهاكات بل أيضا ضمان حقوق الضحايا وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامة الضحايا وتحقيق العدل بواسطة التعويض عن ما لحق بهم من أضرار ومعاناة .

الإصلاح المؤسسي : وهو موضوع ذو صلة وثيقة بأهداف العدالة الانتقالية ويعتبر أحد الآليات التي تحتاجها البلدان الخارجة للتو من قمع الديكتاتوريات وتحتاج هذه البلدان إلي تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدي ، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري أو ديمقراطي في المستقبل .

إقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية : ويتم إحياء الذكري عن طريق أي حدث أو واقعة ، أو بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر . ويمكن أن يتم إحياء الذكري بشكل رسمي عن طريق الدولة بإقامة النُصُب التذكارية وغيرها ، أو بشكل غير رسمي بتلقائية وعفوية من الأهالي كبناء جدارية أو زراعة أشجار أو تشييد مظلة أو أي شكل للتذكر . ويسعي الناس إلي إحياء ذكري أحداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكري الضحايا أو التعرف عليهم وعلي المظالم والانتهاكات التي وقعت عليهم وتعريف الناس بماضيهم ، أوزيادة وعي المجتمع ، أو دعم أوتعديل رواية تاريخية ، أوتشجيع تبني الاحتفال بالذكري الذي يدعم عملية العدالة الانتقالية من طرف مستوي محلي . ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظاعات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في عملية العدالة الانتقالية . إن تذكر الماضي يتيح نوعاً من تكريم الضحايا ، كما إن آليات التذكر يمكن أن تساهم في بلوغ أهداف أخري للعدالة الانتقالية بما ذلك تقصي الحقيقة ، وضمان عدم تكرار ما تم من انتهاكات مستقبلاً ، وتحفيز الحوار والنقاش حول الماضي ، ووضع سجل تاريخي مناسب ، ومتابعة الأهداف المرتبطة بجبر أضرار الضحايا . ويمكن أن تكون النُصُب التذكارية كجبر رمزي للأضرار أو بمثابة تعويض معنوي للضحايا هذا بجانب دورها الحضاري الهام الذي يمكن أن يكون مكملاً ، لكن مختلفاً للغاية ، عن الإجراءات الجنائية والقانونية المعقدة وإجراءات المحاكمات .

فإذا راجعنا تطبيق الخميني لنظرية العدالة الإنتقالية نجد أنه يقسم أفكاره عن الحكومة الإسلامية إلى ثلاثة موضوعات رئيسية ، تتفرع منها نقاط تفصيلية كثيرة :

أولاً : ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية .

ثانياً : شكل الحكم الإسلامي .

ثالثا : سبيل النضال من أجل تشكيل حكومة إسلامية .

والنقطة الثالثة تمثل تطبيقاً لنظرية العدالة الإنتقالية في

الحكومة الإسلامية الإيرانية، حيث يشرح الخميني نوعين من الطرق لنشر أي فكرة تؤدي إلى التغيير ، فهو يرى أن الطريقة الأولى : تبدأ بالنشاط الدعائي الذي يمكنه أن يغير أفكار بعض العاملين في مؤسسات الدولة وبالتالي يبدأ العمل سوياً للتغير. والطريقة الثانية : تكون عن طريق خارجي بالقوة يقتلع أسس الحكومة القائمة ، وإحلال حكومة جديدة . وهو في هذا الجزء يوجه معظم حديثه للفقهاء من ناحية ، وللشباب من ناحية أخرى . ويقسمه إلى ١٠ نقاط :

نشر الوعي الإسلامي : هنا يأمر الفقهاء إلى أن يُدخلوا السياسة إلى أحاديثهم للناس بجانب فتواهم في الأمور المعيشية . ويقول " على الفقهاء بيان المسائل والأحكام والأنظمة الإسلامية وتقريبها إلى الناس من أجل إيجاد تربة صالحة تعيش على سطحها النظم والقوانين الإسلامية " . وهنا يأمرالشباب المسلمين للعمل مع الفقهاء ويقول " ياجيل الشباب ، اجمعوا أمركم واعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " . يدعو أخيراً المجامع العلمية أن تذكر الناس بما كانت عليه الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام ، وكيف آلت إليه من ملك عقيم ، لاعدل فيه ولامساواة.

الإجتماع من أجل نشر المبادئ : يرى الخميني أن عباديات الإسلام عادة توأم سياساته وتدبراته الإجتماعية ، مثل ما للحج وصلاة الجماعة من آثار سياسية بجانب ما لها من آثار خُلقية وعاطفية . ومن ثم يدعو إلى إعتبار هذه الإجتماعات فرصاً ذهبية لخدمة المبدأ والعقيدة ، حتى يبين فيها الفقهاء العقائد والأحكام والأنظمة على رؤوس الأشهاد . وإكتشاف ما وضعه الإسلام من حلول جذرية لكل مشاكل المسلمين ، ثم يدعو إلى التقلد بخطب أمير المؤمنين عليه السلام التي كانت تسوق المسلمين إلى ميادين الجهاد ، وتضع أنجح الحلول لمشاكل الناس في الحياة . ثم يأمر إلى جعل خطبة الجمعة منارة للتوعية والإرشاد والقيادة ، حتى تسع هذه الأفكار الإسلامية أكبر الميادين .

عاشوراء جديد : هنا يدعو الخميني المسلمين عموماً والفقهاء خصوصاً ، بالإحتفاظ بذكرى عاشوراء الحزينة ، بل ويؤكد على أن تكون المصائب التي جرت على دين الإسلام من أول يوم وإلى يومنا هذا عاشوراء جديدة . ثم يناشد جميع أبناء الإسلام ، أن يكونوا اشداء وأقوياء في بيان حجتهم للناس ليغلبوا عدوهم بكل أسلحته وعساكره . ويؤكد على الفقهاء والذين يراهم (حصون الإسلام) أن يسعوا بكل جهدهم إلى أن يبينوا للناس العقائد الحقة ، والأنظمة الإسلامية ، وطرق الجهاد والنضال ، حتى يقودوا الناس ، لأن الناس تنقاد للفقيه لقائياً إذا لمسوا فيه الأهلية والإخلاص ، ونكران الذات.

المقاومة على المدى الطويل : يؤكد الخميني في هذه النقطة على أن إقامة حكومة إسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضنية ، وعليه فيجب العمل الآن بجد ، لأن ما تزرعه الأجيال الحالية ، تجنيه الأجيال القادمة . وهذه هي سنة الحياة وأن خدمة الدين لاينبغي أن تقوم على المصلحة الفردية . ويضرب المثل بإسشهاد سيد الشهداء وسيد شباب أهل الجنة الحسين عليه السلام ، حين ضحى بكل شيء من أجل إعادة الشرعية للحكومة الإسلامية ، وكيف كانت ثورته أول ثورة لإقامة حكومة إسلامية صحيحة ضحى فيها بروحه الطاهرة . وحيث أن الأديان عموماً ، والمذهب الشيعي على وجه الخصوص ، بدأت على شكل تعاليم ، ولما أتسم به القادة والأنبياء من عزم وثبات ، كانت العقيدة تقدم بخطى ثابته ، وتؤتي ثمارها على المدى الطويل .

إصلاح الهيئات الدينية : يرى الخميني أن بداية صلاح الأمة يمكن في إصلاح المؤسسة الدينية ، والتي يرى أنها عصب الحياة . وعليه فالخميني يدعو إلى طرد فقهاء السلطة الذين باعوا دينهم بدنيا ، حيث أنهم لايستحقون الزي الذي يزينهم .

إزالة أثار العدوان الإستعماري الفكري والخُلقي : يُنبه الخميني الفقهاء إلى الآثار السلبية التي أحدثها الإستعمار في عقول المسلمين ، وكيف وسوست في صدور الناس إلى فصل الدين عن السياسة ، وأن الروحانية ليس لها تدخل في الشأن الإجتماعي ؛ وأن الفقهاء ليس لهم الحق في أن يعملوا لتقرير مصير الأمة . ويُنبه إلى أن بعض الفقهاء تأثروا بسموم الإستعمار ، حيث يروا أنهم لم يخلقوا إلا للدعوة للإسلام ، وبيان المسائل الفقهية ، وهو خطأ جسيم في فهم وظيفتهم كفقهاء ، وهذا هو مايريده الإستعمار وأزلامه من الفقهاء. ويوضح الخميني نقطة هامة وهي ثقافة الحاكم ، وأن الفقهاء على ثقافة عالية جداً تؤهلهم للحكم . ويُقسم الخميني الإختصاصات ، حيث يوضح على ضرورة الإستفادة من ذوي الإختصاص العلمي والفني فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والتنظيمية والإحصائية . أما بسط العدالة ، والقضاء ، والحكم بين الناس ، فهو من شئون الفقيه ، ويجب عليه أن يفني فيه كل أيام حياته . هذا التقسيم هو الذي يضمن سياسة مستقلة مسقيمة للبلاد الإسلامية ، لانفوذ لأجنبي فيها ، ولا إنحراف .

إصلاح المتقدسين : يتحدث الخميني في هذه النقطة عن جماعة تسمي نفسها "المقدسين" في حين أن الخميني يراهم مدعي قداسة (متقدسين) ، حيث أنهم يتكلفون التقدس ؛ ويدعو الخميني إلى العمل على محاولة إصلاح أفكار هؤلاء ، وإرشادهم إلى الطريق القويم ، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح . ويقصد الخميني هنا الفقهاء في العديد من الحوزات العلمية مثل قم ومشهد والنجف وغيرها ، ممن

يعارضون كل صوت داعي للثورة على الطواغيت ، والعيش في حياة حرة مستقلة ، بحجة أن السياسة ليست عمل الفقهاء . وهنا يرسل لهم الخميني برسالة فحواها هو : إما أن يكفوا عن السير في هذا الإتجاه السلبي المهادن للطواغيت ، أو يكون له معهم شأن آخر . تطهير المراكز الدينية : يقصد الخميني هنا تطهير الحوزات ممن يعطلون مسيرة الإصلاح ، ولأن الحوزات هي المراكز العلمية الدينية ، والتي يتم فيها تدريس التعليم الديني والزعامة الدينية ، حيث ينبغي أن تكون موطن الفقهاء العدول ، ومهبط الطلبة والأساتذة من شتى البلاد ، وهي معدن أمناء الله وخلفاء الرسل . وعليه لا ينبغي للفقيه أن يطيع الظالم في أمر ، ولا يزكي له عمل ، ولا يعقد له عقدة ، ولا يبني معه بناء . ويؤكد الخميني على فروض الفقهاء والتي أمرهم بها الأئمة المعصومين عليهم السلام ، وهي أداء الأمانات إلى أهلها ، والحكم بأمر الله ، ويشير إلى أن التقية لا تجوز في حالة كان الإسلام في خطر ، وأن التقية كانت شرعت للحفاظ على النفس أو الغير من الضرر . ويوضح أنه من الواجب التخلص من فقهاء السلاطين ، فهم من دعتهم بطنتهم واستهوتهم الحياة الدنيا ، وزين لهم الشيطان سوء عملهم ، فعملوا مع صفوف الخونة من الحاكمين وأيدوهم وساروا من ورائهم ، والله على ما يعملون ويقولون شهيد .

طرد فقهاء السلاطين : ويقصد بهم الخميني علماء البلاط ، وهم من ألبسهم السافاك العمائم لكي يدعوا الله للسلطان ويستنزلوا عليه بركاته ورحماته . جائت كلمات الخميني في هذه المحاضرة مليئة بالحماسة وإستثارة عزائم الشباب كي يهبوا في وجه فقهاء السلاطين وينزعوا عنهم عمائمهم التي لا يستحقون إعتمارها . ومن جهة أخرى دعا الخميني الفقهاء العدول أن يعملوا على تشكيل حكومة إسلامية صحيحة بجانب عملهم بدروس الدين ، حتى يبينوا للناس معنى الرسالة والنبوة والإمامة .

تدمير الحكومات الجائرة : في هذه النقطة يدعو الخميني الإيرانين لمحاربة حكم الطاغوت ، بل ويتوسع ويدعو جميع المسلمين إلى محاربة جميع الطواغيت في العالم الإسلامي بأسره . ويعدد الخميني لهم كيفية تدمير الحكومات الجائرة عن طريق : مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة الجائرة. ترك التعاون معها. الإبتعاد عن كل عمل يعود نفعه على هؤلاء الطواغيت. تأسيس مؤسسات قضائية ، ومالية ، وإقتصادية ، وثقافية ، وسياسية جديدة.

وعليه يكون الخميني في تشكيله للحكومة الإسلامية قد راعى شروط العدالة الإنتقالية من حيث المحاكمات ، والإصلاح المؤسسي ، وإحياء الذكرى ، ولكن من منظور إسلامي .

ويؤكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أنه يعود بالثورة إلى عهد الخميني مترسما خطاه في تحقيق الحكومة الإسلامية، مشيرا إلى أن الفساد قد تسرب إلى هذه الحكومة مما يعني سقوط شعار العدالة، ومن ثم فإن الدولة في حاجة إلى إعادة الشفافية من خلال مبدأ العدالة الانتقالية التي تمهد للعدالة الشاملة،وقد اتخذ أحمدي نجاد خلال سنوات رئاسته مجموعة من الإجراءات التي تسعى لتحقيق الشفافية، ثم الشعبية ثم العدالة الانتقالية، لكن هذه الإجراءات لم تتطابق مع إجراءات الخميني، مما وضعه موضع النقد والمساءلة، ويرد أحمدي نجاد على منتقديه أنه يتبع خطوات الخميني بأسلوب يتواءم مع ظروف هذا العصر وظروف الدولة، حيث يقوم بمحاولة إصلاح أفكار من يتكلفون التقدس، وإرشادهم إلى الطريق القويم، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح، ممن يعارضون كل صوت داع للثورة على الطواغيت، فالحكومة الإسلامية تنفذ أحكام الله من خلال تحويل الشرع إلى خطة عملية تطبيقية، وأن من يعارضونه يريدون عودة مافيا الفساد إلى النظام، وإضاعة كل المنجزات الثورية التي تحققت، وتقييد الحركة الثورية في مجال العدالة الاجتماعية، والتي من خطواتها تنقل الحكومة في القرى والمحافظات النائية لتحقيق مطالب الفقراء ومواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي،ويؤكد أن هناك استجابة لمساعيه في تحقيق العدالة في التعامل الدولي، والرجوع إلى الأصولية في القضايا الدولية، وهو الشعار الذي رفعه الأنبياء، لأن القدرة من أجل القدرة هي استكبار وعلو فىالأرض نتيجته الفساد والطاغوت واستعباد الإنسان، لكن القدرة من أجل تحقيق العدالة هي مدرسة علي بن أبي طالب، وهي ما يجب أن نحافظ عليه.

ويؤكد أحمدي نجاد أنه يحقق مفهوم العدالة الانتقالية من أجل تحقيق العدالة الشاملة، والاهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الأساليب المتنوعة وتطبيق هذه الاستراتيجية عمليا بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، عدالة اجتماعية، وعدالة إصلاح الضرر، وعدالة اقتصادية، بل أيضا ضمان حقوق الضحايا، وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم، وتحقيق العدل بواسطة التعويض عما لحق بهم من أضرار ومعاناة، فضلا عن الإصلاح المؤسسي بتبني إصلاحات تشمل مؤسسات الدولة وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضاري أو ديمقراطي في المستقبل.

المراجع والمصادر:

تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها ،المركز الدولي للعدالة الإنتقالية . على الموقع HYPERLINK "http: // www.ictj.net /arabic /" www.ictj.net/

/arabic

- موقع الجزيرة نت ، HYPERLINK "http: // www.aljazeera.net" http: //www.aljazeera.net بتاريخ ١٦-٦-٢٠٠٧م .

- عبد القادر محمد عبد القادر ، العدالة الانتقالية : مفهومها ، مناهجها وآلياتها (قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر العام الخامس) ، على الموقع HYPERLINK "http: //www.katib.org" www.katib.org

- التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الإنتقالية لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ . على الموقع HYPERLINK "http: //www.ictj.net /arabic /" www.ictj./net /arabic

- عباس علي عميد زنجاني ، فقه سياسى (حقوق اساسى ومبانى قانون اساسى) ، مؤسسة انتشارات امير كبير (فارسى) ، تهران ، ١٣٧٣ هـ .ش .

العلامة محمد مهدي الآصفي ، البيعة السياسية (دراسة فقهية مقارنة) .

- توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، وقراءة في فكر الثورة الإيرانية ، منشورات العصر الحديث ، ط الأولى ، ١٩٩٥م .

محمد السعيد عبد المؤمن (دكتور) ، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ، ١٩٩١م ، بدون إسم دار نشر .

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٩ م ، بدون إسم دار النشر .

- تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها ،المركز الدولي للعدالة الإنتقالية .على الموقع HYPERLINK "http: // www.ictj.net /arabic /" www.ictj.net / arabic

- موقع الجزيرة نت ، HYPERLINK "http: // www.aljazeera.net" http: //www.aljazeera.net بتاريخ ١٦-٦-٢٠٠٧م .

- عبد القادر محمد عبد القادر ، العدالة الانتقالية : مفهومها ، مناهجها وآلياتها (قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر العام الخامس) ، من الموقع

- التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الإنتقالية لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ . على الموقع HYPERLINK "http: //www.ictj.net /arabic /" www.ictj./net /arabic

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي . ص ٤ .

عباس علي عميد زنجاني ، فقه سياسى (حقوق اساسى ومبانى قانون اساسى) ، مؤسسة انتشارات امير كبير (فارسى) ، تهران ، ١٣٧٣ هـ .ش . ج ٢ ، ص ٢٢ ، ص ٢٣.

- العلامة محمد مهدي الآصفي ، البيعة السياسية (دراسة فقهية مقارنة) ، ص١ - ص٣ .

- توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، وقراءة في فكر الثورة الإيرانية ، منشورات العصر الحديث ، ط الأولى ، ١٩٩٥م . ص ٢٦ .

توفيق محمد الشاوي (دكتور) فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة ، المرجع السابق . ص ٢٢- ص ٢٥ .

- محمد السعيد عبد المؤمن (دكتور) ، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ، ١٩٩١م ، بدون إسم دار نشر . ص ٥ - ص ٨ .

- دراسات ومنشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية . على الموقع HYPERLINK "http: //www.ictj./net /arabic /" www.ictj.net /arabic

- السيد روح الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، إعداد وتقديم د. حسن حنفي ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ١٩٧٩ م ، بدون إسم دار النشر . ص ١١٩ .

- الحكومة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٣ ، ص ١٢٤ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٧ ، ص ١٢٨ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٢٨ - ص ١٣٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٢ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٢ - ص ١٣٩ .

- يقصد الخميني بالمتقدسين : المتظاهرين بالقداسة . وهم مجموعة من الفقهاء يرون الفصل بين الدين ، والسياسة .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٣٩- ص ١٤١ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٤١ - ص ١٤٣ .

- الحكومة الإسلامية ، نفسه ، ص ١٤٣ - ص ١٤٥ .

وزارة الانتظار (وزارت انتظار)

أ. د/ يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

فى أواخر أغسطس عام ٢٠٠٨ قدم حجة الإسلام صمصام الدين قوامى رئيس الجمعية العلمية بحوزة قم العلمية اقتراحاً غير مسبوق بضرورة تشكيل وزارة جديدة تسمى "وزارة الانتظار" تنحصر مهمتها الأساسية فى التنظيم والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات المؤثرة فى مجالات ظهور المهدى المنتظر. وعندما سئل عن غرابة وصعوبة تنفيذ هذا الاقتراح، أجاب قائلاً: لم يكن أحد يصدق قبل الثورة الإسلامية التى قامت فى ١١/ ٢/ ١٩٧٩ أن شعار الجمهورية الإسلامية سوف يتحقق يوماً ما، لكنه تحقق وأصبح واقعاً ملموساً، وأضاف قائلا: يجب أن ندعم لغة الفن، خاصة: السينما والمسرح والرسم والشعر وغيرها من الفنون المؤثرة فى مسألة المهدوية، وذلك بدلاً من استنباط الأدلة المعقدة وإعداد البحوث الفلسفية.

وعن مهمة الوزارة الجديدة، قال حجة الإسلام قوامى إن إدارة "مسجد جمكران" هى إحدى مهام هذه الوزارة، وقال مؤكداً على أهمية دور هذا المسجد فى نشر وتعميق ثقافة المهدوية، إن المسئولين عن إدارة شئون مسجد جمكران لا يستطيعون - وحدهم- رقابة الزوار وخدمتهم. وعن سبب تبنيه لهذا الاقتراح قال: إن السبب هو استشراف المستقبل نظراً لتزايد شوق المواطنين إلى زيادة مسجد جمكران فى الأعوام القادمة، ويجب تعبئة الدولة كافة لتغطية وتلبية احتياجات هذا السيل المتدفق من المشتاقين إلى ظهور المهدى ورؤيته، وبناء على هذا، يجب أن تكون إدارة مسجد جمكران فى يد أفراد أكثر دقة وتنظيماً ومنهجية.

هذا وقد نشرت الصحف الإيرانية الخبر الخاص بهذا الاقتراح، كما أكدت على أن هذا الاقتراح أحيل إلى مجلس الوزراء، وأنه حظى بأولوية قصوى نظراً للمكانة العلمية التى يحظى بها المتقدم به والمنصب الذى يتقلده.

والسؤال هو: هل سيكتب لهذا الاقتراح النجاح، أم سيظل حبيس الأدراج؟

الانتظار لغة: الترقب والتوقع والتربص، أما الانتظار فى الاصطلاح الشيعى فهو ضرورة من ضرورات الاعتقاد بالإمام المنتظر، وهو حالة ترقب لنبأ عظيم له الأثر فى نظام العالم، أو ترقب وتوقع دولة الحق على يد المهدى الموعود الذى سيقهر الظلم ويقيم العدل. وللشيعة أحاديث تحث على الانتظار وتمدح المنتظرين، وتتحدث عن فضل الانتظار ومنزلة المنتظرين، ولديهم روايات متواترة عن الانتظار ووجوبه.

وثقافة الانتظار لها خصائصها الخاصة بها، وهى منتشرة وسائدة لدى الشيعة - ومنهم الإيرانيون- منذ غيبة المهدى فى عام ٢٦٠هـ، وهى ثقافة متجددة يعمل علماء الشيعة على استمرارها وتطويرها ومواكبتها لاحتياجات الأجيال المتعاقبة. وقد تحدث علماء الشيعة عن معنى الانتظار كمبدأ أو ثقافة أو نظرية، وعن فلسفته وآلياته وفضله والمراد منه ومنزلته، وعن خصال المنتظر الحقيقى ومواصفاته، والمهمة المنوطة به، وعن كيفية الانتظار، وعن فلسفة الغيبة.

ومن المعروف أن الإيمان بعودة المهدى المنتظر من أسس التشيع، وأن الشيعة الإثنى عشرية (الإمامية) تؤمن بأن الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن العسكرى دخل السرداب فى دار أبيه فى مدينة (سرمن رأى) التى تسمى الآن (سامراء) عام ٢٦٠ هـ، وله من العمر خمس سنوات، وأنه لا يزال حياً، لكنه مستتر عن العيون والأبصار؛ أى أنه غائب حاضر، وأنه سوف يظهر بعد شيوع الظلم والفساد فى الأرض، ليخلص البشرية من هذا الظلم وهذا الفساد، ويقر نظام العدل فى

الأرض، ويقيم حكومة العدل العالمية.

والشيعة الإمامية يدعون الله أن يعجل بالفرج؛ أى برجعة المهدى وظهوره، ولديهم دعاءان يتضمنان إشارات إلى المهدى المنتظر، وجملا وعبارات يظهرون فيها شوقهم إلى رجوعه وظهوره، وفقرات يخاطبونه فيها، ويصفونه بأوصاف عدة، ويعددون فيها فضائله. الدعاء الأول يسمى دعاء الندبة. أما الدعاء الثانى فيسمى دعاء الفرج، وهم يتوسلون به عند الله- سبحانه وتعالى- أن يعجل بإظهار الإمام الغائب وبرجعته. ومن أسماء المهدى وألقابه عند الشيعة: المهدى المنتظر- المهدى الموعود- المخلص الموعود- الإمام المنتظر- إمام الزمان- إمام آخر الزمان- ولى العصر- صاحب الزمان- صاحب الأمر- القائم- قائم آل محمد- منجى آخر الزمان- حجة الله- القطب- بقية الله.

والانتظار نوعان: الانتظار السلبى الذى سيطر على أسلوب الفكر الشيعى قرون عدة، وهو الذى يحرم أصحابه النشاط السياسى فى زمن الغيبة، ويكتفون بالدعاء فى المسجد أو الحسينية أو المنزل، ويعرفونه بأنه سلوك مقترن بالسكون والركون والاستسلام للوضع القائم، ويقولون: يجب أن يمتلئ العالم بالمعصية والفساد حتى يظهر المهدى.

أما النوع الثانى، فهو الانتظار الإيجابى الذى يسيطر على الفكر الشيعى المعاصر، والذى تستنفر فيه الأمة كل طاقتها، والذى يتسم بالديناميكية والحيوية فى الإصلاح، والمقترن بالنشاط والحركة والسعى والاستعداد من أجل التمهيد لثورة المهدى العالمية.

ومن الذين قالوا بالانتظار الإيجابى المفكر وعالم الاجتماع الإيرانى المعروف على شريعتى (١٩٣٣-١٩٧٧)، فهو من الذين يؤمنون بأنه الانتظار السلبى يحطم مسبقاً كل عمل إصلاحى فى زمن الغيبة، وبأن المنتظر إنسان متأهب وملتزم ومسلح، وأن الانتظار هو مذهب الاعتراض على النظام الحاكم والوضع الراهن، وأن الانتظار أيضاً حتمية إيمانية معادلة لحتمية التاريخ، ومنهم أيضاً الإمام الخمينى (توفى عام ١٩٨٩) الذى تحدث فى مؤلفاته عن ضرورة انتهاء الانتظار السلبى المخرب والمعطل، والانتقال إلى عصر الانتظار الإيجابى المبادر والبناء، وعن ضرورة تشكيل حكومة إسلامية تعمل خلال فترة غيبة الإمام الثانى عشر، وفى ظل ولاية الفقيه، وعن أن وجود هذه الحكومة يعد تمهيداً لرجعة المهدى المنتظر. كما يؤمن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بأن الثورة الإسلامية فى إيران تعد من العوامل الأساسية التى تمهد لعودة المهدى وظهوره، وصرح فى أكثر من مناسبة بأن المهمة الرئيسية للثورة الإيرانية هى تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدى.

وهكذا ينظرون فى إيران المعاصرة إلى الانتظار، فهو فى رأيهم تدريب عملى وفكرى، وأنه يجب على كل شيعى أن يكون انتظار الفرج شعاراً دائماً له، وأن الانتظار ليس استرخاء وسكوناً، بل عمل دؤوب ورؤية وتربية واستعداد، وهم يؤمنون بأن وفاة المنتظر الحقيقى الطبيعية فى عصر الغيبة تعد شهادة، وبأن المنتظر الحقيقى لا يحدد موعد الفرج والظهور، وينبغى أن يقوم بمهام تعبدية ومهام لها بعد اجتماعى، وأن يحارب الظلم ويتصدى للظالمين، وأن يحارب البدع والتصورات المنحرفة. وأن ينشر ثقافة الانتظار الصحيحة مستخدماً أحدث أساليب العصر، واللغة التى تتناسب مع احتياجات الجيل الجديد.

أما مسجد جمركان الذى أشار إليه حجة الإسلام قوامى فى اقتراحه، فهو يبعد خمسة كيلو مترات عن مدينة "قم" الإيرانية، ويقع فى الجانب الشرقى للمدينة. وهناك رواية متواترة عن أن المسجد بنى بأمر من المهدى المنتظر فى القرن الرابع الهجرى. وقد زاد الاهتمام بالمسجد وبإعماره وتوسعته بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وزاد الإقبال على زيارته من داخل إيران وخارجها، وبخاصة فى ليلتى الأربعاء والجمعة من كل أسبوع، وفى المناسبات الإسلامية، والزوار يأتون من أجل الصلاة والمكوث والاعتكاف طلباً لقضاء الحوائج وشفاء المرضى والدعاء بتعجيل الفرج والظهور.

وبالمسجد قلبته لبيع الكتب ودار نشر وقاعات للمحاضرات والندوات الأسبوعية ومركز للدراسات، وقد خص جزء منه للنساء، كما توجد بالمسجد بئر قديمة عليها قطعة حجر رخامية، وهى بئر يتبرك بها الزوار ويلقون فيها بالعملات الفضية تبركاً وطلباً لقضاء الحوائج وشفاء المرضى. وقد قيل الكثير عن كرامات هذا المسجد، كما قيل إن الرئيس نجاد خصص اعتمادات مالية ضخمة لتجديده وإعماره وتوسعته، وإنه أمر بإنشاء سكك حديدية تمتد من العاصمة طهران إلى مسجد جمركان الذى وصفه البعض بأنه: مسجد الاستغفار ومعبد الانتظار، كما وصف التوسع الهائل الذى تم فى محيط هذا المسجد بأنه يعد نموذجاً بارزاً للقفزة التى حدثت فى الثقافة المهدوية.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ.عبد الفتاح الجبالى.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ -٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ -٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية- قليوب- مصر